عمادة الدّراسات العليا

جامعة القدس

"تعاظم دور الجماعات السلفية الجهادية في ظل ثورات الربيع العربي"

أنور رجب محمود خليل

رسالة ماجستير

القدس- فلسطين

1437هـ/ 2016م

"تعاظم دور الجماعات السلفية الجهادية في ظل ثورات الربيع العربي"

إعداد

أنور رجب محمود خليل

بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية جامعة الخرطوم/ السودان

إشراف: د. أحمد أبو دية

قُدمت هذه الرّسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدّراسات العربية/ معهد الدراسات الإقليمية/ جامعة القدس

القدس- فلسطين

1437هـ/ 2016م

جامعة القدس

عمادة الدّراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية

إجازة الرّسالة

"تعاظم دور الجماعات السلفية الجهادية في ظل ثورات الربيع العربي"

إعداد الطالب: أنور رجب محمود خليل

الرقم الجامعي: 21211323

إشراف: د. أحمد أبو دية

نوقشت هذه الرّسالة وأجيزت بتاريخ: 21 / 5 / 2016م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. احمد أبو دية التّوقيع: .....
2. ممتحناً داخلياً: د. معتصم الناصر التّوقيع: .....
3. ممتحناً خارجياً: د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم التّوقيع: .....

القدس – فلسطين

1437هـ/ 2016م

الإهداء

إلي أمَي التي رحلت بعيداً... بجوار ربها

وما زالت كلماتها، ومواعظها، وأمثالها الشعبية، وأهازيجها...

تسكن فيّ...

وتضبط إيقاع حياتي

إلي أمَي التي أبكيناها... لأجل وطن... نبكيه اليوم.

رحمها الله وأسكنها فسيح جناته

إقرار

أُقر أنا مقدم الرسالة، أنها قُدمت إلى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة وأي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليـــا لأي جامعة أومعهد.

الاسم: أنور رجب خليل

التوقيع:

التاريخ: 21 / 5 / 2016م

شكر وتقدير

لا يسعني في البداية إلا أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير للدكتور أحمد أبو دية، لما أولاه من اهتمام ورعاية بهذه الأطروحة، وما أبداه من حرص ومتابعة، وما وفَره من نصح وإرشاد ودعم، لانجاز هذا العمل.

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني لزوجتي، لما تكبدته من عناء في مؤازرتي والوقوف بجانبي.

والي أصدقائي وزملائي، وأخص بالذكر الأستإذ بسام برهوم، والدكتور عبد المجيد سويلم، والأستإذ مازن شقورة، والأستإذ وسام صقر، لما أبدوه من اهتمام سواء من خلال النقاش وإبداء الملاحظات، أومن خلال ما بذلوه من جهد في توفير كتب ومراجع، وإلي الأستإذ عامر عوض الله أمين مكتبة بلدية البيرة لما أبداه من تعأون واهتمام، لهم جميعا أتقدم بوافر الشكر والامتنان. والشكر موصول لكل من مد لي يد العون من قريب أوبعيد.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمن سأهم في توفير الظروف والأسباب التي أهلتني لخوض غمار هذه التجربة الغنية والمثمرة.

أنور رجب محمود خليل

فهرس المحتويات

إقرار .....أ

شكر وتقدير .....ب

فهرس المحتويات ..... ج

الملخص: .....ز

Abstract.....ط

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة..... 1

1.1 المقدمة: 1

2.1 أهمية الدراسة: 2

3.1 مبررات الدراسة: 2

4.1 مشكلة الدراسة:..... 3

5.1 أسئلة الدراسة..... 3

6.1 فرضية الدراسة 3

7.1 أهداف الدراسة..... 4

8.1 منهج الدراسة..... 4

10.1 محتويات الدراسة 5

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة 6

تمهيد:..... 6

المبحث الأول: مفهوم الثورة..... 8
أولاً: في مفهوم الثورة..... 8
ثانيا: الثورة والعنف..... 12
ثالثا: مفهوم الثورة من وجهة النظر الإسلامية..... 13
المبحث الثاني: الحركات الإسلامية..... 16
أولا: نشأة الحركات الإسلامية 17
ثانيا: الحركات الإسلامية بين الاعتدال والتطرف 18
ثالثا: تصنيف الحركات الإسلامية 21
المبحث الثالث: السلفية 23
أولاً: في مفهوم السلفية 23
ثانيا: النشأة والتطور التاريخي 24
ثالثا: الاتجاهات السلفية 26
رابعا: الجذور الفكرية للجماعات السلفية الجهادية 28
خامسا: المفاهيم المؤسسة لفكر الجماعات السلفية الجهادية 29
المبحث الرابع: الدراسات السابقة..... 35
التعليق على الدراسات السابقة:..... 39

الفصل الثالث: السلفية الجهادية: النشأة والتكوين والتطور التاريخي 41
تمهيد:..... 41
المبحث الأول: جذور النشأة ومراحل التطور 42
أولاً: المرحلة الأولى – النشأة والتأسيس 42
ثانيا: المرحلة الثانية– التمركز 46

ثالثاً: المرحلة الثالثة – إعادة الإنتشار وعولمة الجهاد 48
رابعا: المرحلة الرابعة – التوسع والتمكين 53
المبحث الثاني: نماذج من الجماعات الجهادية 55
أولا: جماعة الجهاد المصرية: 55
ثانيا: تنظيم القاعدة 61
ثالثا: تنظيم الدولة الإسلامية – داعش 68
المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الجماعات الجهادية – القاعدة والدولة الإسلامية نموذجا 79
أولا: نبذة عن جذور الخلافات والانشقاقات 79
ثانيا: القاعدة والدولة الإسلامية 82
ثالثاً: نقاط الاختلاف والتباين بين القاعدة وتنظيم الدولة 88

الفصل الرابع: الجماعات الجهادية والربيع العربي 92
تمهيد: 92
المبحث الأول: العلاقة بين ثورات الربيع العربي ودور وموقف الجماعات الجهادية 94
أولا: دور الجماعات الجهادية في ثورات الربيع العربي 94
ثانيا: موقف الجماعات الجهادية من الثورات: 95
ثالثا: تعاظم الجماعات الجهادية: الأسباب والنتائج 97
المبحث الثاني: مسارات ومآلات الثورات في دول الربيع العربي 101
أولا: مظاهر التشابه والاختلاف 101
ثانيا: المرحلة الانتقالية وتداعياتها 103
ثالثا: أوضاع الجماعات الجهادية في دول الربيع العربي 105

المبحث الثالث: دور التناقضات والتجاذبات الدولية والإقليمية في تعاظم دور الجماعات الجهادية
118.....
أولا: توطئة تاريخية 118.....
ثانياً: في ظل الربيع العربي 120.....
ثالثا: تناقضات التحالف الدولي ضد الإرهاب 121.....
المبحث الرابع: قراءة استشرافية حول مستقبل الجماعات الجهادية **124**.....
أولاً: الجماعات الجهادية **124**.....
ثانيا: التحالف الدولي والإقليمي لمحاربة تنظيم الدولة **128**.....
ثالثا: مواجهة الجماعات الجهادية – بين النجاح والفشل **131**.....
الخاتمة: **136**.....
الاستنتاجات... **141**.....
المصادر والمراجع **142**.....

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على ظاهرة الجماعات السلفية الجهادية، خاصة بعد ما يسمى بـ "ثورات الربيع العربي"، التي اندلعت مع نهاية العام 2010 وبداية العام 2011، وما حققتهمن صعود وتعاظم مستغلة حالة الفوضى والاضطراب التي سادت بعد المرحلة التالية لسقوط العديد من الأنظمة العربية، لاسيما وان مخاطر صعودها وتعاظمها تجأوزت الساحة المحلية، بعد أن وصلت الى ذروة تطورها كجماعات عابرة للحدود، ليمتد تأثيرها ويشمل الساحتين الإقليمية والدولية.

وعليه حاولت الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي فيها وهو: هل ساهمت مخرجات ثورات "الربيع العربي" في تعاظم الجماعات السلفية الجهادية وانتشارها في المنطقة العربية؟ وفي معرض الإجابة على هذا السؤال استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كأداة معرفية لقياس الظاهرة وتحليلها، وكذلك استخدم المنهج التاريخي بغرض تتبع مسار ومراحل التطور التاريخي للظاهرة بما يخدم أهداف الدراسة.

تضمنت الدراسة أربعة فصول ومقدمة وخاتمة، بحيث تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة، فيما تناول الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة، وقد تناول فيه الباحث العديد من المفاهيم النظرية ذات العلاقة بمحأور الدراسة، إذ ناقش كلا من مفهوم الثورة، ومفهوم الإسلام السياسي، ومفهوم السلفية، من خلال استعراض أراء العديد من المفكرين التي تفسر وتشرح هذه المفاهيم.

أما الفصل الثالث فقد تناول ظاهرة الجماعات السلفية الجهادية، من حيث نشأتها وتتبع مسار ومراحل تطورها التاريخي منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي وصولا الى ذروة صعودها وتعاظمها اثر ثورات الربيع العربي. وفي هذا الإطار تناول الباحث ثلاثة نماذج من الجماعات الجهادية، بهدف التعرف على القواسم المشتركة الجامعة لها وحدود الاتفاق والاختلاف فيما بينها.

وناقش الفصل الرابع العلاقة بين الجماعات الجهادية وثورات الربيع العربي، من حيث دراسة أسباب اندلاع الثورات، وتداعياتها ومآلاتها، وأوجه التشابه والاختلاف بينها. وفي هذا السياق تم تناول الأوضاع التي سادت المرحلة الانتقالية كمدخل لفهم ومعرفة كيف ساهمت هذه الأوضاع في توفير بيئة خصبة لنمو وتعاظم الجماعات الجهادية، وكيف ساهمت التباينات والتناقضات في السياسات الدولية والإقليمية في

توفير مقومات صمود وتوسع هذه الجماعات. ثم يقدم الباحث رؤية استشرافية لمستقبل الجماعات الجهادية.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن الأوضاع التي سادت المرحلة الانتقالية في دول الربيع العربي، أوجدت المناخات والظروف الملائمة لصعود وتعاظم الجماعات السلفية الجهادية. وأن مواجهة هذه الجماعات والانتصار عليها واجتثاثها يتطلب وجود إستراتيجية شاملة لا تعتمد على الوسائل العسكرية والأمنية فقط، بل تشمل المواجهة الفكرية التي من شأنها أن تدحض الأسس والمفاهيم المتشددة والمتطرفة التي تقوم عليها هذه الجماعات. كما تشمل إعادة النظر في سلوك وسياسة المجتمع الدولي ومؤسساته المتناقضة والمزدوجة في التعامل مع أزمات المنطقة، وإيجاد حلول واقعية ودائمة لها وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، حيث يشكل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بما لها من هالة وقدسية الشريان الرئيسي الذي تتغذي عليه الجماعات الجهادية في التبرير لوجودها واستمرار فعلها.

The intensification of the role of Salafi Jihadist groups in light of the Arab Spring revolutions

Prepared by: Anwar Rajab Khalil

Supervised by: Dr. Ahmad Abu Dayyah

Abstract

This study aims to explore the phenomenon of the Salafi Jihadist groups, especially after the so-called Arab Spring which broke out at the end of 2010 and the beginning of 2011. The study seeks to explore the groups' achieved success making use of the status of chaos and turmoil that prevailed after the fall of some Arab regimes. Especially that the increased risks of such success exceeded the local borders to gain a regional and international influence.

The study attempts to answer the following question: Did the Arab Spring revolutions promote the increased spread of the Salafi Jihadist groups in the Arabic world? To answer this question and achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive analytical approach to assess the phenomenon of the Jihadist groups; and the historical approach to outline the stages of their historical development.

The study includes four chapters as well as an introduction and a conclusion. Chapter I deals with the general framework for the study. Chapter II tackles the theoretical framework and the previous literature. The chapter particularly addresses theoretical concepts related to the concept of the revolutions, the concept of Political Islam, and the Salafi concept.

Chapter III explores the historical development of the Salafi Jihadist groups since the early 1970s until their rise during the Arab Spring revolutions. In this regard, the study discusses three forms of the Salafi groups in order to identify commonalities, similarities and differences among them.

Chapter IV further explores the Salafi groups and Arab spring revolutions in terms of causes of revolutions, repercussions and implications, and similarities and differences. In this context, the study addresses the conditions that prevailed in the Arab world during the transitional phase, which has created a suitable environment for the growth and flourishing of these groups. It also looks at how differences and contradictions of regional and international policies have provided these groups with elements of steadfastness and expansion. Finally, the study provides a forward-looking vision for the future of these groups.

The study has reached some conclusions; the main one is that transitional period realities in the countries of the Arab Spring have created suitable conditions which have helped the Salafi Jihadist groups to rise and grow fast. The second conclusion is that a comprehensive strategy is needed to defeat these groups; such strategy should not rely only on the military and security aspects, but must also consider the ideological factor, as the ideology front is an important area to contradict the extremist rules and beliefs.

The study also calls for reassessment of the behavior of the international community and its double standard policies in dealing with issues and crises of the region, and argues for the necessity of presenting real and applicable solutions for these crises. It particularly mentions the Palestinian cause, where the Israeli occupation of the Palestinian holy land is the main excuse for these groups to exist and to continue their activities.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

مع بدء "ثورات الربيع العربي" السلمية في تونس وانتقالها لمصر، ومع تمدد الموجة الثورية إلى بلدان أخرى في العالم العربي، تزايد الحديث عن بداية حقبة جديدة عربياً لا دور للجماعات السلفية الجهادية فيها، انطلاقا من أن التظاهرات التي خرجت كرست قدرة الشعوب على تغيير الأنظمة سلمياً كما حدث في تونس ومصر. وبهذا النموذج من التغيير السلمي قدمت خيارا استراتيجيا بديلا ومناقضا لخيار الجماعات الجهادية الاستراتيجي القائم على استخدام العنف المسلح (الجهاد) سبيلا وحيدا للتغير السياسي، والذي كان حاسما أيضا في ازدراء فكرة التغيير السلمي بكافة أدواتها وأوجهها. وهو ما جعل غالب التحليلات تذهب باتجاه القول بأفول دور الجماعات الجهادية كحالة مؤثرة في مسار الأحداث في المنطقة العربية والعالم.

إلا أن ما حدث في ليبيا وسوريا نتيجة فشل التظاهرات السلمية في الوصول إلى غاياتها بإسقاط الأنظمة كما حدث في تونس ومصر، وتحوّلها إلى العمل المسلح في مواجهة بطش النظامين الليبي والسوري، منح الجماعات الجهادية منفذا للولوج منه وإعادة الاعتبار لخيارها العنفي المسلح. كما ان الأوضاع التي سادت المرحلة الانتقالية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، واستمرار الثورة في سوريا، والتي كان أبرزها ضعف الدولة المركزية، وتزايد حدة النزاع الطائفي، وتصاعد دور ونفوذ

جماعات الإسلام السياسي وممثلها الأبرز جماعة الإخوان المسلمين، وتناقض أجندات القوى الإقليمية والدولية في التعامل مع أزمات المنطقة. قد وفرت بمجموعها تربة خصبة لإعادة إنتاج الجماعات الجهادية لنفسها، وتوفير مقومات نموها وتعاظم قدراتها، ومن ثم تمددها وانتشارها، والذي بلغ ذروته في سيطرتها على أكثر من بقعة جغرافية في أكثر من دولة، وتوسع دائرة فعلها لتشمل باقي دول وبلدان المنطقة. ليس هذا وحسب وإنما أصبحت تشكل تهديا جديا للأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

2.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تستجيب لعدة محاور هي:

- الفائدة التي يمكن ان تحققها من الناحية النظرية كونها ترفد موضوع الجماعات الجهادية السلفية بدراسة أكاديمية متخصصة، خاصة وأن الدراسات في هذا الموضوع ما زالت قليلة.
- أنه من شان هذه الدراسة أن تلقي الضوء على الجماعات السلفية الجهادية، ومكوناتها الفكرية والتنظيمية، والسياسية، من خلال تتبع نشأتها وأساليب وطرق عملها، وأسباب انتشارها وتعاظمها، ومحاولة استشراف مستقبلها في ظل ما تشكله من خطر على الآمن والسلم الدوليين.
- أنها تناقش العلاقة بين ظاهرة ثورات الربيع العربي، بوصفها أهم ظاهرة في المنطقة العربية مطلع القرن الواحد والعشرين، وصعود وتعاظم الجماعات الجهادية، بعد أن كانت قد شهدت تراجعاً وانحساراً.

3.1 مبررات الدراسة:

- أن ظاهرة الجماعات السلفية الجهادية وتوسعها وانتشارها تجأوزت في تأثيرها ومجريات أحداثها البعدين المحلي والإقليمي الى البعد الدولي.
- أن أحداث ومجريات هذا الموضوع ما زالت مستمرة، وتشهد تطورات متواصلة من شأن متابعتها أن تساهم في المساعدة في استقراء مستقبل هذه الجماعات ومستقبل الدول التي ظهرت فيها.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع الجماعات السلفية الجهادية، وبالتحديد مسألة ارتباطها بثورات الربيع العربي.

- كذلك فإن اهتمام الباحث من الناحية الشخصية ومتابعته لهذه الجماعات حفزه لدراسة هذا الموضوع أكاديميا.

4.1 مشكلة الدراسة:

في الوقت الذي كان ينظر فيه لثورات الربيع العربي كمحطة ومرحلة تاريخية مفصلية في حياة الشعوب العربية تؤسس للخلاص من أنظمة ديكتاتورية جلبت لشعوبها الفقر والتخلف والحرمان من أبسط مقومات الحياة الحرة والكريمة، ظهرت النتائج في شكل أوضاع أكثر سوءً وتعقيداً، بحيث أصبح كيان تلك الدول وبنيانها الاجتماعي والسياسي مهدداً بالانهيار، وقد كان لبروز ظاهرة الجماعات السلفية الجهادية وانتشارها الدور الأبرز في الوصول لتلك النتائج، ومن هنا كانت الحاجة لدراسة مسألة تعاظم تلك الجماعات من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة وهو: هل ساهمت مخرجات ثورات "الربيع العربي" في تعاظم دور الجماعات السلفية الجهادية وانتشارها في المنطقة العربية؟

5.1 أسئلة الدراسة

إضافة الى السؤال الرئيسي للدراسة فإنها تسعى للإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مكونات البنية الفكرية والتنظيمية للجماعات الجهادية؟ وما هو منهجها وأساليب وطرق عملها؟ وهل يوجد رؤية مشتركة أيدلوجية وسياسية بين عديد الجماعات السلفية الجهادية؟
- هل لعبت الجماعات السلفية الجهادية دوراً في ثورات الربيع العربي؟
- ما هي الأسباب الكامنة خلف سرعة انتشار وسيطرة هذه الجماعات محلياً وإقليمياً، وتمدد دائرة نفوذها وفعلها على المستوى الدولي بعد ثورات الربيع العربي؟
- هل كان لحركات الإسلام السياسي دوراً في نمو وتعاظم هذه الجماعات؟
- ما هو دور السياسات الدولية والإقليمية في نمو وتعاظم هذه الجماعات؟

6.1 فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها: أن مخرجات ثورات" الربيع العربي" ساهمت في تعاظم دور الجماعات السلفية الجهادية وانتشارها في المنطقة العربية.

7.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق هدف رئيسي وهو بيان أثر ثورات الربيع العربي في تعاظم الجماعات السلفية الجهادية، وبالإضافة الى الهدف الرئيسي تسعى الدراسة لتحقيق عدد من الأهداف الفرعية الأخرى وهي:

- دراسة ظاهرة الجماعات السلفية الجهادية، من حيث نشأتها، ومسار تطورها، ورؤيتها الفكرية، ومنهجها وأساليب وطرق عملها.
- التعرف على دور هذه الجماعات في ثورات الربيع العربي، وأسباب تعاظمها وانتشارها بعدها.
- التعرف على دور التجاذبات الإقليمية والدولية في توفير مقومات صعود وتعاظم هذه الجماعات.
- التعرف على دور حركات الإسلام السياسي في نشوء هذه الجماعات ونموها وانتشارها. كذلك التعرف على دورها في توفير بيئة حاضنة لتعاظمها، واتساع دائرة فعلها.
- دراسة واستقراء مستقبل هذه الجماعات، في ظل اتساع دائرة فعلها وتأثيرها إقليميا ودوليا، ودراسة مدى قدرة التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في مواجهتها والحد من قدراتها، وتفكيك مقومات صمودها وقدرتها على البقاء وإعادة إنتاج نفسها.

8.1 منهج الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، إذ أن المنهج الوصفي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة، ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها. أما المنهج التاريخي فهو أحد طرق التتبع التاريخي للظاهرة، ويساعد في محاولة فهم أغراض الدراسة من خلال تأريخ الظاهرة محط الدراسة وتتبع مراحل تطورها. بالإضافة لما سيعالجه الإطار النظري للدراسة من خلال تناول نظريات الثورة وحركات الإسلام السياسي من مداخل تساعد على إيجاد فهم أعمق لأهداف وأغراض الدراسة.

- **الحدود الزمانية:** تناقش الدراسة ظاهرة الجماعات السلفية الجهادية في الحدود الزمانية الممتدة من العام 2010 وهو العام الذي شهد بداية ثورات الربيع العربي، لغاية إعلان الخلافة الإسلامية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية ، واتساع دائرة فعله دولياً في العام (2014-2015).
- **الحدود المكانية:** وتشمل الحدود المكانية للأقطار العربية التي شهدت ثورات الربيع العربي.

10.1 محتويات الدراسة

قسم الباحث الدراسة الى أربعة فصول، بحيث يتضمن الفصل الأول الإطار العام للدراسة، فيما يتضمن الفصل الثاني وهو بعنوان "الإطار النظري والدراسات السابقة" أربعة مباحث، يناقش المبحث الأول منها مفهوم الثورة، وآراء عدد من المنظرين والمفكرين حول هذا المفهوم. فيما يناقش المبحث الثاني الحركات الإسلامية وظروف نشأتها. فيما يناقش المبحث الثالث مفهوم السلفية، من حيث التعريف والنشأة، وتصنيفاتها وتياراتها، وحدود الاتفاق والاختلاف فيما بينها، وفي هذا السياق يتناول المبحث الجماعات الجهادية وجذورها وبنيتها الفكرية. أما المبحث الرابع فيستعرض فيه الباحث عدد من الدراسات السابقة، التي استند إليها الباحث للتوسع في فهم محأور الدراسة، والتعرف على آراء مختلفة تساهم في إثرائها.

أما الفصل الثاني، وهو بعنوان "السلفية الجهادية: النشأة والتكوين والتطور التاريخي"، فهو يتضمن ثلاثة مباحث، يناقش المبحث الأول مراحل تطور الجماعات الجهادية، بداية من جذور النشأة في مصر، مروراً بمرحلة التمركز في أفغانستان، ثم مرحلة إعادة الانتشار وعولمة الجهاد، وصولاً لمرحلة التوسع والتمكين التي تبلورت بعد ثورات الربيع العربي. فيما يتناول المبحث الثاني نماذج من الجماعات الجهادية من حيث نشأتها وبنيتها الفكرية والتنظيمية، واستراتيجيات عملها. أما المبحث الثالث فيتناول أوجه التشابه والاختلاف بينها، ويتخذ الباحث من الخلاف بين تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية نموذجا للدراسة.

يناقش الفصل الرابع من هذه الدراسة وهو بعنوان "الجماعات الجهادية والربيع العربي" العلاقة بين صعود وتعاظم الجماعات الجهادية وثورات الربيع العربي". حيث يتناول المبحث الأول أسباب تعاظم الجماعات الجهادية في سياق ثورات الربيع العربي. أما المبحث الثاني فيتناول الأوضاع التي سادت بلدان الربيع العربي خلال المرحلة الانتقالية، ومدى تشابهها واختلاف وتباين مآلاتها. وكيف سأهم ذلك في تعاظم الجماعات الجهادية ومستوى هذا التعاظم في كل دولة على حدة. ويناقش المبحث الثالث دور التناقضات والتجإذبات الدولية والإقليمية في توفير مقومات صمود وتوسع هذه الجماعات. وفي المبحث الرابع يسعى الباحث الى استشراف مستقبل هذه الجماعات بعد ما شهدته من تعاظم وتمدد وانتشار، واتساع مستوى تأثيرها وحدود فعلها إقليمياً ودولياً، وما نتج عنه من المحاولات ومشاريع إقليمية ودولية لمحاربتها ومواجهة خطرها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

يناقش الإطار النظري العديد من المسائل والمفاهيم النظرية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث يتناول ابرز النظريات المرتبطة بمشكلة الدراسة سواء المتعلقة بمسألة الثورة، أوالمتعلقة بالحركات الإسلامية .

يناقش المبحث الأول من هذا الفصل البعد النظري لقضية الثورة، وذلك من خلال تناول العديد من آراء ومواقف بعض الفلاسفة والمنظرين والكتاب ذات العلاقة بمفهوم الثورة، وطبيعة الاختلافات والتباينات فيما بينهم حول هذا المفهوم، خاصة وانه ما زال مختلفاً حوله سواء من حيث تعريف الثورة أومن حيث أسبابها ومنطلقاتها، أومن حيث أهدافها وأدواتها، والعناصر الفاعلة فيها. كما سيناقش مسالة الفرق بين الثورة الانقلاب، والعلاقة بين الثورة ومفهوم العنف، بالإضافة إلى مناقشة مفهوم الثورة من وجهة نظر إسلامية.

أما المبحث الثاني فيناقش فيه الباحث أهم المفاهيم النظرية التي تشكل الأساس الفكري للحركات الإسلامية ، ومدى ارتباطها بمفهوم الإسلام السياسي، كما سيناقش مسالة تصنيف تلك الحركات بين الاعتدال والتطرف، ومدى صحة وواقعية هذا التصنيف.

اما المبحث الثالث فيناقش مفهوم السلفية، من حيث التعريف والنشأة، وتصنيفاتها وتياراتها، وما يجمع بينها، وذلك كمدخل للحديث عن الجماعات السلفية الجهادية، وجذورها الفكرية، والمفاهيم المؤسسة

لهذا الفكر، بغرض التعرف على طبيعة تلك المفاهيم التي تحكم سلوك هذه الجماعات، وعلاقاتها مع الآخر من خلال التطرق إلى آراء وفتأوي منظري ورموز تلك الجماعات.

أما المبحث الرابع فيتناول مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والتي شكلت مراجع مهمة للباحث في سياق كتابة الرسالة والتوثيق لها، وتعميق رؤيته للأحداث وللمنظومة الفكرية وتطبيقاتها الميدانية للحركات والجماعات محط الدراسة.

المبحث الأول: مفهوم الثورة

أولاً: في مفهوم الثورة

يختلف مدى استخدام اصطلاح "الثورة" في دلالاته، فلا يقصد به الإشارة إلى التغيير السياسي الجذري فقط، فهو بالمعنى الواسع للكلمة يستخدم لوصف ظاهرة ما تحدث تغيرا كبيرا وواسعا، وتأثيرا بالغا على التطور التالي للمجتمع في مجالات غير سياسية كالعلم، والفن، والثقافة، والصناعة، فيقال: الثورة الصناعية، والثورة العلمية، وثورة الاتصالات، وثورة المعلومات. أما المفهوم الذي تتناوله الدراسة فهو المفهوم المرتبط بالتغيير السياسي الذي يحدث أثراً في بنية نظام الحكم ومرجعياته، ويؤدي إلى إحداث تغيير على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي (**الاسود. شعبان، 2003، ص45**).

والثورة شأنها شأن كثير من قضايا ومفاهيم العلوم السياسية والاجتماعية، يصعب تحديد تعريف ثابت لها، فقد يحدد التعريف بحسب أهدافها ومسبباتها، فهي اجتماعية أوسياسية أودينية أوديمقراطية أوغير ذلك. وهي تبعا لطبيعتها أما سلمية أومسلحة، وهي بحسب القائمين عليها اما شعبية أوأيدلوجية أوحزبية، فتحديد مفهوم الثورة مرتبط بمقاربة الدارسين لها وبالمنظار الذي يرونها من خلاله (**المصدر نفسه، ص12**). وقد اختلف المنظرين والمفكرين والفلاسفة الذين تناولوا ظاهرة الثورة اختلافاً واسعاً حول ماهيتها، وتحديد أسباب حدوثها، كما اختلفت منطلقاتهم في تناولها وفقا للظروف المحيطة بهم والتي كانت عاملا مهما في تحديد ملامح إنتاجهم الفكري بهذا الشأن.

ينظر أرسطو الفيلسوف اليوناني الذي يعرف بأنه أول عالم سياسي، والمؤسس الحقيقي لدراسة الثورة إلى الثورات من خلال نمطين من الدول هما: الأوليجاركية وتعني حكم الأقلية، والديمقراطية التي تعني حكم الشعب، وهو يعتقد أن كلا من هذين النمطين فيهما قدر من النقص يعرضهما لحالة من عدم الاستقرار أوالثبات (الثورة)، وان معيار العدالة هو ما يحدد درجة النقص وأوجه الضعف المتعددة لكلا النمطين. كما يرى أن الثورة تعني التغيير السياسي وهو نوعين، الأول: تغيير في بناء الدولة من شكل إلى آخر(أوليجاركية – ديمقراطية – دستورية)، والثاني: تغيير الأشخاص في الحكومة، وهذا النوع يحمل تغيرا في الموقف السياسي أكثر مما يمثل تغيرا في تنظيمات الدولة. ويلخص أرسطو

عوامل اندلاع الثورة في سبب واحد أساسي وهو الظلم وعدم المساواة (**كوهـــان. أ. س، 1979، ص57-58**).

أما الفيلسوف الانجليزي جون لوك فهو يرى أن الثورة ظاهرة اجتماعية طبيعية ومنسجمة مع السير العام للمجتمع الإنساني ومع تطور التاريخ، وهي تحدث عادة إذا توفرت الشروط الخاصة لحدوثها، فهي عمل مشروع يحق للشعب بل يجب عليه أن يقوم به للقضاء على الحكومة التي لا تمثله والتي انحرفت عن الطريق السوي في الحكم. بينما اختلف الفيلسوف الألماني هيجل عنه في رؤيته للثورة التي اعتبرها ظاهرة اجتماعية شاذة ومنافية للسير العام للمجتمع الإنساني، وهي شيء غير طبيعي لا يحدث إلا في الحالات الشاذة والنادرة (**السكران. جابر:**www.aljaredah.com).

أما ماركس فقد اتفق مع جون لوك حول حتمية ومشروعية الثورة حيث اعتبر أن الثورة نتيجة حتمية لبناء المجتمع، وهي الوسيلة الوحيدة لحل مشكلاته. كما أن المنظرين الذين تـــابعوا كـــارل مـــاركس وبالرغم من أنهم تبنوا وجهة نظره عن المجتمع، إلا أنهم يختلفون معه فقط حول متـــى وأيـــن يزيـــد احتمال قيام الثورة (**المصدر نفسه**). بينما اتخذ الفيلسوف الفرنسي كوندورسيه موقفا مختلفا عن ماركس وجون لوك وأرسطو وآخرين في تحديده للهدف الذي تسعى الثورة لتحقيقه، فوصفها قائلاً: "إن كلمـــة ثورة لا تنطبق إلا على الثورات التي يكون هدفها الحرية" (**آرندت. حنة، 2008، ص38**). وهذا يعني أن فكرة الثورة من وجهة نظره فقط من اجل الحرية والديمقراطية، أي ليست ثورات ذات أبعاد اجتماعية، أوثورات طبقية بالمعني الماركسي كما تراها سوكوشبول التي عرفت الثورة بأنها التغيير الذي يحدث في البنى الاجتماعية نتيجة التوتر الشديد الحاصل على المستويين السياسي والاجتماعي، والذي يكون سببه الصراع الطبقي. وهذا يعني أن الثورة فقط هي التي تكون حصيلة صراع طبقي، وبالتالي يستثنى من تعريف الثورة أي تغيير لا يكون نتاجاً لهذا الصراع (**مصلح. أحمد وآخرون، 2015، ص65**).

أما أ. س كوهان، ومن خلال كتابه "مقدمة في نظريات الثورة " فهو يؤكد على عملية التغيير الجذري الذي تحدثه الثورة في المجتمع تحديداً في بعدها الاجتماعي وذلك بقوله: "هي عملية تؤدي إلى إبـــدال جذري في مجتمع معين يحدث عبر فترة زمنية محددة، هذا الإبدال قد يشمل: (أ) تغيراً في التكـــوين الطبقي لجماعات النخبة، (ب) استبعاد المؤسسات السابقة واستبدالها بمؤسسات أخـــرى أوبـــلا شـــئ،

أوإبدالا في وظائف تلك المؤسسات، (ج) إعادة توزيع الدخل والمصادر، ويمكن قياس حجم الثورة بمدى التغير الذي يصيب بعداً من هذه الأبعاد أوعددا منها"(**كوهان. أ. س، 1979، ص39**).

وعن مفهوم الثورة وارتباطه بمستوى ومدى عملية التغيير، يرى العديد من المفكرين أن الثورة تشكل مرحلة جديدة ومختلفة تماماً عن المرحلة السابقة لها، وفي هذا الشأن تقول حنة آرندت إن " الثورات هي الأحداث السياسية الوحيدة التي تواجهنا مباشرة بشكل لا مناص منه بمسألة البداية، ذلك أن الثورات مهما حاولنا تعريفها ليست مجرد تغييرات" (**آرندت. حنة، 2008، ص27**). ومن هنا فهي تميز بين مفهوم الثورة في العصر القديم والعصر الحديث بقولها " ان الثورات الحديثة لا تشترك بشئ يذكر مع ما كان يسمى في التاريخ الروماني القديم بالخصام الأهلي الذي سبب الاضطراب في الدولة الإغريقية، ولا يمكننا تشبيه الثورات بتعريف أفلاطون لها بأنها تحول شبه طبيعي في شكل من أشكال الحكومة إلى شكل آخر، أو بتعريف المؤرخ اليوناني بوليبيوس بأنها الدورة المحددة المتكررة التي تحكم الشؤون الإنسانية" (**المصدر نفسه، ص27**).

وبالرغم من أن العصور القديمة كانت على معرفة بالتغيير السياسي والعنف الذي يصاحب التغيير، إلا أنها لم تكن ترى أن ذلك التغيير والعنف من شأنه أن يأتي بشئ جديد تماما، وان التغييرات لم تقطع مجرى التاريخ كما سماه العصر الحديث. فهي ترى أن تعريف الثورات في العصر القديم يتقاطع مع التعريف الحديث للثورات في فهم الدور الكبير الذي أدته القضية الاجتماعية في الثورات كلها (**المصدر نفسه، ص28**).

ويتفق ما تقدم مع تعريف الموسوعة السياسية التي استخدمت تعبير الثورة للدلالة على تغيرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم وتغيير النظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية وأحيانا بصورة عنيفة بحكم آخر (**الكيالي. عبد الوهاب، 1979، ص 870**). وفي هذا السياق يمكن الإشارة لعدة نماذج جسدت مفهوم التغيير الجذري الذي أحدثته الثورة ومنها: الثورة الفرنسية عام 1789، والثورة الروسية عام 1917، وثورة يوليو 1952 في مصر.

يرى كثير من الباحثين والمفكرين أن ما يميز الثورات من مجرد تغيير سياسي ذو صلة بالحكومة، هو البعد الاجتماعي، وأن الثورة بالمعنى السياسي هي مجرد خطوة لتحقيق الثورة بالمعنى الاجتماعي،

وفي هذا الشأن يقول جمال عبد الناصر قائد ثورة 23 يوليو 1952 في مصر: "لكل شعب ثورتان ثورة سياسية يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرض عليه أومن جيش قد أقام في أرضه دون رضاه، وثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد" **(عبد الناصر. جمال، 1996، ص33)**. ومن ثم هناك صلة وثيقة بين الثورة بمعناها السياسي والثورة بمعناها الاجتماعي، إذ أن التغيير الجذري في المجتمع لا يتم دون أن يسبقه تغيير سياسي يؤدي إلى تغيير نظام الحكم القائم بنظام حكم آخر يستطيع من خلال السيطرة على مقاليد الحكم إحداث تغيرات عميقة وجذرية في المجتمع. أما إن كان التغيير مقتصراً على الأشخاص المسيطرين على مقاليد الحكم، فذلك مجرد انقلاب أو حركة عنف لا تحظى بالدعم الشعبي.

وهنا من المهم التمييز بين مفهومي الثورة والانقلاب، فالانقلاب هو "عمل مفاجئ وعنيف تقوم به مجموعة من الفئات داخل الدولة تنتمي في معظم الأحيان إلى الجيش ضد السلطة الشرعية فتقلبها وتستولي على الحكم، وذلك وفق خطة معدة مسبقا... وغالبا ما يكون التنافس على السلطة المحرك الوحيد للانقلاب دون المساس بجوهر النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهو بهذا المعنى يجرى داخل النظام القائم ويؤدي إلى توزيع جديد للسلطة داخل النظام نفسه، إلا أن هذا لا يعني دائما وفي كل الأحوال أن الانقلاب لا يحدث تغييرات في بنية المجتمع والسلطة" **(الكيالي. عبد الوهاب، 1979، ص372- 373)**.

ويرى عزمي بشارة أن المقصود بالثورة هو "تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة. والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة".ومن وجهة نظره فان هذا التعريف يميز بين الثورة والانقلاب العسكري، حيث أن الأخير لا يعني بالضرورة قلب نظام الحكم، بل قد يعني تغيير الحاكم فقط، كما انه لا يحظى بدعم شعبي، ولا يأتي استجابة لتحرك شعبي، ولكنه يبقي الإمكانية مفتوحة لحدوث الأمرين (**بشارة. عزمي، 2012، ص34**). ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى النموذج المصري في كلا الحالتين، حيث حظيت ثورة 23 يوليو 1952 في مصر التي قادها مجموعة من ضباط الجيش المصري في حينه بالدعم والتأييد الشعبي، كما جاء إسقاط حكم جماعة الإخوان المسلمين في 30 يونيو 2012 استجابة لتحرك الشارع المصري.

ثانيا: الثورة والعنف

ربط العديد من المفكرين بين الثورة ومسألة العنف، واعتبر العديد منهم أن هناك علاقة وثيقة بين العنف والثورة، وأن العنف جزء من الفعل الثوري، وشرطاً ضرورياً من أجل تحقيق الثورة لأهدافها. فقد رأى كارل ماركس "أن العنف في الثورة إحدى وسائل الطبقة البروليتارية لرفع القهر عنها" **(وحيد. مريم، 2013، ص6)**. بينما يرى هنتجتون: أن الثورة هي التغيير السريع والعنيف للقيم والمعتقدات المهيمنة في المجتمع، ومؤسساته السياسية، وهيكله الاجتماعي، وقياداته وسياساته، وأنشطته الحكومية"**(المصدر نفسه، ص6)**. أما حنة آرندت فإنها لا ترى في العنف أمراً لابد منه في الثورة، وتربط شرعية العنف بمدى التغيير الذي يحدثه، حيث تقول: "العنف لا يكفي لوصف ظاهرة الثورة، وإنما التغيير هو الوصف الأجدر بها، ولا يمكننا الحديث عن الثورة إلا حين يحدث التغيير ويكون بمعنى بداية جديدة، وإلا حين يستخدم العنف لتكوين شكل مختلف للحكومة لتأليف كيان سياسي جديد"(**آرندت. حنة، 2008، ص47)**.

وبالرغم من أن التاريخ يحفل بنماذج عديدة ارتبطت فيها الثورات ارتباطا وثيقا بالعنف، إلا إننا نجد ما يناقض هذا المفهوم عند الحديث عن نماذج أخرى من الثورات القائمة على فكرة اللاعنف في القرن العشرين. فالحركة الجماهيرية التي قادها غاندي وساعدت على استقلال الهند إنما كانت تقوم على فلسفة اللاعنف، وكذلك الأمر بالنسبة لحركة الحقوق المدنية التي قادها مارتن لوثر كينج في الولايات المتحدة الأمريكية وكان مؤمناً أيضا بفلسفة غاندي في اللاعنف، وإن كانت تلك النماذج قد شهدت وقوع بعض أحداث العنف، إلا انه يمكن إدراجها في إطار ردود لفعل المقاومة السلبية، مما يثير انطباعاً أن قوى الثورة المضادة، لا الثورة هي التي تثير قضية العنف **(كوهان.أ. س. 1979، ص35)**.

وقد دفعت الأحداث في أوروبا عام 1989 إلى إعادة التفكير في الربط بين قضية العنف والثورة، حيث أطلق على تلك الأحداث مسمى "الثورات المخملية" للدلالة على نمط جديد من الثورات قائم على فلسفة السلمية واللاعنف، وبالتالي لم يعد من الضروري أن يشمل تعريف الثورة على العنف. وربما هذا ما دفع جاك جولدستون إلى تقديم نموذجين للثورات هما الثورة المخملية والثورة الراديكالية، حيث اعتبر أن الثورة المخملية تحدث في المناطق الصناعية والتي فيها عدم معتدلة نوعا ما، وفيها تعتمد

النخبة المنشقة التي تقود الثورة على التحالف مع جماعات مختلفة، وتكون نتيجة الثورة إحلال نخبة جديدة ونظام جديد دون أن يعني ذلك حدوث تغيير اجتماعي راديكالي. أما الثورة الراديكالية فإنها تحدث في مجتمعات تكون فيها الفوارق الطبقية كبيرة، وهذا النوع من الثورات يميل إلى استخدام العنف. وعليه كانت آخر التعريفات التي قدمها للثورة هي "الإطاحة القسرية بالحكومة من خلال التعبئة الجماهيرية سواء كانت عسكرية أو مدنية أو كليهما في رسم العدالة الاجتماعية لخلق مؤسسة سياسية جديدة" **(مصلح. أحمد وآخرون، ص66)**.

وقد عززت الثورات الملونة (كانت تحمل أعلاماً وشارات ذات لون مميز تعرف به) التي حدثت في عدد من دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين من نموذج الثورات الشعبية السلمية، وهي الثورة البيضاء في صربيا عام 2001، والثورة الحمراء في جورجيا عام 2003، والبرتقالية في أوكرانيا عام 2004، والصفراء في قرغيزستان عام 2005، وهذه الثورات يمكن اعتبارها نموذجا لحراك شعبي سلمي يتحول لثورة شعبية سلمية قادرة على إسقاط الأنظمة المستبدة **(مشاقي. منذر، 2013، ص19)**.

ولم يكن العنف إحدى خصائص ثورات الربيع العربي، حيث سميت بعض تلك الثورات بأسماء تدل على خلوها من العنف، فأطلق على الثورة المصرية " الثورة البيضاء"، وعلى الثورة التونسية " ثورة الياسمين"(**وحيد. مريم، 2013، ص8)**، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً فقد شهدت نماذج أخرى من ثورات الربيع العربي درجات كبيرة من العنف سأهم في تبلوره عدة عوامل، كان العامل الأهم فيها هو ردة فعل الأنظمة الحاكمة على الحراك الجماهيري التي اتسمت باستخدام قدر كبير من العنف في مواجهة الجماهير التي خرجت تطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية، مما فتح الباب على مصراعيه لبروز عوامل أخرى في اتساع وانتشار وارتفاع وتيرة العنف. وربما هذا ما يؤكد ما ذهب إليه كوهان بقوله أن قوى الثورة المضادة، لا الثورة هي التي تثير قضية العنف.

ثالثا: مفهوم الثورة من وجهة النظر الإسلامية

إن ما يثيره مفهوم الثورة أو ما يعرف بالخروج على الحاكم من جدل في مجال الفقه الإسلامي وبين علماء المسلمين لا يختلف كثيرا عن ما أثاره هذا المفهوم من جدل واختلاف بين الفلاسفة والمنظرين والمؤرخين في مجال القانون الوضعي، ويعود هذا الجدل إلى أهمية هذا الأمر وحساسيته وأثره البالغ

على الأمة الإسلامية من وجهة نظر فقهية، وهو ما كان وراء تحفظ العديد من الفقهاء والفرق الإسلامية في الإفتاء بجواز الخروج على الحاكم أو التساهل فيه، لما قد ينجم عن ذلك من فوضى وحرب وفتنة وقتال وتقاتل بين المسلمين. وعليه فقد انقسم فقهاء وعلماء المسلمين إلى فريقين في فتاويهم بهذا الشأن:

الرأي الأول: يرى أصحابه أنه لا يجوز الخروج على الحاكم ولو كان جائراً، إلا في حال ظهر منه كفراً بواحاً لا يقبل التأويل، وقد ربط أصحاب هذا الرأي مسألة الخروج على الحاكم بعدة شروط أهمها القدرة على إزاحته، وتنصيب حاكما صالحا بدلا منه، وأن لا يكون الضرر المتوقع نتيجة الخروج عليه أكبر من الضرر القائم بوجوده، وفي هذا الشأن يقول الإمام النووي " قال العلماء وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه، ما يترتب على ذلك من الفتن وإراقة الدماء وفساد ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقائه" (**عثمان. عبد الحكيم، 2008، ص269**). أما عن توفر القدرة على إزاحة الحاكم الجائر فيقول الشيخ بن باز "إلا إذا رأى المسلمون كفراً بواحاً عندهم من الله فيه برهان، فلا بأس أن يخرجوا على هذا السلطان لإزالته إذا كان عندهم قدرة، أما إذا لم يكن عندهم قدرة فلا يخرجوا... فإذا كانت هذه الطائفة التي تريد إزالة هذا السلطان الذي فعل كفراً بواحاً عندها قدرة تزيله بها، وتضع إماماً صالحاً طيباً من دون أن يترتب على هذا فساد كبير على المسلمين، وشر أعظم من شر هذا السلطان فلا بأس"(**اقوال العلماء.** www.muslm.org). ويتفق مع هذا الرأي من علماء السنة ابن عثيمين، والشيخ صالح الفوزان، ومشايخ تيار السلفية التقليدية، ومشيخة الأزهر، وهيئة كبار العلماء في السعودية.

إذاً الأصل في الشرع الإسلامي وجوب طاعة ولي الأمر، وعدم جواز الخروج عليه، وفي حال ظهر منه ما يستدعي الخروج عليه، والمقصود هو الكفر البواح (وله شروطه الصارمة)، لابد من توفر شرط القدرة على الخروج عليه، وفي نفس الوقت القدرة على تجنب الوقوع في الفتنة نتيجة الخروج عليه.

الرأي الثاني: ويرى أصحابه أنه يجب الخروج على الحاكم الجائر، ومنهم من الصحابة كما ذكر ابن حزم، علي بن أبي طالب ومن قاتلوا معه، والزبير وطلحة وعائشة ومعاوية، وعمرو بن العاص، ومن التابعين سعيد بن جبير، والحسن البصري (**عثمان. عبد الحكيم، 2008، ص262**). ويمثل هذا الرأي في

التاريخ المعاصر كما سنرى لاحقا العديد من المفكرين الإسلاميين، وأهمهم على هذا الصعيد سيد قطب، وكذلك منظري ورموز التيار السلفي الجهادي ومنهم محمد عبد السلام فرج، وصالح سرية، وأيمن الظواهري، وأبو محمد المقدسي، وأبو قتادة الفلسطيني، وأبو بصير الطرطوسي، وأبو انس الشامي **(أبو هنية. حسن واخرون، 2011، ص33)**.

ولقد أثارت ثورات الربيع العربي مجدداً مسألة الخروج على الحاكم والموقف الفقهي منها، حيث انه وفي تماهي بين مفهومي الثورة والخروج على الحاكم، أصدرت لجنة من علماء الأزهر في فبراير 2011 فتوى تجيز الخروج على الحاكم، بعد أن كان قد عارض الأزهر في البداية الحراك الجماهيري خوفا من اندلاع الفوضى، وتغير هذا الموقف بعد اتخاذ الجيش المصري موقفاً مؤيداً للثورة، مما يعني القدرة على تغيير الحاكم وفي نفس الوقت ضمان الاستقرار. وقد صدرت وثيقة بهذا الشأن، وتضمنت رفضاً للتفسير المبتور لآية الطاعة مبرزة الأسباب الشرعية والفقهية لهذا الرفض، وعليه أباح شيخ الأزهر الخروج على الحاكم المستبد وعزله، حتى مع وجود آراء تطالب بالصبر عليه حيث قال: ومن قال من فقهائنا بوجوب الصبر على المستبد من الحكام حرصاً على سلامة الأمة، فقد أجاز في الوقت نفسه عزل المستبد الظالم إذا تحققت القدرة على ذلك وانتفى احتمال الضرر بسلامة الأمة" **(عماد. عبد الغني، 2013، ص85)**.

بعد دراسة مفهوم الثورة، والتطرق لأراء عدد من الفلاسفة والمنظرين حول تعريفهم للثورة وأسبابها وأدواتها وأهدافها ومالأتها، فانه وبإسقاط ما تم تناوله في هذا السياق على "ثورات الربيع العربي"، فانها كانت ذات مجال أرحب وأوسع في شموليتها لآراء أولئك المفكرين المتعددة والمختلفة. فقد جاءت ثورات الربيع العربي مفاجئة، كما عبرت الشعارات التي رفعها المتظاهرون عن أهدافها والتي تمثلت بمطالب سياسية "الحرية" كما قرر كوندورسيه، ومطالب اجتماعية "الخبز والعدالة الاجتماعية" كما أشار ماركس وسوكوشبول. ولم يكن العنف إحدى خصائصها، وهو ما يخالف أراء البعض ممن اعتبروا أن العنف ضروري لنجاح الثورة مثل ماركس وهنتجتون. بيد أن العنف الذي صاحب بعضها إنما جاء نتيجة عنف قوى الثورة المضادة "الأنظمة"، وهو ما يتطابق مع وجهة نظر كوهان.

المبحث الثاني: الحركات الإسلامية

يمكن تمييز ثلاث مستويات أساسية في ممارسة الإسلام هي: الإسلام الشعبي والإسلام الرسمي، والإسلام السياسي، ففي حين يرتبط الإسلام الشعبي بآليات التدين التقليدي حيث تكتسب العبادة صفة العادة المتكيفة مع تقاليد المجتمع المحلي وخصوصياته الثقافية والحضارية والاجتماعية، فان الإسلام الرسمي يرتبط بالمؤسسة الفقهية المشيخية التي غالبا ما تكون جهازا أيدلوجياً من أجهزة الدولة، ويمكن وصفه على نحو ما بإسلام رجال الدين، بينما يرتبط الإسلام السياسي نظرياً– حركياً بشعار الدولة الإسلامية ، والذي تقع في مستواه الحركات الإسلامية المعاصرة **(باروت. محمد جمال، 1994، ص13)**.

يطلق الباحثون مصطلح الحركات الإسلامية ، أو الأصولية كما يسميها البعض، أو الإسلاموية كما يسميها البعض الآخر، على الحركات التي تنشط في مجال السياسة، وتنادي بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة على حد سواء، وتقف في سبيل تحقيق ذلك على نقيض وفي مواجهة الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية التي تعتقد أنها تهاونت أو قصرت في تطبيق تعاليم الإسلام أو خالفتها **(الأفندي. عبد الوهاب وآخرون، 2002، ص13)**. و"أن قاسماً مشتركاً يجمع الأصوليين هو وجود هدف سياسي مشترك على الرغم من تنوع وجهات النظر الأيدلوجية بينهم، وهذا الهدف الذين يسعون لتحقيقه هو إقامة دولة إسلامية بشكل أو بآخر" **(مشاقي. منذر، 2013، ص23)**.
وبعيداً عن الجدل الدائر حول تعريف مفهوم الإسلام السياسي، فان هذه الدراسة ستتعامل مع المفهوم على قاعدة أن جميع الحركات الإسلامية المعاصرة التي ترتبط نظرياً وحركياً بشعار الدولة الإسلامية ، وتشتغل في السياسة تقع ضمن مفهوم الإسلام السياسي. وذلك بهدف التركيز على موضوع الدراسة الذي يتناول الجماعات السلفية الجهادية، والتي تقع ضمن الحركات الإسلامية ، وغايتها وهدفها إقامة الدولة الإسلامية وعودة نظام الخلافة، دون الغوص في تصنيفات الحركات الإسلامية وتفرعاتها وتشعباتها، لتجنب التشتيت والانحراف عن غرض الدراسة الرئيسي.

أولا: نشأة الحركات الإسلامية

لقد جاءت نشأة الحركات الإسلامية استجابة لتضافر عدة عوامل متنوعة ومتداخلة في العالم العربي والإسلامي على المستويين الخارجي والداخلي، إذ على المستوى الخارجي كانت نتائج الحرب العالمية الأولى، والتي تمثلت في وقوع المزيد من الدول العربية والإسلامية تحت سيطرة الاستعمار الغربي سببا في ظهور تلك الحركات بهدف الحفاظ على الهوية والقيم الإسلامية في مواجهة غزو القيم الغربية. كما كان لسقوط الخلافة العثمانية رسمياً عام 1924 دوراً بارزاً في تلك النشأة، على اعتبار أن هدف إنشاء الدولة الإسلامية أصبح ضرورة لحماية الدين. أما على المستوى الداخلي فقد شكل ظهور الدولة القطرية بعد التحرر من الاستعمار، وتبنيها أفكاراً ليبرالية أو علمانية أو يسارية بدلاً من الأفكار الإسلامية حافزاً مهماً لنشأتها **(الأفندي. عبد الوهاب وآخرون، 2002، ص7)**.

يجمع العديد من المفكرين على نسبة ظهور الحركات الإسلامية المعاصرة إلى الجهد الفكري والإصلاحي الذي بذله جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده (1849- 1905)، إذ ساهمت أفكار الأفغاني التي انتشرت في العديد من الدول العربية والإسلامية مثل إيران وأفغانستان والهند ومصر وتركيا من خلال مجلة العروة الوثقى التي أصدرها بمساعدة تلميذه محمد عبده، في التأثير على جيل كامل من المفكرين والمثقفين، الذين ساهموا لاحقا في التأسيس لنشأة الحركات الإسلامية ، ولكن المحاولة الأولي كانت للأفغاني وتلميذه عبده في الإعلان عن تشكيل تنظيم إسلامي عالمي يحمل اسم العروة الوثقى أيضا، إلا أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح **(المصدر نفسه، ص23)**.

بعدهما جاء محمد رشيد رضا تلميذ عبده الذي تأثر بتعاليم أستاذه وأفكاره الإصلاحية، ثم ما لبث أن انقلب عليها في مرحلة لاحقة، واخذ يشيع فكرا إسلاميا متسما بالانغلاق والتزمت وبعيدا عن العقلانية والقبول بشرعية الاختلاف. وقد سأهم الانقلاب الذي طرأ على تفكير رضا في تهيئة الأرضية الثقافية التي استند إليها دعاة الإسلام السياسي الذين عبرت عنهم في بادئ الأمر جماعة الإخوان المسلمين التي أسسها حسن البنا في مصر عام 1928، ومن ثم الجماعة الإسلامية في الهند عام 1941على يد أبي الأعلى المودودي **(الشريف. ماهر، 2008، ص125)**.

ثم ما لبثت أن توسعت جماعة الإخوان المسلمين لتنتشر فروعها في العديد من دول المغرب والمشرق العربي، كما توسعت الجماعة الإسلامية في الهند ليمتد تأثيرها إلى باكستان وبنجلادش ودول أخرى.

وفي هذا السياق تعددت آراء الباحثين في تفسير أسباب الانتشار الواسع الذي لقيته هذه الحركات في المجتمعات الإسلامية ، وأطلق عليها اسم ظاهرة "الصحوة الإسلامية " في السبعينيات والثمانينيات، واعتبر بعض المفكرين أن هذا الانتشار جاء ردا على فشل الأيدلوجيات المدنية التي برزت تلك الفترة، إضافة إلى أزمة الهوية والشعور بالدونية اتجاه الغرب **(الأفندي.عبد الوهاب وآخرون، 2002، ص27)**.

ثانيا: الحركات الإسلامية بين الاعتدال والتطرف

اتسمت بعض الحركات الإسلامية باستخدام القوة والعنف، في حين أن بعضها الآخر لم يلجأ إلى ذلك، ولهذا فقد شاع استخدام صفات التطرف والاعتدال لهذه الحركات، على الرغم من أن مصطلحي التطرف والاعتدال نسبيان، ويخضعان لظروف وأسباب ودوافع تختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر، وبعضها ذاتي مرتبط بطبيعة فهم الحركات الإسلامية لرسالتها، وبعضها الآخر خارجي يعود إلى رؤية المجتمع لها وتعامل النظم السياسية معها، مما يشكل في النهاية موقف الحركة وأساليبها **(الافندي. عبد الوهاب وآخرون، 2002، ص 93)**.

وفي نفس الاتجاه يحدد الشيخ يوسف القرضاوي رؤيته لمفهومي الاعتدال والتطرف لدى الحركات الإسلامية ، إذ يوعز أسباب التطرف لدى بعضها إلى شقين، الأول: ذاتي وهو ما يتعلق بالقصور في فهم الدين بصورة صحيحة مثل ضعف البصيرة بحقيقة الدين، والاتجاه الظاهري في فهم النصوص، والإسراف في التحريم، والتباس المفاهيم، وإتباع المتشابهات وترك المحرمات، وضعف المعرفة بالتاريخ والواقع وسنن الكون كسنة التدرج وسنة الأجل المسمى. والثاني: خارجي، وهو ما يتعلق بالمناخ الذي تعمل فيه هذه الحركات، ومنها ما يسميه غربة الإسلام في ديار الإسلام، ومصادرة حرية الدعوة إلى الإسلام الشامل، واللجوء إلى العنف والقمع لمقاومة الحركات الإسلامية **(المصدر نفسه، ص102)**.

ومن هنا يرى محمد عمارة أن الكثيرين يخطئون عندما يختزلون التيار الإسلامي في قالب واحد ويضعونه في سلة واحدة دون التمييز بين عديد الفصائل داخله، ففيهم فصيل يغلب عليه الجمود والتقليد، وفيهم فصيل يغلب عليه العنف والغضب والاحتجاج، وفيهم فصيل وسطي، وهناك التيار

الشعبي المتدين وهو أكبر فصائل الصحوة أو اليقظة الإسلامية ولا علاقة له بالسياسة (**عمارة. محمد، 2003، ص7**). وفي هذا نجده يقر ويميز بين ما هو متطرف (من يغلب عليه العنف والغضب) وما هو معتدل (الوسطي).

في مقابل هذا الرأي وعلى النقيض منه، ينفي العديد من المهتمين والدارسين للحركات الإسلامية المعاصرة وجود أي فارق بين ما هو معتدل وما هو متطرف، إذ يرى الدكتور حامد أبو زيد " أن الفارق بين هذين النمطين من الخطاب فارق في الدرجة لا في النوع، ولا يجد تغايراً أو اختلافا من حيث المنطلقات الفكرية أو الآليات بينهما، ومن هنا يؤكد أن الخلاف بين الاعتدال والتطرف خلاف هامشي وليس خلافاً أساسياً، إنه خلاف في مجال تطبيق المبدأ لا حول المبدأ ذاته، وبذلك فإن الاختلاف ما بين الخطابين حول مسائل التكفير، والحاكمية، والنص هو اختلاف هامشي سطحي، وغاية الأمر أنه واضح معلن في خطاب المتطرفين، كامن خفي في خطاب المعتدلين" (**بـاروت. محمد جمال، 1994، ص14**).

يتفق الباحث مع الرأي القائل بان مواقف وسياسات الحركات الإسلامية الفكرية والعملية ساهمت في إنكار العديد من المفكرين والمهتمين بالشأن الإسلامي لوجود اختلافات أو فروق جوهرية بين حركات إسلامية معتدلة وأخرى متطرفة، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدة نقاط دعمت موقف هؤلاء المفكرين وهي:

1- أن التيار الجهادي العنيف خرج من رحم حركات الإسلام السياسي، التي وضعت في صلب أولوياتها تغيير أنظمة الحكم القائمة واستبدالها بأنظمة إسلامية شمولية (**شحادة. مروان، 2010، ص68**).

2- أن النواة التنظيمية للحركات السلفية الجهادية قد تشكلت في رحم السلفية الحركية (**أبو طه.أنور وآخرون، 2004، ص120**).

3- أن سيد قطب (القيادي والمفكر الإسلامي البارز في جماعة الإخوان المسلمين، كبرى الحركات الإسلامية وأوسعها انتشارا) يعتبر المؤسس الحقيقي للجماعات السلفية الجهادية المعاصرة، حيث شكلت أفكاره قطيعة معرفية مع الفكر الإصلاحي الإسلامي، كما أن كتابه معالم في الطريق يعتبر الدستور والبيان الذي تعتمد عليه هذه الحركات في مجمل أطروحاتها، حول الرؤية والمنهج، وآلية

التغيير، والعمل (**أبو هنية. حسن وآخرون، 2011، ص49**). مع الأخذ بعين الاعتبار أن أفكـــاره مـــا زالت جزء من المنظومة الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين.

4- شعور القوة والغطرسة والتمكن لدى بعض قيادات الحركات الإسلامية في الثمانينيـــات وأوائـــل التسعينيات، وخطابهم وأفعالهم التصعيدية ضد الأنظمة السياسية الحاكمة أدى إلى زرع بذور عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول العربية في تلك الفترة (**الأفندي.عبد الوهاب وآخرون، 2002، ص154**).

5- أن حركات الإسلام السياسي الرئيسية في الدول العربية لم تعلن رفضا صريحا للآليات والوسائل الدموية التي استخدمتها الحركات الجهادية في مواجهاتها مع السلطات الأمنية ، وان ما أصـــدرته بهذا الشأن لم تكن كافية لتقنع الآخرين بان الحركات الإسلامية ترفض اســـتخدام أدوات العنـــف للوصول إلى السلطة (**المصدر نفسه، ص157**).

6- أنه بعد ثورات الربيع العربي وصعود الحركات الإسلامية ، ووصول بعضها لسدة الحكم، أثير الكثير من الشكوك حول علاقتها بالجماعات الجهادية التكفيرية، ودورها في انتشار العنف والاقتتال الداخلي، مما حدا بالعديد من الدول العربية المركزية والمؤثرة كالسعودية ومصر والإمارات، للإعلان عن اكبر تلك الجماعات وهي جماعة الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية، وسن قوانين تجرم كل من ينتمي إليها (**الجزيرة نت.** www.aljazera.net).

وفي هذا الشأن يمكن القول أن التبرير الذي يسوقه البعض لاستخدام العنف من قبل العديد من الحركات الإسلامية ، بوصفه رد فعل على قمع الأنظمة الحاكمة لها هو تبرير في غير محله، حيث يوجد الكثير من الأمثلة في التاريخ المعاصر لحركات تحررية لم تلجأ لاستخدام العنف بالرغم من استخدامه ضدها، وأصرت على الأسلوب اللاعنفي في تحقيق مطالبها وتحقق لها ذلك، ومنها الحركة الجماهيرية التي قادها غاندي وساعدت على إستقلال الهند، وحركة الحقوق المدنية التي قادها مارتن لوثر كينج في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الحركة التي قادها نيلسون مانديلا ضد التمييز العنصري في جنوب إفريقيا. ويمكن الإشارة أيضا إلى التجربة البولندية في الإنتقال إلى الديمقراطية عبر النضال السلمي، والتي تعتبر تجربة رائدة على صعيد النجاح الذي حققته عام 1981 بعد مرور ربع قرن على بدئها (**مصلح. أحمد وآخرون. 2015، ص120**).

وعليه فإن مسألة العنف وهي واحدة من المعايير الرئيسية في التمييز بين ما هو متطرف ومـــا هـــو معتدل، يلاحظ تجذرها في فكر وثقافة الحركات الإسلامية ولكنها كامنة، ويتم استحضـــارها وقـــت الحاجة حين تتوفر الظروف المواتية للتعامل بها. وهنا يمكن استحضار جماعة الإخـــوان المســـلمين كنموذج للقياس عليه في وقتنا الحاضر، إذ أثبتت التحقيقات التي أجرتها الســـلطات المصـــرية بعـــد الإطاحة بحكم الإخوان عبر ثورة 30 يونيو، ان جماعة الإخوان كان لها دور بارز في أحداث العنف التي أعقبت الثورة، كما أثبتت أيضا أن الجماعات الجهادية في مصر كانت تتلقى الدعم والتمويل مـــن جماعة الإخوان، كما كشفت عن وجود اتصالات وترتيبات بين الرئيس المعزول محمد مرسي وبعض قيادات الإخوان مع أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة، وقيادات أخرى من الجماعات الجهادية بهدف التنسيق والتعاون لتمكين حكم الإخوان في مصر (**عكاشة. خالد، 2015، ص401-405**).

ثالثا: تصنيف الحركات الإسلامية

اعتمد الباحث في تصنيفه للحركات الإسلامية ، ما رأى انه التصنيف الذي يتوافق مع غرض الدراسة، كونه يستند إلى أبعاد فقهية، وهو ذلك الذي صنف الحركات الإسلامية وقسمها وفق ثلاث مراتب، وهي مستمدة من أقوال العديد من الفقهاء عبر العصور المختلفة للحضارة الإسلامية ، وهي: الدعوة، والاحتساب، والجهاد، ولكل منها فقهه وضوابطه، وحدوده ومجالاته. وقد انعكس هذا الفهم والتأصيل الفقهي على رؤية الحركات والجماعات الإسلامية المعاصرة، حيث تبنت بعض الجماعات مفهوم الدعوة ووضعته على رأس أولوياتها، ومنهجها التغييري يقتصر على تصحيح الاعتقاد وتزكية النفس، ولا تنشغل في السياسة بشكل مباشر، وتتبنى نهجاً مسالماً في التعامل مع الأنظمة السياسية، كما أنها لا تتدخل في مجال الاحتساب (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، وكذلك لا تنشغل بالجهاد، ومن هذه الجماعات "جماعة التبليغ والدعوة" (**شحادة.مروان،2010، ص33-35**). ويشمل أيضا العديد من الجماعات والجمعيات المنتشرة في العالم الإسلامي، تحديداً تلك التي يمكن تصنيفها ضمن تيار السلفية التقليدية.

وقد تبنت جماعات أخرى مفهوم الإحتساب ووضعته على رأس أولوياتها في العمل والتغييـــر، ومـــن أبرزها جماعة الإخوان المسلمين، التي تبنت في أدبياتها منهجا إصلاحياً سلمياً متدرجاً في التعامل مع الأنظمة السياسية، ومارست العمل السياسي من خلال المشاركة فـــي الانتخابـــات، والعضـــوية فـــي

البرلمانات والحكومات (**المصدر نفسه، ص34**). كما يشمل هذا التصنيف الجماعات التي تصنف ضمن تيار السلفية الحركية، مثل جمعية إحياء التراث السلفية في الكويت وحزب النور في مصر، وجمعيتا الحكمة الخيرية والإحسان في اليمن (**السويدي. جمال، 2015، ص387**).

أما مفهوم الجهاد فقد شكل أحد أهم محاور الاستقطاب في الربع الأخير من القرن العشرين بحيث ظهرت عشرات الحركات والجماعات التي تبنت الجهاد سبيلاً وحيداً للتغيير الشامل (**شحادة. مروان، 2010، ص34**). ومنها جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية المصريتين، وتنظيم القاعدة بكافة فروعه المنتشرة في العديد من الدول العربية والإسلامية ، ولاحقاً ظهر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

وهذه المراتب هي التي استقر فقهاء الجماعات الجهادية المعاصرة عليها، حيث يعتبرون أن حركة التغيير الإسلامية قائمة عليها في الأعمال الشرعية، كما أنها تجمع ما بين المراتب الثلاثة (**المصدر نفسه، ص33**). حيث ورد في أدبيات العديد من هذه الجماعات ما يشير إلى ذلك، منها على سبيل المثال ما ورد في ميثاق العمل الإسلامي الصادر عن الجماعة الإسلامية المصرية وفيه: "قلنا: طريقنا، الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله من خلال جماعة منضبطة (**ميثاق العمل الإسلامي، 1984، ص62**).

المبحث الثالث: السلفية

أولاً: في مفهوم السلفية

يرافق مصطلح السلفية الكثير من الغموض من حيث دلالاته المعرفية أو بيان نشأته والتطورات التي داخلته. وكما هو الحال مع الكثير من المصطلحات التي يزداد غموضها كلما أصبحت شائعة ومتداولة بين فرقاء مختلفين، أصبح مصطلح السلفية مجال تجاذب ونقاش زاد من غموضه وتعقيداته تشابك المسائل السياسية والعقائدية والمعرفية في هذا المجال وتداخلها (**عماد. عبد الغني**، مجلة الدفاع الوطني،1 -**1-2008**). ويرى المفكر محمد عمارة أن السلفية، وهي نسبة إلى السلف الماضي والمتقدم، فإنها تعني الرجوع في الدين والشرع إلى منابع الإسلام الأولى، أي الكتاب والسنة، مع إهدار ما سوأهما مما طرأ مخالفا لهما. وهي بعبارة الإمام الشيخ محمد عبده " فهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعه الأولى" (**عمارة. محمد، 2011، ص9**).

يمكن القول إن الاصطلاح العام الشائع حول مفهوم السلفية والمستقر نسبياً هو: الاتجاه الذي يدعو إلى الاقتداء بالسلف الصالح واتخاذه قدوة ونموذجا في الحاضر، والسلف الصالح هم أهل القرون الثلاثة الأولى من عمر الأمة الإسلامية . والاصطلاح العام للسلفية لا يمنحها مضموناً محدداً، ويجعلها تنطبق على جماعة من المسلمين بعينها وينفيها عن أخرى، لأن أغلب المسلمين بالمعنى العام سلفيون، ولكن مع التطور التاريخي للاتجاهات السلفية وما نشأ عنها من حركات وجماعات، تشكلت لدينا سلفيات متعددة تختلف فيما تتبناه من قضايا وأولويات، كما وتتباين في درجة التسلف، وفي المقاصد والوسائل (**أبو طه. أنور وآخرون، 2004، ص107**).

وبالرغم من إمكانية إدخال أغلب تيارات الفكر الإسلامي تحت مفهوم السلفية بالمعنى العام والواسع للمصطلح، إلا أن محمد عمارة يرى أن "هذا المصطلح قد اشتهر به، وكاد يحتكره أولئك الذين غلبوا النص الديني على الرأي والقياس والتأويل وغيرها من آليات وأدوات النظر العقلي في قراءة وفهم النص الديني"(**عمارة. محمد، 2011، ص13**).

إن الاختلاف والتباين الحاصل بين عديد الجماعات السلفية لا ينفي وجود ثمة قواسم وأسس مشـــتركة عامة فيما بينها، ويأتي في مقدمة تلك القواسم مسألة تقديم النص على العقل، إذ تشدد الســـلفية علـــى أولوية النص في القرآن والسنة، وتبالغ في التمسك به، ويرفض السلفيون إدخال الرأي والعقل والقياس والتأويل وغيرها من أدوات النظر العقلي في تفسير وفهم النص الديني، مفضلين على ذلك الوقـــوف عند ظاهر النصوص، وحرَموا الاشتغال بعلم الكلام، فضلا عن الفلسفات الوافدة على حضارة الإسلام "**عمارة. محمد، 2011، ص14**". وهم يمنحون النص أولوية ويقدمونه في حال حـــدوث تعـــارض بـــين "صريح النص" و"صحيح العقل"، معتبرين أن النصوص قد أحاطت بكل صغيرة وكبيرة، وعليـــه تـــم توسيع مفهوم النص ليشمل الآثار، أي الأخذ بالمرسل من الحديث الضعيف، وكذلك فتأوي الصـــحابة وأقوالهم، حتى لو تعارضت، وهذا يقود الى تقييد النصوص بتفسيرات وتأويلات أجيال القرون السابقة "**عبد الهادي. أنور وآخرون، 2004، ص56**". كما يقود الى الهجرة من الواقع المعاش الى واقـــع الســـلف الذي تجأوزه الزمن، والى تجاربهم التي طوتها القرون، معاكسين بذلك سنة التطور، وعدم التمييز بين سلفية الدين الثابت، وسلفية الدنيا المتجددة "**عمارة. محمد، 2011، ص12**".

كما يمنح السلفيون مسألة التوحيد موقعا متقدما ومهما على المستوى الفكري، والتي بموجبهـــا يتحـــدد موقفهم من الآخر، والذي لا يشمل من هم من غير المسلمين فقط، بل يتعداه ليشمل الفرق الإســـلامية الأخرى، كما يستند على هذا المفهوم الموقف من الحكومات والقوانين والتشريعات الوضعية. ويعتبـــر مفهوم الإتباع وليس الابتداع، من المفاهيم الرئيسية لديهم، والمعنى في ذلك هو إتباع الرسول صـــلى الله عليه وسلم، والتزام فهم الصحابة وتصرفاتهم في أمور الدين، وعدم الابتداع والإتيان بما ليس فيه من طقوس دينية جديدة مثل الأناشيد، وحلقات الذكر، والموالد النبوية كما هو لدى الطرق الصـــوفية. ويلتزم السلفيون برؤية عقائدية ميتافيزيقية موحدة، مثل القول إن الله موجود في السماء، وله يد وعين، ولا يؤول السلفيون ذلك كما يفعل الأشاعرة من أهل السنة والجماعة. (**أبو رمان. محمد، 2014، ص56-57**).

ثانيا: النشأة والتطور التاريخي

تمتد جذور السلفية إلى العصور الإسلامية الأولى، حيث يرد لفظ "سلف" عرضا عند المذاهب الفقهية المالكية والحنبلية من المذهب السني، وذلك في سياق المجادلات الكلامية حول بعض المسائل العقديـــة

التي وقعت بين هؤلاء مع أهل الاعتزال كمسألة خلق القرآن، والقول بنفي الصفات عن الذات الإلهية، أو مسألة القضاء والقدر المتعلقة بأفعال الإنسان. ويعتبر السلفيون أنفسهم امتداداً لمدرسة "أهل الحديث" الذين ظهروا أبان تلك الفترة في سياق الاختلاف داخل المدارس والفرق الإسلامية **(المصدر نفسه، ص60)**. ويعتبر الإمام أبو عبد الله احمد بن حنبل، هو إمام هذه المدرسة الذي انعقد إجماع أئمتها على إمامته لها، ولقد صاغ منهج السلفية في مواجهة ما اعتبره انحرافاً في فهم العقيدة الإسلامية وفي تأويل النصوص في منهج متكلمي المعتزلة وأهل الرأي.

مع نهاية الخلافة العباسية في القرن السابع الهجري وعقب سقوط بغداد في أيدي التتار عام 656هـ، ظهرت نزعة سلفية ثانية أكثر نضجا ووضوحا على يد احمد ابن تيمية ومدرسته (661-728هـ)، والذي تمثل حقبته تطورا مهما بتشكل الإطار العقائدي والمعرفي للسلفية، إذ تميزت تلك الحقبة بتعدد الصراعات بين المدارس الإسلامية ، وكان لتصدي ابن تيمية في توضيح منهج أهل السنة والرد على الفرق الإسلامية الأخرى تأثيراً كبيراً مما أكسبه أهمية استثنائية داخل المدرسة السلفية، وأصبحت مدرسته الفكرية بمثابة البوصلة الفكرية للتيار السلفي سابقاً ولاحقاً، ومع ابن تيمية اكتمل نضوج ما يعرف بالسلفية التاريخية، وتبلور المنهج السلفي، وحددت معالم الطريق للسلفيين كافة الذين جاؤوا من بعده وانتسبوا إلى السلفية **(عمارة. محمد، 2011، ص19)**.أما آراؤه في الإيمان والكفر والجهاد فقد جعلت منها الجماعات السلفية الجهادية المعاصرة أعمدة لحراكها، وسنداً لفعلها المباشر **(أبو رمان. محمد، 2014، ص61)**.

لقد تم التحول من السلفية التاريخية إلى السلفية المدرسية التقليدية في مطلع القرن الثامن عشر، وامتد إلى أوائل القرن التاسع عشر، وبدأت مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب (1703- 1791) في شبه الجزيرة العربية، والذي دعا الى التوحيد، وشدد على تأكيد مسؤولية الإنسان، ومنع التوسل بغير الله، وحارب الكثير من البدع والطرق الصوفية وممارساتها الدينية التي كانت منتشرة في أيامه متهمة إياها بالشعوذة والخرافة، ولذا تعتبر السلفية المدرسية الوهابية من الناحية الدينية كدعوة إصلاحية تطهرية **(أبو طه. أنور وآخرون، 2004، ص114)**. ومن الناحية السياسية فان الوهابية ومع أنها دعوة إلا أنها تحولت إلى دولة من خلال التحالف مع آل سعود، ولقد ظهر تأثير هذا التحالف لاحقاً في التوظيف المتبادل فيما بينهما، فآل سعود وظفوا السلفية الوهابية الداعية الى وجوب طاعة الحكام لخدمة استقرار

حكمهم وتحقيق أهداف دولتهم، أما السلفية الوهابية فقد وظفوا علاقتهم مع الحكم لفرض رؤيتهم الدينية على المجتمع. وقد امتد تأثير ذلك التزاوج على المستوى الخارجي، إذ ساهمت السعودية في نشر الفكر السلفي الوهابي في أنحاء متعددة من العالم، من خلال توفير دعم مالي كبير للأنشطة والمؤلفات والمؤسسات السلفية التي توزعت في دول الوطن العربي والإسلامي **(المصدر نفسه، ص116-117)**.
وقد تعرضت السلفية الوهابية لانتقادات رواد التيار الإصلاحي ومنهم محمد عبده لإفراطها في الغلو والتطرف، فقال: "لقد قامت الوهابية للإصلاح ومذهبهم حسن لولا الغلو والإفراط، فأي حاجة إلى قولهم بهدم قبة النبي صلى الله عليه وسلم؟ والقول بكفر جميع المسلمين؟ والعمل على إخضاعهم بالسيف أو إبادتهم؟ **(أبو رمان. محمد، 2014، ص63)**.

وبالنظر إلى الحقبة التاريخية التي شهدت تطور السلفية يظهر أن هناك تدرجاً في الحدة بين الحلقات الثلاث التي تشكل خلالها الفكر السلفي، فهي حلقات انتقلت من التساهل النسبي مع الإمام أحمد بن حنبل إلى الانتقاد النظري الجذري من جانب الإمام أحمد بن تيمية، وصولاً إلى التطبيق العملي من خلال استخدام العنف وهدم الأضرحة ومكافحة التصوّف والتوسل، وتنقية العقيدة كما رأى الإمام محمد بن عبد الوهاب **(عمارة. محمد،2011، ص73)**.

ثالثا: الاتجاهات السلفية

إن التطور التاريخي للاتجاهات السلفية وما نشأ عنها من حركات وجماعات، أوجد العديد من السلفيات التي تختلف فيما تتبناه من قضايا وأولويات، كما وتتباين في درجة التسلف، وفي المقاصد والوسائل.
وفي هذا السياق لجأ الباحث لتقسيم السلفية إلى ثلاث تيارات أساسية هي:

1- **السلفية التقليدية:**

ويطلق عليها أيضا السلفية المحافظة أو السلفية العلمية، وهي التي سلكت طريق الدعوة والتعليم ورفض مبدأ المشاركة السياسية، وتركز جهودها لنشر الجوانب الصحيحة للعقيدة الإسلامية ، والرد على الأفكار التي تعتبرها منحرفة عن الإسلام الصحيح، خاصة من الفرق الإسلامية المختلفة مثل الخوارج والشيعة. ويمثل هذا الاتجاه في المملكة العربية السعودية الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ محمد بن صالح العثيمين وتلاميذه، وفي المملكة الأردنية الهاشمية يقترب ناصر الدين الألباني من هذا الاتجاه **(السويدي. جمال، 2015، ص399)**. ويمكن أن يحسب من ضمن هذا التيار مقبل بن هادي

الوادعي في اليمن، وكذلك الاتجاه الجامي أو المدخلي نسبة إلى محمد بن أمان الجامي وتلميذه ربيع بن هادي المدخلي، وان كان هذا الاتجاه أكثر تشددا في مبدأ طاعة ولي الأمر، ورفض العمل السياسي، والموقف من الجماعات الإسلامية الأخرى واتهامها بالخروج والضلال (**المصدر نفسه. ص385**). ومن هنا فإن السلفية التقليدية لا تقر للسلفية الجهادية بأنها جزء من التيار السلفي، إذ يخرجها على الحلبي أحد شيوخ السلفية التقليدية في الأردن من عباءة السلفية، ويصفهم بالتكفيريين، وأحفاد الخوارج (**أبو رمان. محمد، 2014، ص67**).

2- **السلفية الحركية:**

وهي تلتقي مع السلفية التقليدية في الإيمان بالعقائد والمواقف المعرفية والفكرية في الأحكام الشرعية والمناهج العلمية الدينية، ولكنها تختلف معها في الموقف من التعامل مع الشأن السياسي، إذ ترفض استنكاف السلفيين عن العمل السياسي والحزبي. وكان من ابرز قيادات هذا التيار السوري محمد بن سرور بن زين العابدين، والذي ينسب إلي اسمه مصطلح السروريين الذي أطلقه خصومه من السلفية التقليدية على أنصاره ومؤيديه، وتأثر بأفكاره العديد من العلماء والدعاة في السعودية الذين عرفوا فيما بعد باسم "مشايخ الصحوة" ومنهم سلمان العودة، وعائض القرني، وناصر العمر (**المصدر نفسه، ص52**).

كما برز من وجوه هذا التيار الشيخ المصري الأصل عبد الرحمن عبد الخالق، الذي أسس جمعية إحياء التراث السلفية في الكويت، والذي أكد على ضرورة الدخول في مضمار العمل السياسي وتشكيل أحزاب سياسية وجمعيات، ولكنه في الوقت نفسه وقف ضد مبدأ الخروج على الحاكم، ووقف ضد العنف، وطالب بالالتزام بالخط السلمي في الدعوة الإسلامية ، وهو بهذا ميز نفسه عن محمد بن سرور الذي كان اقرب إلى الجمع بين السلفية والمدرسة القطبية (**المصدر نفسه، ص71**). وكان لانتشار أفكار هذا التيار ومواقفه نتائج عملية تمثلت في ظهور العديد من الجماعات السلفية الحركية منها: جمعية إحياء التراث في الكويت، وجمعية التربية في البحرين، وجمعيتا الحكمة اليمانية والإحسان في اليمن، وحزب النور في مصر (**السويدي. جمال،2015، ص 387**).

3- **السلفية الجهادية:**

وتختلف عن المدارس والتيارات السلفية الأخرى ليس في المبادئ الدينية النظرية وحسب، وإنما في الجانب العملي التطبيقي، إذ أن ما ميز السلفية الجهادية عن غيرها من السلفيات، ليس إعلانها جاهلية المجتمعات المعاصرة كلها، وليس إعلانها كفرانيه النظم التي لا تحكم بما انزل الله، بل إعلانها الصريح إن الجهاد المسلح هو السبيل الوحيد للتغيير وهو محل إجماع لديها، لذلك هي ترفض أي طريق آخر لإقامة الخلافة الإسلامية ، كالمشاركة السياسية، أو الثورة الشعبية السلمية. وهذا النهج القتالي المسلح كما يقرره غالبية رموز هذا التيار لا حيدة عنه إلى الوسائل السلمية الأخرى، لأنه حكم شرعي وقع بالنص والإجماع **(عماد. عبد الغني، 2006، ص292)**. ومن أبرز رموز هذا التيار عبد الله عزام صاحب نظرية الجهاد في أفغانستان، ومحمد عبد السلام فرج أمير جماعة الجهاد المصرية وصاحب كتاب " الجهاد الفريضة الغائبة"، وصالح سرية صاحب وثيقة "رسالة الإيمان"، وعبد الله عزام ، وأسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة وخلفه أيمن الظواهري، وأبو مصعب الزرقاوي، وأبو محمد المقدسي، وأبو قتادة الفلسطيني، وأبو بصير الطرطوسي، وأبو مصعب السوري.

رابعا: الجذور الفكرية للجماعات السلفية الجهادية

ارتبطت الجذور الفكرية للجماعات الجهادية بكتب وفتاوي ابن تيمية، ولكنها في تطبيقاتها العملية تعود لثلاثة مرجعيات رئيسية، ظهرت ونمت في بيئات فقهية مختلفة، وأنتجت مفاهيم شكلت الأساس في تبلور الفكر الجهادي، هذه البيئات تمثلت في السلفية المدرسية الوهابية التي تحولت إلى سلطة في الجزيرة العربية، والتي ولدت فيها عقيدة الولاء والبراء، والثانية هي البيئة التي ظهر فيها أبو الأعلى المودودي في الهند، وأنتجت مفهومي الجاهلية الجديدة والحاكمية الإلهية، أما الثالثة فهي البيئة التي ظهر فيها سيد قطب، وأعاد إنتاج مفاهيم المودودي ووظفها كسلاح معرفي وعقائدي في مواجهة النظام الحاكم في مصر آنذاك **(المصدر نفسه، ص283)**.

ومن هنا نجد أن بعض المفكرين يعتبرون أن سيد قطب هو المؤسس الحقيقي للجماعات السلفية الجهادية المعاصرة، حيث يرون أن أفكاره قد شكلت قطيعة معرفية حقيقية مع الفكر الإصلاحي الإسلامي، وينظر لكتابه معالم في الطريق بمثابة الدستور الذي تعتمد عليه هذه الجماعات في مجمل أطروحاتها، فضلا عن الطبيعة الصدامية وطنيا ودوليا، التي أسس لها قطب من خلال إعادة إنتاج مفهومي الجاهلية والحاكمية **(أبو هنية. حسن وآخرون، 2011، ص49)**.

خامسا: المفاهيم المؤسسة لفكر الجماعات السلفية الجهادية

1- التوحيد:

يعتبر التوحيد بأقسامه الثلاثة: توحيد الإلوهية، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، من أهم المفاهيم المؤسسة للخطاب السلفي الجهادي، وهو المفهوم الذي تشترك فيه جميع المدارس السلفية في شقه النظري، وتمثل مفاهيم الحاكمية والطاغوت الشق السياسي المرتبط بهذا المفهوم، كما يمثل مفهوم الجاهلية الشق الاجتماعي له، بينما يعبر مفهوم الولاء والبراء المرتبط به عن التعامل مع الآخر من خلال معياري الإيمان والكفر (**شحادة. مروان، 2010، ص73**).

وفي مسألة التأصيل الشرعي لمفهوم التوحيد يرى البعض أن السلفية الوهابية فتحت الباب واسعاً أمام ضوابط شديدة الصرامة، إذ أنه وبالرغم من قولها بالاجتهاد، إلا أن تشددها الاعتقادي عطل آلية الاجتهاد وأعاد إنتاج الأحكام وجعلها أكثر تصلبا من تفسيرات ابن تيمية في العديد من المسائل، فعندما تقوم العقيدة على مفهوم التوحيد بشقَّيه توحيد الإلوهية وتوحيد الربوبية، فإن السلوك والممارسة ينبغي أن يتطابقا مع هذا المفهوم بشكل لا يتضمن أي شبهة تخالف ذلك، وعليه فان تركيزها على الجانب المعتقدي التوحيدي خاصة ما يتعلق بتفسيرها لمفهوم التوحيد قد قسم العالم بشكل ثنائي متضاد إلى: عالم كافر مشرك، وعالم مسلم صحيح الإيمان يمثله أهل التوحيد. وقد قادت هذه الرؤية إلى توسيع دائرة مفهوم 'الولاء والبراء'، وبالتالي تكفير الآخر، وهو ما استندت إليه لاحقاً التيارات التكفيرية والجهادية في أدبياتها (**عماد. عبد الغني، 2006، ص271**).

وهذا ما يبرز في تعريف عاصم بن محمد بن طاهر البرقاوي – أبو محمد المقدسي، وهو من ابرز رموز ومنظري السلفية الجهادية، لمفهوم التوحيد حيث يقول: " هذا التيار يجعل على رأس أولوياته دعوة الناس إلى التوحيد، الذي هو حق الله على العبيد، ونحن نسعى جاهدين إلى تقريب وشرح هذا التوحيد للناس لإخراجهم من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده، ونركز بهذا المجال على نواقض التوحيد المعاصرة مثل أن يصرف التشريع لغير الله عز وجل، والتحاكم إلى القوانين الوضعية وتعطيل حكم الله، وهذا ما يطلق عليه بالحاكمية في مصطلحات العصر، والحاكمية جزء أساسي من التوحيد" (حوار **أبو محمد المقدسي مع صحيفة العصر الالكترونية**. www.tawhed.ws).

2- الحاكمية:

دخل مفهوم الحاكمية الإلهية في الاستخدام السياسي المعاصر مع الداعية السلفي الباكستاني أبو الأعلى المودودي، ثم انتقل إلى الاستخدام السياسي في العالم العربي في الستينيات من القرن العشرين مع سيد قطب الذي أضفى على هذا المفهوم الطابع المتشدد، ومنحه بعداً تكفيرياً يتأسس عليه مفهوم "دار الإسلام" و "دار الكفر" (**أبو طه. أنور وآخرون، 2004، ص125**). وقد تحول مفهوم الحاكمية من خلال جهوده وشروحاته إلى قرين لمفهوم التوحيد. إذ يقول: " إن إعلان ربوبية الله وحده للعالمين معناها: الثورة الشاملة على حاكميه البشر في كل صورها وإشكالها وأنظمتها... ذلك أن الحكم الذي مرد الأمر فيه للبشر، ومصدر السلطات فيه هم البشر، هو تأليه للبشر...إن هذا الإعلان معناه انتزاع سلطان الله المغتصب ورده إلى الله .. أن معناه تحطيم مملكة البشر لإقامة مملكة الله في الأرض" (**قطب. سيد، 1982، ص67**).

وقد تبني قادة ومنظري الجماعات الجهادية هذا التأصيل حول مفهوم الحاكمية، ومنهم أبو محمد المقدسي كما سبق وذكر، حيث اعتبر أن التحاكم للقوانين الوضعية هو من نواقض التوحيد، الأمر الذي يعني تكفير الأنظمة القائمة وحكامها. ومنهم أيضا سيد إمام الشريف المعروف باسم عبد القادر بن عبد العزيز، وباسم د. فضل أيضا، والذي ينظر له بأنه عمدة تيار السلفية الجهادية، إذ جاء صراحة في كتابه "العمدة في إعداد العدة" ما نصه " الحكام الذين لا يحكمون بشريعة الإسلام في كثير من بلدان المسلمين فهؤلاء كفار... وكل من شارك في وضع القوانين الوضعية أو حكم بها، فهو كافر كفراً أكبر، خارج من ملة الإسلام وان أتى بأركان الإسلام الخمس"(**أبو طه. أنور وآخرون،2004، ص128**). وعليه فانهم يرون أن الدار التي يعيش فيها المسلمون اليوم هي دار كفر، لأن الأحكام السائدة فيها هي أحكام الكفر(**فرج. محمد عبد السلام.1981، ص5**).

ومن هنا فان الرؤية السياسية الخاصة للجماعات السلفية الجهادية تأسست على مفهوم الحاكمية، الذي يعني أن تكون مرجعية التشريع الوحيدة في الدستور والقوانين هي الشريعة الإسلامية بما تحمله من مصادر أصلية وفرعية، وتعني أن الحكم والتشريع هو حق خالص للخالق، وأي مشاركة من قبل

مرجعية أخرى بجانب الشريعة الإسلامية فهو شرك وكفر بالله الخالق، ووفق ذلك فإنها تذهب إلى تكفير النظم والحكومات والدساتير والمؤسسات السياسية والعسكرية في العالمين العربي والإسلامي.

3- الولاء والبراء:

يمثل مفهوم الولاء والبراء، ركيزة أساسية لدى تيار السلفية الجهادية، ويعني بشكل عام موالاة المؤمنين ونصرتهم، والتبرؤ من الكافرين ومعاداتهم. وتنظر أدبيات السلفية الجهادية إلى مفهوم الولاء والبراء باعتباره لصيقاً بالعقيدة الإسلامية ، بل يشكل من وجهة نظرها، معياراً رئيسياً لإيمان المسلم والتزامه بالإسلام (**السويدي. جمال، 2015، ص476**). وفي هذا يرى أبو محمد المقدسي "أن مفهوم الولاء والبراء هو المرتكز الثاني بعد مفهوم التوحيد الذي يميز التيار الجهادي عن غيره من التيارات السلفية الأخرى، وأن من أول الواجبات على الموحد أن يبرأ ويكفر بالأرباب المتفرقين والمسميات الكثيرة التي تعبد من دون الله والتي كانت قديما تتمثل بصورة الحجر والأوثان البدائية، وتتمثل في هذا الزمان بصورة الحكام والمشرعين وقوانينهم وتشريعاتهم الوضعية" (**حوار أبو محمد المقدسي مع صحيفة العصر الالكترونية**. www.tawhed.ws). ويؤكد أيمن الظواهري على ذلك بقوله: "من أكثر الفئات انحرافاً عن منهج الإسلام في الولاء والبراء في هذا الزمان – رغم ادعائهم الانتساب للإسلام– فئة الحكام الخارجين على الشريعة المسيطرين على بلاد الإسلام"(**الظواهري. أيمن، 2002، ص24**).

وإذا ما تم النظر فيما تعتبره السلفية صور من مفاسد موالاة الكفار، يمكن الإدراك حينها دور التفسير المتشدد لهذا المفهوم في توسيع دائرة التكفير من قبل الجماعات السلفية الجهادية، ومن صور هذه المفاسد التشبه بالكفار في اللباس والكلام، والإقامة في بلادهم أو السفر إليها بغرض التنزه ومتعة النفس، واتخاذهم بطانة ومستشارين أو البشاشة لهم أو استئمانهم، والتأريخ بتاريخهم كالتاريخ الميلادي، ومشاركتهم في أعيادهم أو حضورها أو تهنئتهم بها، والتسمي بأسمائهم، ومدحهم أو الإشادة بما هم عليه من مدنية، أو التحاكم إليهم والاستغفار لهم والترحم عليهم، والرضا بكفرهم وعدم تكفيرهم (**عماد. عبد الغني، 2006، ص282**).

4- الجاهلية:

وهو مفهوم تأسيسي يستخدم للحكم على نموذج الدولة الإسلامية القائمة في عالم اليوم، وهو مفهوم دخل في المنظومة العقدية الفقهية للجماعات السلفية الجهادية كحكم شرعي يرمى به الأفراد والجماعات فضلا عن المجتمعات والدول، ويعتبر سيد قطب أول من وظفه في منظومة فكرية متكاملة وأصّل له (**المصدر نفسه، ص288**). حيث يعرف المجتمع الجاهلي بقوله: "ان المجتمع الجاهلي هو كل مجتمع غير المجتمع المسلم... انه هو كل مجتمع لا يخلص عبوديته لله وحده، متمثلة هذه العبودية في التصور الاعتقادي، وفي الشعائر التعبدية، وفي الشرائع القانونية، وبهذا التعريف الموضوعي تدخل في إطار المجتمع الجاهلي جميع المجتمعات القائمة اليوم في الأرض فعلا" (**قطب. سيد، 1982، ص98**). ومنه ينطلق سيد قطب في تكفير المجتمعات التي (تزعم أنها مسلمة)، لأنها لا تدين بالعبودية لله وحده في نظام حياتها، وتدين بحاكمية غير الله، وتتلقى من هذه الحاكمية نظامها وقوانينها وقيمها(**المصدر نفسه، ص101**).

5- الطاغوت:

وهو من المفاهيم المتداولة في خطاب الحركات السلفية الجهادية، وهو لفظ عام يشمل كل ما يضاد (لا اله إلا الله) سواء أكان شعارا أم قانونا أم نظاما أم شخصا أم فكرة أم حزبا، وقد حدد محمد بن عبد الوهاب رؤوس الطاغوت بخمسة هم: الشيطان الداعي إلى عبادة غير الله، والحاكم الجائر المغير لأحكام الله، والذي يحكم بغير ما انزل الله، والذي يدعي علم الغيب من دون الله، وأخيرا الذي يعبد من دون الله وهو راض بالعبادة. والطاغوت هو الطاغوت عربيا كان أم أمريكيا أم أفغانيا أم روسيا، فالكفر ملة واحدة، والذين يشرعون بغير ما انزل الله كفارا وان صلوا وان صاموا وأقاموا الشعائر الدينية، والقانون الذي يحكم في الأعراض والدماء والأموال هو الذي يحدد هوية الحاكم من حيث الكفر والايمان(**شحادة. مروان، 2010، ص102**). وبمقتضى هذا المعنى، تدخل الدساتير والقوانين، والحكومات بمؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، والديمقراطية والأحزاب والانتخابات، في مسمى الطاغوت.

6- الجهاد:

يعتبر سيد قطب أول من أسس لفكر الثورة والخروج على الحاكم وأولي الأمر، مخالفاً بذلك ما عليه السلفية التاريخية والمدرسية في موقفها التقليدي من عدم جواز الخروج على الجماعة وأولي الأمـــر، كما خالف السلفية الحركية التي لم تذهب أبداً إلى القول بأن المجتمعات الإســـلامية هـــي مجتمعـــات جاهلية أو كفرية، وأن الخروج أو الانفصال عنها ومناصبتها العداء أو مقاتلتها هي أمور شرعية **(أبـــو طه، انور وآخرون، 2004، ص132)**

وقد زخرت أدبيات الجماعات الجهادية، وكتب ورسائل منظريها وقادتها، بالحديث عن مفهوم الجهاد، والتأصيل له، باعتباره فرض عين على كل مسلم، والملاحظ أن هذه الأدبيات ركزت فـــي تأصـــيلها لمفهوم الجهاد على قتال الأنظمة الحاكمة والمجتمعات الإسلامية . ففي وثيقة هامة كتبها صالح سرية أمير تنظيم الفنية العسكرية باسم "رسالة الإيمان" رأى سرية أن الجهاد هو الطريـــق لإقامـــة الدولـــة الإسلامية ، ولا يجوز موالاة الكفار والأنظمة الكافرة، ومن فعل ذلك فهو كافر، وان من يشترك فـــي حزب عقائدي غير إسلامي فهو كافر، وهو يذهب الى الحكم بتكفير وجاهلية المجتمع واعتبـــاره دار حرب. وتعتبر هذه الوثيقة من المراجع المهمة التي ساهمت بقدر كبير في التأثير على الجيل التالي من الجماعات الجهادية **(احمد. رفعت سيد، 2002، ص111)**.

ويعتبر كتاب "الجهاد الفريضة الغائبة" لأمير جماعة الجهاد المصرية محمد عبد السلام فرج، الكتـــاب الأكثر شهرة بين الكتابات الجهادية، كونه يمثل المحاولة الأهم في التنظير للقطيعة مـــع الاجتهـــادات الفقهية التي نادت بتأجيل الجهاد. ويجتهد فرج في كتابه الفريضة الغائبة في البرهنة والاستدلال علـــى مسالتين أساسيتين هما: تكفير الدولة القائمة في أي مكان من الدول العربية والإســـلامية ، ووجـــوب القتال باستحضار ركن الجهاد، باعتباره الوسيلة الشرعية الوحيدة القادرة على إحداث التغيير المنشود وهو إزالة أنظمة الكفر وإقامة الخلافة الإسلامية **(أبو هنية. حسن وآخرون، 2011، ص68)**. وفي هـــذا الإطار يقول فرج: "وهذا لا يتم إلا بإعلان الجهاد على نظام الطواغيت وإزالته بقوة السيف، باعتباره السبيل الوحيد القادر على إزالة أنظمة الكفر وإقامة الخلافة الإسلامية " **(فرج. محمد عبد السلام، 1981، ص2)**. ويضيف "وبالنسبة للأقطار الإسلامية فان العدو يقيم في ديارهم، وذلك العدو هم أولئك الحكام الذين انتزعوا قيادة المسلمين، ومن هنا فجهادهم فرض عين"**(المصدر نفسه، ص19)**.

أما عمر محمود أبو عمر المشهور بكنيته أبو قتادة الفلسطيني، وهو من أبرز منظري السلفية الجهادية، فهو يقدم تنظيرا شرعيا وفقهيا لوجوب الجهاد في مقالته "لماذا الجهاد؟"، حيث يقول" هؤلاء الحكام مفسدون في الأرض، بسبب ما هم عليه من البغض لهذه الأمة، وبسبب حكمهم بشريعة الشيطان، والله قد أمر المؤمنين بجهاد المفسدين في الأرض، وهؤلاء الحكام اجتمع فيهم ما تقدم من محاربة لله ولرسوله... فالواجب أن يقوم أهل الإسلام عليهم كل قيام حتى تطهر الأرض منهم" (أبو عمر.**عمر محمود**. www.tawhed.ws).

وفي إطار التأصيل لمفهوم الجهاد والتوسع والمغالاة في شروحاته، واستثماراً لهالته الإيمانية الكبيرة، ظهر ما عرف بمفهوم "أولوية مقاتلة العدو القريب"، والذي يعني أولوية وتقديم مقاتلة العدو القريب "الأنظمة الحاكمة" على قتال العدو البعيد "إسرائيل والغرب". وقد أشار سيد إمام الشريف، المعروف باسم عبد القادر بن عبد العزيز، وهو من ابرز منظري التيار الجهادي، في كتابه "العمدة في إعداد العدة" الى ذلك بقوله: "وقتال هؤلاء الحكام المرتدين مقدم على قتال غيرهم من الكفار الأصليين من يهود ونصارى ووثنيين" (**عبد العزيز. عبد القادر، ص319.** www.tawhed.ws)

ويسير أبو قتادة الفلسطيني على نفس المنوال إذ يقول: "وأما الجهاد في سبيل الله تعالى: فهو ضد المرتدين قبل غيرهم... بسبب تبديلهم شريعة الرحمن وموالاتهم اليهود والنصارى والشيوعيين، ومعاداتهم المؤمنين الموحدين ومن فعل هذه الأفاعيل فهو بإجماع الأمة المسلمة التي خلت كافر مرتد" (**أبو عمر. عمر محمود.** www.tawhed.ws). وفي السياق نفسه يقرر الظواهري ان "من أعظم صور الجهاد العيني في هذا الزمان جهاد الحكام المرتدين الحاكمين بغير شريعة الإسلام "(**الظواهري. أيمن، 2002، ص24**).

وقد منح مفهوم أولوية قتال العدو القريب مبرراً للجماعات الجهادية لتأجيل الجهاد من أجل تحرير فلسطين، وبالتالي الاستنكاف عن مواجهة إسرائيل، منطلقين من فكرة أن القضاء على أنظمة الحكم الكافرة الموالية للغرب وإسرائيل هو الطريق لتحرير فلسطين والأراضي المقدسة. ومن هنا فان الفعل الجهادي وعلى مدى تاريخ الجماعات الجهادية لم يشهد أي تطبيق ميداني على أرض الواقع اتجاه إسرائيل. وهذا يقودنا الى الحديث عن رؤية الجماعات الجهادية للقضية الفلسطينية بوصفها القضية المركزية للعرب والمسلمين.

7- القضية الفلسطينية في فكر الجماعات الجهادية

يناقش محمد عبد السلام فرج مسالة "أولوية قتال العدو القريب"، ويربطها بالقضية الفلسطينية بقوله: "وهناك من يقول بان ميدان الجهاد اليوم هو تحرير القدس كأرض مقدسة، والحقيقة أن تحرير الأراضي المقدسة أمر شرعي واجب على كل مسلم، ولكن قتال العدو القريب أولى من العدو البعيد. لان النصر لو تحقق سيكون لصالح الحاكم الكافر وتثبيت لأركان الدولة الخارجة عن شرع الله . ويضيف: إن أساس وجود الاستعمار في بلاد الإسلام هم هؤلاء الحكام، فالبدء بالقضاء على الإستعمار هو عمل غير مجدي وغير مفيد، فلا شك أن ميدان الجهاد هو اقتلاع تلك القيادات الكافرة واستبدالها بالنظام الإسلامي الكامل ومن هنا تكون الإنطلاقة لتحرير الأراضي المقدسة" (**فرج. محمد عبد السلام،1981، 16**)). ويؤكد سيد إمام الشريف على ذلك بقوله: "إن فلسطين ليست المسألة المركزية أو الأساسية للعرب والمسلمين كما يروج لذلك بعض الفلاسفة"، ويضيف: "الأولوية هي لإسترجاع حكم الخلافة الإسلامية الذي يوحد بين المسلمين"(**عبد العزيز. عبد القادر، ص325**. www.tawhed.ws).

وبالرغم من ذلك فان أدبيات الجماعات الجهادية وخطابات قادتها ورموزها لا تخلو من الحديث عن القضية الفلسطينية، ولكن من الواضح ان تناول فلسطين في الخطاب الجهادي يأتي في إطار عملية التحشيد الجهادي، واستثمار القضية الفلسطينية لكسب تعاطف وتأييد الشعوب العربية والإسلامية ، واستقطاب مزيداً من المقاتلين والمناصرين، خاصة وكما سبق ذكره أن الفعل الجهادي يكاد يكون معدوماً ضد إسرائيل التي تغتصب الأراضي الفلسطينية بما لها من هالة وقدسية لدى المسلمين عامة.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

استعان الباحث في العديد من الكتب والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشقيه سواء تلك التي ناقشت موضوع الثورات في المنطقة العربية، أوتلك التي ناقشت ظاهرة الجماعات السلفية بإطارها العام والجهادية بشكل خاص، ومن ضمن هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة بعنوان "تنظيم الدولة الإسلامية – الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية"– 2015، للكاتبين محمد أبو رمان وحسن أبو هنية.**

تتناول الدراسة بالنقاش والتحليل موضوع تنظيم الدولة الإسلامية ، وتسعى من خلال ذلك للكشف عن الشروط الموضوعية لنشأة التنظيم، وإيضاح السياقات التي ساهمت في تبلور رؤيته الأيدلوجية ومرجعياته الفكرية، كما تهدف الى استقراء عوامل وأسباب صعوده السريع وتحقيقه انتصارات عسكرية سريعة في كل من العراق وسورية. كذلك تتوقف الدراسة عند مسالة ارتباط التنظيم بالتيار السلفي الجهادي وعلاقته مع تنظيم القاعدة، وتسعى لتفسير أسباب الخصام والشقاق والصراع الأيدلوجي والمسلح بينهما. كما تهدف الدراسة لدحض الآراء والتفسيرات والتحليلات التي تربط صعود تنظيم الدولة وأعماله بأجندات إقليمية أو دولية. وفي الختام تسعى الى استقراء مستقبل التنظيم وخياراته في المرحلة القادمة في ظل التحالف الدولي والإقليمي ضده، وكذلك مستقبل الخلافات داخل التيار الجهادي.

تتميز الدراسة ببحثها في تفاصيل الموضوعات والعناوين التي ذكرت آنفا، واعتمادها على تحليل نصوص الجماعات الجهادية وخطابها الأيدلوجي في توضيح وشرح تلك العناوين، أما الفكرة الرئيسية للدراسة فتتمثل في إبراز مسالة القضية السنية بوصفها من أهم الأزمات التي يعيشها العالم العربي، كونها ترتبط ارتباطا وثيقا بصعود تنظيم الدولة في العراق ثم في سوريا، وكون النجاح في معالجتها يعتبر من أهم المقومات في نجاح الحرب على تنظيم الدولة. وهذا من وجهة نظر الباحث ما غفلت عنه العديد من الدراسات التي تناولت موضوع تنظيم الدولة الإسلامية ، وتعاملت مع الأزمة السنية في السياق العام لصعود التنظيم، دون التعمق والغوص في تحليل هذه المسالة وتفاصيلها.

- **دراسة بعنوان "السراب" – 2015، للكاتب جمال سند سويدي.**

تناقش الدراسة ظاهرة الجماعات الدينية السياسية، من زوايا بحثية متعددة، فكرية وسياسية وعقائدية وثقافية واجتماعية، وتركز على الفكر الديني السياسي بشتى تجلياته وجماعاته، عاكسة الفروقات والتباينات الفكرية والتنظيمية بين هذه الجماعات. كما ترصد الدراسة مراحل التطور التاريخي للظاهرة وصولا الى ذروة صعودها السياسي اثر ثورات الربيع العربي، كما يوضح من خلال هذا الرصد والتتبع القواسم المشتركة الجامعة لها، وحدود الاتفاق والاختلاف بينها، وذلك في سياق محاولة فهم أعمق لما يدور في العالمين العربي والإسلامي في الوقت الراهن.

ما تناقش الدراسة الجماعات الدينية السياسية من حيث ممارساتها وتجلياتها من خلال دراسة حالة بعضها، منذ بداياتها حتى فشل تجربة جماعة الإخوان المسلمين في بعض الدول العربية والإسلامية ، والتعرف على أسباب هذا الفشل، الذي نسف من وجهة نظر كاتب الدراسة موروثا طويلا من الشعارات التاريخية، التي ظلت طوال ثمانين عاما موضع تقدير وتبجيل لدى أوساط هذه الجماعات والمتعاطفين معها. وانطلاقا من ذلك فقد اختار الكاتب اسم "السراب" للدراسة، ليوضح أن حال من ظنوا بالجماعات الدينية السياسية خيراً كحال من خُدع بظاهرة السراب الذي يخيل إلى الناظر أنه شيء وهو ليس بشيء، فأداء الجماعات الدينية السياسية من وجهة نظره تعكس وجود فوارق هائلة على مستويي النظرية والتطبيق، وتشير خلاصة التجارب كما يشير الكاتب إلى أن هذه الجماعات تفتقر إلى النضج والخبرات السياسية التي تمكنها من قيادة الشعوب وتحقيق تطلعاتها التنموية. كما تسعى الدراسة للكشف عن علاقة الترابط الفكرية والعملية القائمة بين جماعة الإخوان والتنظيمات المتطرفة التي ولدت في مجملها من رحم هذه الجماعة. وهذا ما يميز هذه الدراسة كونها تناولت قضية ما زالت مثار جدل ونقاش ارتبط بشكل أو بآخر بأجندات سياسية لمحاور إقليمية ودولية.

كما تتطرق الدراسة لظاهرة الجماعات الجهادية، بوصفها تمثل النمط الأكثر راديكالية وتطرفاً في تطور الجماعات الدينية السياسية. وتتخذ من تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية نموذج لدراسة تلك الجماعات، خاصة بعد التحولات التي طرأت عليها بعد الثورات التي شهدتها المنطقة العربية.

- **دراسة بعنوان "السلفيون والربيع العربي.. سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية" 2013، للكاتب محمد أبو رمان.**

انطلق الكاتب في مناقشته وتحليله للمشهد العربي الجديد بعد الثورات من زاويتين: الأولى، دراسة تأثير الثورات والانتفاضات العربية في الحركات السلفية، أيديولوجياً وسياسياً؛ والثانية، دراسة تأثير الدور السياسي المتوقع للحركات السلفية في اللعبة السياسية في بعض المجتمعات العربية. وأهم ما يميز هذه الدراسة أنها تجيب على سؤال مهم وهو: من هم السلفيون؟ كما تناقش الاتجاهات المتعددة داخل الحركات السلفية، وأين تختلف؟ وأين تلتقي؟. ومستقبل ودور الجماعات السلفية السياسي، وموقعها في اللعبة الديمقراطية مسترشدا بواقع الحركة السلفية في مصر كنموذج. وبالرغم أن الدراسة لا تتطرق للجماعات السلفية الجهادية الا مرورا، إلا أنها تشكل مرجعية مهمة للباحث في الإطار النظري للدراسة محط البحث.

- **دراسة بعنوان "تنظيم القاعدة: الرؤية الجيوسياسية والإستراتيجية والبنية الاجتماعية" – 2012، للكاتب مراد بطل الشيشاني.**

تقدم الدراسة تحليلا لنشاط التيار السلفي الجهادي، من خلال تناول النموذج وهو تنظيم القاعدة، وفي هذا الإطار تحاول الدراسة إثبات وجود رؤية جيوسياسية تضبط سلوك التنظيم، وأن أعضاؤه ليسوا مجرد مجموعة من المتطرفين الأغرار. وتحقيقًا لهذه الغاية تبحث الدراسة في بنية القاعدة التنظيمية والخلفيات الاجتماعية والتعليمية للمنضوين تحت لوائها، وتنطلق في تحليلها من مقدمة نظرية تراجع فيها الجذور التاريخية لنشأة التيار السلفي الجهادي الذي بلغ ذروته التنظيمية والفكرية في إطار تنظيم القاعدة، ليصبح هذا الكيان فاعلاً غير رسمي "الفاعل اللا دولة" وعابرًا للحدود الوطنية بعد انتشاره في عدة دول.

كما تحاول الدراسة تسليط الضوء على موضوعها الرئيسي من خلال تحليل انتشار تنظيم القاعدة في مناطق جغرافية مختلفة، بدءاً من الخليج العربي واليمن، وبلاد الشام والرافدين وأفريقيا، الى منطقة جنوب غرب ووسط آسيا والقوقاز، وحتى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا السياق تركز الدراسة في كل النماذج التي تقدمها على رصد أدبيات التنظيم نفسه وتحليلها، وكذلك على آليات التجنيد التي يتبعها التنظيم، من خلال تحليل البنية الاجتماعية لأعضائه في المناطق المختلفة محل الدراسة. كما تهتم أيضا باستقصاء أبرز القادة المؤثرين فكرياً وحركياً في التيار الجهادي وتنظيم القاعدة. ناهيك عن التطور التاريخي للتنظيم، ووسائل وطرق عمله، والتحولات التي طرأت على بنيته

التنظيمية، وتناقش الدراسة أيضا نتائج الحرب على الإرهاب التي استهدفت التيار الجهادي بشكل عام وتنظيم القاعدة بشكل خاص على اثر هجمات11 سبتمبر.

- **دراسة بعنوان "تحولات الخطاب السلفي – الحركات الجهادية .. حالة دراسة (1990-2007)". 2010، للكاتب مروان شحادة.**

هدفت الدراسة للتعريف بالجماعات السلفية الجهادية، والأفكار والعقائد المؤسسة لخطابها، والوقوف على مدى انتشارها ونفوذها في العالمين العربي والإسلامي، وذلك من خلال رصد وتقويم مسار تحولات الخطاب السلفي الذي سعى الى تغييره تنظيم القاعدة بشقيه الديني والسياسي من الناحية النظرية والعملية، واثر هذا التغيير في بنية العلاقات الدولية. ويحاول الباحث الإجابة على بعض التساؤلات التي من شانها ان تساهم في فهم ظاهرة الحركات الجهادية وخطابها وأثرها في الساحة الدولية. وما يميز هذا الدراسة انها ترصد جذور نشأة ونمو الحركات السلفية الجهادية من الناحيتين النظرية والعملية، آخر أبعاد هذه الظاهرة على المستويين الإقليمي والدولي، كما تناقش الدراسة مسألة انتشار ومستقبل الحركات السلفية الجهادية معتمدا تنظيم القاعدة كنموذج لتلك الحركات. وبالرغم من أن الدراسة صدرت قبل ثورات الربيع العربي الا ان الباحث اعتمدها كمرجع للدراسة للاستفادة في رصد ومتابعة جذور نشأة ونمو الحركات الجهادية، وكذلك للاستفادة منها في الإطار النظري لدراسة الباحث.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة التي اعتمدها الباحث كمراجع لدراسته موضوعات متعددة ذات علاقة بالتيار الإسلامي بشكل عام، منها من تناول السلفية بإطارها العام، والتطورات التي شهدتها بعد ثورات الربيع العربي، مع التركيز على السلفية الحركية بشكل خاص كما هو حال دراسة "السلفيون والربيع العربي"، ومنها من تناول الجماعات السلفية بشكل عام مع التركيز على الجماعات السلفية الجهادية، من الناحيتين النظرية والعملية، ومسار تطورها وابرز محطاته، الا ان الحقبة الزمنية لهذه الدراسة سبقت ثورات الربيع العربي مثل دراسة "تحولات الخطاب السلفي- الحركات الجهادية حالة دراسة".

وتناولت دراسة أخرى واحدة من نماذج الجماعات الجهادية، مثل دراسة "تنظيم القاعدة: الرؤية الجيوسياسية والإستراتيجية والبنية الاجتماعية" التي تناولت تنظيم القاعدة بوصفه الممثل الرئيسي والأبرز للجماعات الجهادية في فترة عولمة الجهاد، وما ميز هذه الدراسة انها تناولت عملية انتشار تنظيم القاعدة من خلال رؤية جيوسياسية، كما ركزت على نقاش أدبيات التنظيم وتحليلها، على اليات التجنيد التي يتبعها بهدف تحليل البنية الاجتماعية لأعضائه، وهو ما منح الدراسة قوة وعمق كبيرين. فيما تناولت دراسة الكاتبين محمد أبو رمان وحسن أبو هنية نموذج آخر وهو تنظيم الدول الإسلامية ، وهي دراسة تميزت بتناول التنظيم بشكل تفصيلي وشامل وعميق وابرز المرجعية الفكرية لسلوك التنظيم الموغل في العنف والتوحش، في سياق ما تشهده المنطقة من تصاعد للنزاع الطائفي ودوره في تعاظم التنظيم وهو الفكرة المركزية للدراسة، بالإضافة لتناول الدراسة لجذور الخلاف بين تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية وتطوره، وما نتج عنه من انقسام وصراع داخل التيار الجهادي.

اما الدراسة الاخيرة "السراب" فتناولت الجماعات الدينية السياسية، ورصدت مراحل تطورها منذ النشأة وصولا الى صعودها اثر ثورات الربيع العربي، وما يميز هذه الدراسة انها حاولت فهم وشرح العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الجهادية في سياق تفاعل تداعيات الثورات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وما واكب ذلك من تقاطع مصالح الطرفين في السعي لنشر العنف في العديد من الدول العربية.

وبالرغم من ذلك فان هذه الدراسات بما شملته من تنوع وتعدد في الموضوعات التي تتناولها ، تمثل أهمية عالية في إغناء وإثراء الدراسة محط البحث، كونها تشكل أرضية خصبة ومراجع مهمة لفهم الجماعات الإسلامية بشكل عام والسلفية بشكل خاص نظريا وعمليا، وتؤسس قواعد مهمة للدراسة في فهم جذور نشأة الجماعات السلفية الجهادية وتتبع مسارات تطورها. وما يميز الدراسة محط البحث عن سابقاتها في انها تتناول غالبية العناوين التي وردت في تلك الدراسات. كما تتميز بتناولها قضية محورية ومركزية ما زالت تداعياتها مستمرة، وهناك ندرة في تناولها ، وهي العلاقة بين ثورات الربيع العربي من جهة وتعاظم الجماعات السلفية الجهادية من جهة أخرى. كما تناقش أسباب ومقومات هذا التعاظم، وتأثيره على استقرار ومستقبل دول الربيع العربي، في ظل تصاعد النزعات الطائفية والمذهبية والمناطقية، وفي ظل تباين وتناقض السياسات الإقليمية والدولية.

الفصل الثالث:

السلفية الجهادية: النشأة والتكوين والتطور التاريخي

تمهيد:

ساهمت عدة عوامل في تنامي وصعود الحركات الإسلامية عموما، والجماعات السلفية الجهادية على وجه الخصوص، تمثلت هذه العوامل في فشل الأنظمة العربية التي تشكلت عقب نهاية المرحلة الاستعمارية بمختلف نماذجها الاشتراكية أو الليبرالية أو القومية في تحقيق التنمية والتحديث، ومجابهة المعضلات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى تكريس سلطة الأنظمة واستبداديتها، وهيمنة الثقافة الغربية واختلاف القيم، والأهم هو عجز تلك الأنظمة عن مواجهة المشروع الصهيوني في فلسطين **(الشيشاني. مراد بطل، 2012، ص13)**. وكان ظهور الجماعات الجهادية منتصف الستينيات من القرن الماضي قد شكل قطيعة مع الفكر الإسلامي الإصلاحي الذي تبلور مع نهاية القرن الثامن عشر، بسبب ما تبنته من أفكار متطرفة، تتنافى وتتعارض مع مجمل الأطروحات الإصلاحية التي تبنت المفهوم التدريجي والمنهج السلمي في تطبيق الشريعة الإسلامية والوصول لغاياتها وأهدافها **(أبو هنية. حسن وآخرون، 2011، ص48)**.

يناقش الفصل الثالث من الدراسة السلفية الجهادية من حيث النشأة والتكوين والتطور التاريخي، حيث يتناول المبحث الأول مراحل تطور الجماعات السلفية الجهادية، والمؤثرات الإقليمية والدولية التي واكبت مراحل تطورها. ويتناول المبحث الثاني نماذج من الجماعات الجهادية هي جماعة الجهاد المصرية، وتنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية – داعش، ويناقش نشأة هذه التنظيمات، وحدود انتشارها، واستراتيجيات عملها. أما المبحث الثالث فيتناول أوجه التشابه والاختلاف بين الجماعات الجهادية، ويتخذ الباحث الخلاف بين تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية نموذجا للدراسة.

المبحث الأول: جذور النشأة ومراحل التطور

مر التيار السلفي الجهادي بمراحل مختلفة من التطور منذ النشأة حتى تبلور بشكله الحالي المتشظي الى مجموعات متعددة في عدة مناطق مختلفة من العالم، حتى بات واحد من المجموعات التي ينطبق عليها وصف ما بات يعرف في علم العلاقات الدولية ب " اللاعبين من غير الدول" (Non- State Actors)، حيث أن أعضاء هذا التيار متعددو الجنسية، وأهدافه وفعله الجهادي بات عابرا للحدود، وله دور مؤثر وبارز في ضمان الاستقرار من عدمه **(الشيشاني. مراد بطل، 2012، ص12)**.

والمقصود باللاعبين من غير الدول هو: أي جماعة أو منظمة تتمتع بالاستقلال، أي مقدار الحرية التي يتمتع بها هذا الفاعل عند السعي لتحقيق أهدافه وتمثيل أتباعه والمؤيدين له، والقدرة على إحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معين. ومن الأمثلة على هذه الفواعل من غير الدول الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية، وجماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة **(رجب. ايمان احمد. 2011، ص89)**.

يرى الباحث ان تطور التيار السلفي الجهادي مر بأربعة مراحل، تتمثل الأولي في مرحلة النشأة التي بدأت في مصر فترة السبعينيات، والثانية مرحلة التمركز في أفغانستان فترة الثمانينات، ثم المرحلة الثالثة وهي إعادة الانتشار وعولمة الجهاد، والرابعة مرحلة التوسع والتمكين والتي بدأت بعد اندلاع ثورات الربيع العربي. وهذه المراحل متداخلة فيما بينها، ومن الصعب الفصل القاطع بين مرحلة وأخرى، إذ ان كل مرحلة تؤسس للمرحلة التي تليها، وتكون نتيجة تراكم لأحداث ومجريات للمرحلة السابقة لها.

أولاً: المرحلة الأولى – النشأة والتأسيس

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين انتشاراً واسعاً لتيار السلفية الجهادية، بدأ في مصر عن طريق مجموعة من المفكرين الذين أسسوا لهذا الفكر، مثل سيد قطب، ومحمد عبد السلام فرج أمير جماعة الجهاد، وعمر عبد الرحمن أمير الجماعة الإسلامية ، حيث تعتبر هذه الحركات الأساس لجميع الحركات التي انتشرت لاحقاً في العديد من بلدان العالم العربي والإسلامي **(شحادة.**

مروان،2010، ص237)، وذلك حين بدأت أفكار سيد قطب تأخذ منحى أكثر حدة على جيل كامل من الجهاديين في مصر، وشكلت في حينه تحولاً في الفكر السياسي الإسلامي بالتنظير لفكرتي الحاكمية والجاهلية. وفي ذلك يقول أيمن الظواهري الزعيم الحالي لتنظيم القاعدة:" فقد كان للأستاذ سيد قطب فضل كبير في مجالين، الأول: وهو المجال العقائدي، حيث أكد على أن المعركة بين الإسلام وأعدائه هي في الأصل معركة عقائدية حول التوحيد، أو حول لمن يكون الحكم والسلطان، والثاني: هو المجال العملي، والذي يقضي بتوجيه الضربات ضد النظام باعتباره نظاماً معادياً للإسلام خارجاً عن منهج الله، رافضاً للتحاكم الى شرعه" (**الظواهري. أيمن، 2001، ص11**).

شهدت فترة الستينيات حالة من الصدام بين الجماعات الإسلامية والنظام الحاكم في مصر، أفضت الى الزج بالآلاف من أعضاء هذه الجماعات، خاصة جماعة الإخوان المسلمين داخل السجون، بعد اكتشاف الجهاز السري داخل الجماعة، وعلى أثرها وفي عام 1966 تم إعدام سيد قطب. وقد شهدت الفترة التي أعقبت إعدامه حالة من الهدوء، ولكنه الهدوء الذي كان يخفي تحته تفاعلاً متصاعداً مع أفكاره ودعوته، وبداية تشكيل نواة الحركة الجهادية المعاصرة في مصر (**المصدر نفسه. ص13**).

والمفارقة هنا هي أن السجون كانت المحطة الأهم في تبلور الفكر الجهادي التكفيري في تلك المرحلة، حيث أنتج فيها سيد قطب العديد من الكتب والمرجعيات الفقهية كان أهمها كتاب "معالم في الطريق". كما شهدت تشكيل عدة أنوية لمجموعات جهادية، كما هو حال جماعة التكفير والهجرة التي أسس نواتها شكري مصطفى داخل السجن عام 1969 ثم استكمل بنائها بعد الخروج منه (**احمد. رفعت سيد، 1991، ص77**). وكذلك نبيل العربي الذي قاد انشقاق عن الإخوان عام 1958 داخل السجن، وبعد خروجه شكل جماعة تحمل الأفكار التكفيرية كان الظواهري أحد أعضائها (**المصدر نفسه، ص81**). كما أن الغالبية من المعتقلين كانت تغادر السجون، ويعتمل في نفسها الرغبة بالانتقام من النظام جراء التعذيب الشديد الذي تعرضوا له باستخدام وسائل وأساليب شتى، حطت من كرامتهم وإنسانيتهم، وطالت أسرهم وعائلاتهم (**الظواهري. أيمن، 2001، ص36**).

- **خارطة تطور الجماعات الجهادية في مصر خلال الفترة الأولي**

بعد تولى الرئيس أنور السادات مقاليد الحكم في مصر، انتهج سياسة الانفتاح على الإسلاميين على النقيض من سلفه عبد الناصر، وكان من تداعياتها إطلاق سراح المئات من أعضاء هذه الجماعات من السجون، والسماح لها بحرية العمل السياسي، وذلك في إطار إستراتيجية الرئيس السادات باستخدام الإسلاميين في مواجهة خصومه من الناصريين والشيوعيين. ولذا فقد شهدت فترة حكمه في السبعينيات حالة مد وصعود للجماعات الإسلامية ، وكانت بداية التأطير الحركي للجماعات الجهادية في مصر **(أبو زيد. محمد وآخرون، 2011، ص11)**.

وقد ساهمت السياسات التي اتبعها الرئيس السادات منذ منتصف فترة حكمه في إيجاد الأرضية الخصبة لترعرع هذه الجماعات وانتشارها، وذلك حين اتبع سياسة انفتاح اقتصادي تسببت في انقلاب اجتماعي واسع وثقيل الوطأة على المصريين، وحين وقع معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل، وجعل من مصر حليفاً رئيساً لأمريكا، بالإضافة الى اشتداد قبضة أجهزته الأمنية على جميع التيارات السياسية في مصر **(نافع. بشير موسى، 2010، ص159)**

في ظل هذا المناخ وجدت الجماعات الجهادية الظروف مهيأة للانطلاق في مواجهة مع النظام، حيث ظهر ما يعرف بتنظيم الفنية العسكرية، الذي أسسه عام 1973 صالح سرية صاحب وثيقة "رسالة الإيمان"، ونسب للتنظيم محاولة الإنقلاب الفاشلة على نظام الحكم عام 1974. وقد شكل ظهور هذا التنظيم نقلة نوعية في مسار الجماعات الجهادية في مصر، حيث يعتبر أول تنظيم يتبنى تجربة الجهاد المسلح في السبعينات، ويقود محاولة لقلب نظام الحكم **(احمد. رفعت سيد، 1991، ص81-82)**. وكان شكري مصطفى قد أسس في العام 1971 وبعد خروجه من السجن جماعة التكفير والهجرة، وبعد أن أقدمت الجماعة على خطف وقتل وزير الأوقاف حسين الذهبي عام 1977، تم اعتقال شكري وإعدامه، وعليه تعرضت الجماعة لهزة عنيفة أدت الى تلاشيها تدريجياً **(المصدر نفسه. ص77)**.
وتكونت في العام 1979 جماعة الجهاد الإسلامي التي أسس نواتها المهندس محمد عبد السلام فرج صاحب كتاب "الفريضة الغائبة" من تحالف ثلاث مجموعات هي مجموعة محمد عبد السلام فرج، ومجموعة محمد سالم الرحال، والثالثة هي الجماعة الإسلامية في وجه قبلي. وينسب لها عملية

اغتيال الرئيس السادات، وأعمال العنف التي تلت عملية الاغتيال خاصة في مدينة أسيوط في صـــعيد مصر (**حبيب. كمال السعيد وآخرون، 2012، ص18**).

ظلت الجماعات الجهادية في مصر في حالة كمون طوال الفترة التي تلت عملية اغتيال السادات، نتيجة اعتقال قادتها التاريخيين والآلاف من أفرادها والمنتسبين لها. أما أعضاء تلك الجماعات ممـــن بقـــوا خارج السجن فقد قرر جزء منهم الكمون حتى تهدأ الأمور ، في حين قرر الأكثرية منهم، وجزء ممن أفرج عنهم بعد قضاء فترات قصيرة في السجن السفر الى أفغانستان للحاق بركب الجهاد ضد السوفيت (**أبو زيد.محمد وآخرون، 2011، ص32**).

من الجدير ذكره هنا، هو أن نجاح الثورة الإيرانية عام 1979، وقيام الدولة الإسلامية فـــي إيـــران، كان قد منح زخماً معنوياً كبيراً للحركات الجهادية التي تعلي من البعد الثوري – السياســـي، وشـــكل مصدر إلهام لها، والتي لم تكن تكترث آنذاك بالاختلاف المذهبي السني – الشيعي (**الشيشاني. مراد بطل، 2012، ص17**). ويظهر ذلك واضحاً في كتابات عبود الزمر القيادي في جماعة الجهـــاد المصـــرية، حين تبنى إقامة جمهورية إسلامية في مصر تتشابه في الكثير مع الجمهورية الإسلامية في إيـــران، واعتبر أن الوسيلة لتحقيق ذلك هو الثورة الشعبية المسلحة، وهو في تقديمه لهذا البديل الإسلامي يعتبر الخميني مثله الأعلى سياسياً وتنظيمياً (**احمد. رفعت سيد، 1991، ص116**)

لم يقتصر ظهور الفكر الجهادي على مصر، فقد ظهرت إرهاصاته في دول عربية أخـــرى، حيـــث ظهرت حركة جهيمان العتيبي في السعودية عام 1979 الذي اقتحم هو وجماعته الحرم المكي بقـــوة السلاح، وبرغم القضاء على هذه الحركة، إلا أنها أبرزت إمكانية تســـلل التطـــرف الـــى الســـعودية (**الشيشاني. مراد بطل، 2012، ص22**). كما شهدت سوريا أحداث عنف قادتها "الطليعة المقاتلة للاخـــوان المسلمين" بزعامة مروان حديد الذي انشق عن جماعة الإخوان، وأعلن عام 1975 الجهاد ضد النظام الكافر في سوريا، والذي وصل ذروته فيما عرف بأحداث حماة عام 1982، حين تمكن النظـــام مـــن حسم الصراع لصالحة بعد أن قام بتدمير المدينة بأكملها (**نافع. بشير موسى، 2010، ص154**). كما ظهر في الجزائر عام 1982 تنظيم سلفي جهادي بقيادة مصطفى بويعلي، والذي بدأ نشاطه في السبعينيات عبر سلسلة من العمليات التي استهدفت الحانات وأماكن اللهو، ثم تطور الأمر إلى مواجهات مســـلحة ضد قوات الآمن عام 1979. وتم تفكيك التنظيم بعد مقتل مؤسسه عام1987، ليبقى رغم القضاء عليه

مرجعاً للتيار الجهادي الجزائري الذي سيظهر في التسعينيات. وفي المغرب ظهر حركة الشبيبة التي أسسها عبد الكريم مطيع الذي تبنى الفكر السلفي الجهادي (**بو عزة. الطيب**، www.aljazeera.net).

ثانيا: المرحلة الثانية- التمركز

دشنت الحرب في أفغانستان نهاية السبعينيات مرحلة جديدة في تاريخ الجماعات الجهادية، حيث وفرت تلك الحرب ملاذاً آمناً ومناخاً أيدلوجياً لنشوء تيارات جهادية متعددة التوجهات والاجتهادات، بعد أن شكلت أفغانستان مركزاً لاستقطاب الشباب العربي خاصة من ذوي الميول الإسلامية ، وأصحاب الفكر الجهادي (**شحادة. مروان، 2010، ص238**). وقد بدأت الأزمة الأفغانية مطلع العام 1979 حين اجتاحت القوات السوفيتية أفغانستان، مما حدا بالولايات المتحدة وحلفائها في الغرب وحفاظاً على مصالحهم للاستنفار ومواجهة الخطوة السوفيتية بتشكيل تحالف ضم دولاً عربية وإسلامية، هدفت الولايات المتحدة من خلاله الى إنهاك وتقويض الاتحاد السوفيتي. وجاءت مشاركة العديد من الدول العربية والإسلامية في هذا التحالف وأهمها الباكستان والسعودية ومصر والكويت، إما تخوفاً من المد الشيوعي، وإما استجابة لمصالحها المرتبطة بمقتضيات علاقاتها وتحالفاتها مع الولايات المتحدة والغرب (**نافع. بشير موسى ،2010، ص177**). وإما نتيجة الرغبة الشديدة لبعضها في تصدير فائض العنف السلفي الجهادي لديها، والتخلص من الجهاديين الذين استهوتهم أيدلوجياً قتال العدو القريب، وألهمتهم الثورة الإيرانية عام 1979 بإمكانية الإنقضاض على الدولة وقلب نظام الحكم فيها (**أبو هنية. حسن وآخرون، 2011، ص76**).

- **ظاهرة الأفغان العرب:**

أُطلق مصطلح الأفغان العرب على الشباب العربي الذين شاركوا في القتال ضد السوفيت في أفغانستان والتحقوا بالجماعات الجهادية، وقد جاءت مشاركة الشباب العربي في الحرب الدائرة بأفغانستان نتيجة عوامل متعددة أهمها تأدية فريضة الجهاد استجابة لدعوات وفتاوي كبار رجال وعلماء الدين، أو هرباً من الاعتقال والملاحقة في بلدانهم، أو رغبة بالعمل في هيئات الإغاثة (**عبد العاطي. محمد**، www.aljazeera.net). أما العامل الأخطر والأهم فهو الإدراك المسبق من قبل بعض الجماعات

الجهادية، خاصة المصرية لأهمية الساحة الأفغانية كقاعدة آمنة لمقاتليها، توفر فرصة التدريب والتأهيل، تمهيداً لعودتهم لبلادهم وتحريرها من "الطواغيت" (**عكاشة. خالد، 2015، ص336**).

لعب كلاً من عبد الله عزام وأسامة بن لادن دوراً محورياً في مسألة الجهاد في أفغانستان، وتعزيز ظاهرة الأفغان العرب، حيث سأهم عبد الله عزام الذي تعود جذوره لجماعة الإخوان المسلمين بشكل ملفت في تجييش المشاعر الدينية اتجاه مسألة الجهاد في أفغانستان. وأسس بالتعاون مع أسامة بن لادن في 1984 مكتباً للخدمات بهدف استقبال المساعدات والمعونات الإغاثية وتوزيعها، واستقبال المتطوعين العرب وتنسيق مشاركتهم في الجهاد الأفغاني (**محمد. رسمية**، www.ahewar.org). وكان دور بن لادن لا يقل أهمية عن دور عبد الله عزام، إذ أسس وبمعزل عن عزام مكتباً مستقلاً عرف باسم " بيت الأنصار" الذي كان بمثابة اللبنة الأولى في بناء تنظيم القاعدة فيما بعد. ويمكن القول أنه وبتعاون الرجلين شكلت مدينة بيشاور الباكستانية في منتصف الثمانينات بيئة جديدة للعرب القادمين إلى أفغانستان الذين سموها "بوابة الخلافة المفقودة" (**المصدر نفسه**).

شهد العام 1989 نهاية الحرب في أفغانستان، وانسحاب القوات السوفيتية منها، ودخلت أفغانستان في حرب أهلية، وقد أثر هذا التحول على الأفغان العرب، فلم يعد مرحباً بوجودهم، وأصبحوا عرضة للطرد والملاحقة من قبل الولايات المتحدة والسلطات الباكستانية والعديد من الدول العربية نتيجة التغير في أولوياتها. وقد تعددت الوجهات التي اختارها المجاهدين العرب، فمنهم من بقي في أفغانستان مستقلاً أو داعماً لأحد طرفي الحرب الأهلية، ومنهم من ذهب للإقامة في السودان واليمن وكانتا لا تلزمان العرب بتأشيرة دخول، ومنهم من ذهب للجهاد في البوسنة والشيشان والصومال وطاجيكستان، ومنهم من عاد الى بلاده ساعياً الى نقل التجربة إليها مثل مصر والجزائر وليبيا (**عبد العاطي. محمد**، www.aljazeera.net). ومنهم من خاض تجربة تشكيل جماعة جهادية مثل أبو مصعب الزرقاوي وأبو محمد المقدسي في الأردن عام 1994 فيما عرف بقضية بيعة الإمام (**حسين. فؤاد، 2005، ص11**).

بالإضافة الى أن التجربة الأفغانية أمدت السلفية الجهادية بأعداد كبيرة من الطاقات البشرية ذات الخبرة العسكرية والأمنية التي تراكمت لديهم بفعل مشاركتهم في قتال السوفيت، فإنها شكلت أيضا فرصة لالتقاء العناصر الجهادية بمسمياتهم التنظيمية وجنسياتهم المختلفة، وتشكيل شبكة علاقات فيما

بينهم، والتي عززت من علاقات التعاون والتنسيق فيما بعد، وأسفرت عن نشوء العديد من الحركات الجهادية في العالمين العربي والإسلامي، كان أهمها تنظيم القاعدة.

ثالثاً: المرحلة الثالثة – إعادة الإنتشار وعولمة الجهاد

لاقى دخول الولايات المتحدة الأمريكية الى المنطقة العربية عام 1990 تحت مبرر اخراج العراق من الكويت استنكاراً شعبياً واسعاً وغضباً شديداً في أوساط العديد من الرموز الدينية خاصة في السعودية، وكان أسامة بن لادن واحد من أولئك الذين عارضوا موقف العائلة الحاكمة التي استعانت بالقوات الأمريكية ومنحتها مقراً للإقامة على الأراضي السعودية، وكان بن لادن قد عرض بدلاً من ذلك الاستعانة بالمجاهدين العرب الذين شاركوا في قتال السوفيت بأفغانستان لإخراج العراق من الكويت، ولان موقفه هذا لم يلق قبولاً، صعد بن لادن من مواقفه المعارضة لسياسة المملكة، ونتيجة تزايد الضغوط عليه قرر مغادرة السعودية ليستقر به المقام في السودان وفي ذهنه استئناف الجهاد لطرد الأمريكان من أراضي المسلمين (**راندل. جوناثان، 2005، ص145**). هذا التحول في فكر ورؤية بن لادن هو ما أسس لاحقاً لنشأة تنظيم القاعدة، ولشبكتها في السعودية والخليج عموماً، وكان له أثر بالغ على التيار السلفي الجهادي فكرياً أو عملياتياً فيما بعد، خاصة فيما يتلق بقضية عولمة الجهاد.

1- السودان: الملاذ الآمن

شكل السودان في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي الملاذ الآمن، وساحة استقطاب للأفغان العرب بجنسياتهم المختلفة، وخلفياتهم التنظيمية المتعددة. وقد سأهم في ذلك الحكم الإسلامي الذي خضعت له السودان آنذاك، وسعي النظام الحاكم في ظل قيادة البشير– الترابي الى لعب دور إقليمي ودولي فاعل من خلال ورقة الحركات الإسلامية ، بالإضافة الى حاجة السودان الفقير لثروة بن لادن، الذي استثمر في السودان عشرات الملايين من الدولارات (**المصدر نفسه، ص153**).

ظلت الجماعات الجهادية على امتداد أربعة عقود في حالة صدام مع العدو القريب فيما أحجمت عن مهاجمة العدو البعيد. وقد جاء التدخل الأمريكي في الخليج ليضع حدا لهذا النهج، وكان بمثابة المحفز الذي برر التحول اللاحق على رؤية الجماعات الجهادية من مسالة أولوية قتال العدو القريب، وقد ظهر التحول في هذا المفهوم على يد الظواهري وبن لادن بعد اتفاقهما في السودان عام 1992، فكان

إبدال العدو الداخلي بالخارجي، ثم إلغاء أي فارق بينهما والدمج بينهما فيما بعد (**جرجس. فواز، 2012، ص44**). وبناء على هذا التحول بدا بن لادن والظواهري بالإعداد لاستئناف النشاط الجهادي، والـــذي كان له وجهتين، الأولى: استهداف المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، والثانية الدخول في مواجهة مع أنظمة الحكم في البلدان العربية، معتمدين في ذلك على سجلات القاعدة "بيت الأنصار" التي كان قد تم تنظيمها أثناء الحرب في أفغانستان (وهي بمثابة كشوفات تتضمن أسماء وبيانات المتطوعين العرب الذين حاربوا في أفغانستان)، وعلى استثمار خارطة انتشار الأفغان العرب في الدول العربية، وشـــبكة العلاقات الجهادية التي تأسست خلال تلك الفترة (**عكاشة. خالد، 2015، ص343**).

2- انتشار العنف الجهادي

شهدت العديد من الأنظمة العربية في مطلع التسعينيات، وتحديدا في مصر، والجزائر، وليبيا، واليمن مواجهات وصدامات مسلحة مع الجماعات الجهادية، وقاد تلك المواجهات "الأفغان العرب"، العائـــدون من أفغانستان وفي ذهنهم إقامة الدولة الإسلامية على أنقاض الأنظمة القائمة، متأثرين بتجربتهم فـــي أفغانستان وهزيمة الاتحاد السوفيتي فيها، ومرتكزين على تلك الفتاوي التي أصلت للفكـــر الجهـــادي، وأجازت الخروج على الحاكم والإطاحة به، معتمدين على استخدام العنف كوســـيلة وحيـــدة لعمليـــة التغيير. ففي مصر قادت كلا من الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد تلك المواجهات، والتي شـــملت عمليات اغتيال وتفجيرات، واستهداف السياح الأجانب، كان أبرزها عملية اغتيال رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب عام 1990، وعدة المحاولات اغتيال لمسؤولين في الدولة، ومحاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك عام 1995 في أديس أبابا (**عبد العاطي. محمد**، www.aljazeera.net).

وفي الجزائر ظهرت الجماعة الإسلامية المسلحة (جيا) عام 1992، قبل ان تحمل اسم "الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال" بقيادة منصور ملياني وهو احد تلامذة مصطفى بويعلي مؤسس التيار السلفي في الجزائر، وكان جل أعضائها من الأفغان الجزائريين. وبالإضافة الى المواجهات التي خاضتها الجماعة مع الدولة، فقد قامت بإصدار مجموعة فتاوي غريبة تبيح قتل النساء والأطفال ورجال الإعلام والثقافة والعلماء والشيوخ المخالفين لهم. يذكر أن الجماعات الجهادية في الجزائر كانت من أكثر الجماعات الجهادية وحشية وإيغالا في الدماء، ولم تضع لنفسها حدودا في ذلك (**بو عزة.الطيب، www.aljazeera.net**). أما في ليبيا فظهرت الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة في العام

1993، التي استطاع النظام الليبي كبح جماحها، واعتقال أعداد كبيرة من عناصرها وقتل بعضهم، بعد ان قامت بالعديد من العمليات الفاشلة، الأمر الذي فرض على من تبقى من أعضاء الجماعة العودة مرة أخرى لأفغانستان (**Aaron y zelin. 2013,** www.washingtoninstitute.org).

كما شكلت الجمهورية اليمنية في ذلك الوقت ملاذاً آمناً آخر لنشاط الجهاديين، فمن خلال التنسيق بين الظواهري والأفغان اليمنيين بقيادة طارق الفضلي زعيم تنظيم الجهاد الإسلامي في حينه، تم استقبال المئات من العناصر الجهادية المصرية وغيرها في معسكرات التدريب التي يشرف عليها التنظيم في جنوب اليمن (**عكاشة. خالد، 2015، ص344**). وهذا التنسيق لم يكن في سياق رؤية تنظيمية تجمع الطرفين، وإنما جاء نتيجة العلاقات التي تبلورت في أفغانستان، وكان الفكر الجهادي عمادها وأساسها. خاصة وان هذا التنسيق اقتصر على الأفغان العرب في اليمن، وهم من كانوا بالإضافة للسعوديين النواة الصلبة الخالصة في ولائها لبن لادن، وربما هذا ما يفسر أن العمليات التي استهدفت الأمريكان اقتصرت على السعودية واليمن في تلك الفترة.

أما بالنسبة للوجهة الأخرى من النشاط الجهادي، فقد شنت مجموعات مرتبطة بأسامة بن لادن والظواهري عدة عمليات استهدفت المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، وأهمها تفجير أحد الفنادق في عدن عام 1993 أقام فيه عسكريون أمريكيون، وتفجير مقر البعثة العسكرية الأمريكية بالرياض عام 1995، وفي العام التالي تم استهداف قاعدة أمريكية في الخبر شرق السعودية، ناهيك عن مشاركة المجموعات الجهادية في مواجهة القوات الأمريكية في الصومال (**محمد. رسمية،** www.ahewar.org).

لم يحتمل السودان الضغوط التي تعرض لها من المجتمع الدولي بعد اتهامه بدعم الإرهاب، ولم يكن امام السودان في نهاية المطاف الا الاستجابة لتلك الضغوط ومطالبة بن لادن بمغادرة السودان، حيث كان بن لادن قد أصبح العنوان الأبرز للتيار الجهادي، وكان يشار إليه بالوقوف خلف جميع العمليات التي حدثت في مصر والسعودية واليمن. وهذا ما كان حيث غادر بن لادن والظواهري وجموع الجهاديين السودان في مايو 1996 ليستقر مقامهم في أفغانستان مرة أخرى (**راندل. جوناثان، 2005، ص159**).

3- أفغانستان الملاذ الآمن مرة أخرى

شكلت أفغانستان مرة أخرى في عهد طالبان ملاذاً آمناً للفئات المطاردة والمشردة من أعضاء التيـــار الجهادي، وبدأت في استقبال المقاتلين العرب فرادى وجماعات من كافة الجنسيات، وكان في مقدمتهم أسامة بن لادن ومجموعة من عناصر تنظيم القاعدة، وبعض الرموز والجهاديين من قـــدماء الأفغـــان العرب، ليبدأ هؤلاء جولتهم الثانية في أفغانستان مع النصف الثاني من عام 1996. وبعد أن اســـتقر الحال لها، بدأت الجماعات المتواجدة الإعداد لاستئناف مسارها وإحياء الجهاد في بلادها من أجل إقامة حكومات إسلامية على أنقاض الحكومات القائمة. وكان من أهمها: الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد المصريتين، والجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، والجماعة الإسلامية المجاهدة في المغرب، وتجمـــع المجاهدين الجزائريين، وتجمع المجاهدين من تونس، وتجمع المجاهدين من الأردن وفلســـطين (**عبـــد الحكيم. عمر، 2010، ص728**).

على الجانب الآخر بدأت القاعدة بالإعداد للصراع مع أميركا، وكان محور إستراتيجيتها تحويل العداء لأمريكا إلى قضية كل الأمة الإسلامية على اعتبار أن أميركا هي سبب مصائب المسلمين، وكان ذلك تمهيدا للإعلان عن تأسيس "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين" في فبراير من العـــام 1992 (الشريف. سيد امام، www.aawsat.com). ويمكن القول أن هذا الإعلان كان بمثابة التـــأريخ الرسمي لتنظيم القاعدة.

أما على الصعيد العملي، فقد بدأت القاعدة باستهداف الولايات المتحدة ومصالحها أينما تيسر لها ذلك، وفي هذا السياق جاءت عملية تفجير سفارتي أمريكا في كينيا وتنزانيا عام 1998، ثم تفجير المـــدمرة الأمريكية كول في عدن عام 2000، وتوجت تلك العمليات بتنفيذ هجمات 11ســـبتمبر 2001 التـــي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها (**راندل. جوناثان، 2005، ص22**).

4- التحالف الدولي ضد الإرهاب، وتداعياته على الجماعات الجهادية

بعد هجمات 11سبتمبر، وضعت الولايات المتحدة إستراتيجية صارمة تتعلق بما أسمته الحرب علـــى الإرهاب، وذلك على قاعدة من ليس معنا فهو ضدنا. وقد استجابت معظم الدول العربية والإســـلامية للانضمام للتحالف الدولي ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت أهم واخطر ملامح هذه الإستراتيجية ما عرف بالحرب الاستباقية، الذي بموجبه شنت الولايات المتحـــدة حربهـــا علـــى

أفغانستان في أكتوبر 2001، وعلى العراق عام 2003، وكان لها تداعياتها ليس فقط علـــى تنظـــيم القاعدة، بل تجاوزتها لتشمل التيار الجهادي بمفهومه الواسع (**المصدر نفسه ص27**).

كانت نتائج الحرب على الإرهاب كارثية على التيار الجهادي بشكل عام، ويصـــف أبـــو مصـــعب السوري ابرز منظري التيار الجهادي، والقيادي في تنظيم القاعدة تلك النتائج، بأنها مجـــزرة حقيقيـــة للتيار الجهادي وهي الأسوأ في تاريخه. حيث تم الإطاحة بنظام طالبان، وفقدت القاعدة والجماعـــات الأخرى ملاذها الآمن في أفغانستان، وخسرت 75% من قاعدتها البشرية من الأفغان العـــرب الـــذين تواجدوا في أفغانستان تلك الفترة ما بين قتيل وأسير، كما أدت حملات المطاردة والاعتقال التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية، وأجهزة الآمن المتعاونة معها في أوروبا وبلدان العالم العربي والإسلامي الى اعتقال واسر الآلاف من الجهاديين والمتعاطفين معهم (**عبد الحكيم. عمر، 2010، ص733**).

أصبح التيار الجهادي بشكل عام وتنظيم القاعدة على وجه الخصوص في حالة عدم توازن، وعلـــى شفا الانهيار التام، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وبدلا من البناء على هذا النجاح، وتكثيف الجهود الدولية لملاحقة بقايا التنظيم والقضاء عليه، قامت وضمن إستراتيجية الضـــربات الاســـتباقية بغـــزو واحتلال العراق الذي كان بمثابة طوق النجاة للجماعات الجهادية وتنظيم القاعدة، حيث وجـــدت فـــي العراق فرصة سانحة للملمة بقاياها، وإيجاد ملاذ امن وساحة مركزية جديدة لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، مستفيدة من حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي عمت العراق بعد إســـقاط نظـــام صـــدام حسين، ناهيك عن ان احتلال العراق أشعل غضب ملايين العرب والمسلمين، وأعاد إنتـــاج الخطـــاب الإعلامي للتيار الجهادي ضد الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة استعمارية تسعى للسيطرة على المنطقة العربية وثرواتها (**جرجس.فواز، مصدر سابق، ص120**).

لقد افرز هذا الاحتلال جماعات مقاومة تتبنى إستراتيجية القاعدة وتسير وفق منهجها، وكان أهمها على الإطلاق جماعة التوحيد والجهاد بزعامة أبو مصعب الزرقاوي، والتي أعلنت ولائها لتنظيم القاعـــدة عام 2004 وحملت اسم "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين"، والتي أسست للجيل الثاني من القاعدة وهـــو الجيل الأكثر وحشية ودموية من القاعدة (**المصدر نفسه. ص122**).

من جانب آخر شكلت المراجعات الفكرية التي أعلنت عنها العديد من الجماعات الجهادية خلال هـــذه المرحلة صفعة موجعة للتيار الجهادي وتنظيم القاعدة على وجه الخصوص، فقد شكلت تحديا نظريـــا

لأفكار وممارسات التيار الجهادي كونها جاءت من داخله نفسه، ومن قيادات تاريخية ووازنة فيه، ولقد جاءت هذه المراجعات نتيجة مخاض الأزمات الأيدلوجية والتنظيمية الخاصة بالجماعات الجهادية، ونتيجة لفشل المشروع الجهادي سواء في مواجهة العدو القريب أو العدو البعيد. وقد ساهمت هذه المراجعات في خلخلة الثوابت الفكرية والتنظيمية للتيار الجهادي، ولكنها لم تكن قادرة على هدم هذه الثوابت، حيث ان الواقع الحالي يثبت ان التيار الجهادي وممثله الرئيسي تنظيم القاعدة استطاع تجاوز الخطر النظري لتلك المراجعات (**نسيرة هاني، 2012**، www.assakina.com).

رابعا: المرحلة الرابعة – التوسع والتمكين

أبرز ملامح هذه المرحلة هو اتساع نطاق الانتشار الجغرافي لهذه الجماعات وتعدد ملاذاتها الآمنة، وتضاعف أعدادها وتعدد مسمياتها وتكويناتها، وتعاظم قدراتها في المنطقة العربية، سواء من خلال التواجد على الأرض، كما هو الحال في سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على مساحات واسعة من أراضي سوريا والعراق، أومن خلال إدارة نشاطها عبر خلاياها السرية في دول أخرى. ووفقا لمعطيات مؤشر الإرهاب الدولي عام 2014، فان الزيادة في عدد التنظيمات الجهادية من أو آخر عام 2010 وحتى 2014 بلغت نسبتها 58%.

(**Matthew Levitt** ***and*** **Ryan Youkilis., 2015,www.washingtoninstitute.org**).

- **الدولة الإسلامية – عنوان المرحلة**

لقد شكل تنظيم الدولة الإسلامية ، المعروف إعلامياً ب"داعش"، العنوان الأبرز في مسار تطور الجماعات الجهادية في مرحلة ما بعد الربيع العربي، حيث استطاع التنظيم ولأول مرة في تاريخ التنظيمات الجهادية من تحقيق السيادة الكاملة على الأرض، إذ تمكن التنظيم من فرض هيمنته على مساحات واسعة في العراق وسوريا، وفرض سيادته المطلقة عليها.

أما على صعيد الجماعات الجهادية فقد أدي تنامي تنظيم الدولة الإسلامية وتصدره للمشهد الجهادي الى تراجع نفوذ تنظيم القاعدة الذي ظل طوال الفترة السابقة متربعا على عرش التيار الجهادي، وقد صاحب ذلك تنامي حدة الاستقطاب بين التنظيمين، وانقسام التيار الجهادي الى فريقين احدهما يؤيد تنظيم القاعدة والآخر يؤيد تنظيم الدولة الإسلامية . ولان هذا التنامي لتنظيم الدولة أصبح يمثل تهديدًا

للأمن على المستويين الإقليمي والدولي، فانه دفع الإدارة الأمريكية إلى تشكيل تحالف دولي- إقليمي لمحاربة "داعش" في العراق وسوريا، والعمل على تنسيق الجهود لمواجهة تمدد وتوسع نشاطاته ودائرة فعله (خليل. محمد عبد القادر، 2015. www.democracy.ahram.or). وهذه المرحلة سيتناولها الباحث بتوسع وبتفصيل اكبر في موقع آخر من الدراسة.

إذا من خلال دراسة مراحل نشأة وتطور الجماعات الجهادية، يمكن القول أن العامل الأيـــدلوجي وان كان العامل الرئيسي في تبلور الفكر الجهادي، الا أن العوامل الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والسياســـية المتمثلة بانتشار الفقر والبطالة والتخلف، وسيادة الدولة البوليسية ومظاهر القمع والظلم والقهر وكبـــت الحريات،

على الصعيد المحلي كانت العامل الحاسم في توفير مقومات التأطير الحركي لهـــذا الفكـــر وتوســـعه وانتشاره. كما ان اقتصار مواجهة عنف هذه الجماعات على المعالجة الأمنية على الصعيد المحلـــي زاد من تصميمها على استكمال طريق العنف، وكذلك عززت محاولة استثمارها في مواجهة خصـــوم محليين من قبل النظام من حضورها ونفوذها كما في مصر فترة الســـبعينيات، وفـــي الـــيمن فتـــرة التسعينيات. وعلى الصعيد الإقليمي والدولي برز التناقض والتعارض في السياســـات الدوليـــة بشـــان مواجهة ظاهرة الجماعات الجهادية (الإرهاب) والحد من توسعها وانتشارها، مما منحها في كثير مـــن الأحيان فرصة للولوج من هذا الباب وإعادة لملمة صفوفها، بعد أن تكون قد شهدت حالة من التراجع والتفكك، ولعل الواقع الراهن يشير الى ذلك بوضح وجلاء.

المبحث الثاني: نماذج من الجماعات الجهادية

بعد دراسة مراحل نشأة وتطور الجماعات الجهادية، وبنيتها الفكرية، عمد الباحث الى دراسة ثلاثة نماذج من هذه الجماعات، تمثل مراحل مختلفة من تاريخ تطورها، ويود الباحث من خلال ذلك تسليط الضوء على ظروف وملابسات ولادة هذه الجماعات التي تختلف من مرحلة الى أخرى، كما تختلف معها بنيتها التنظيمية وشبكة علاقاتها، واستراتيجيات عملها، والأهم هو كيفية إسقاط المفاهيم المؤسسة للفكر الجهادي وتوظيفها في خدمة وتبرير ما يطرأ من تغييرات على استراتيجيات كل جماعة. وفي هذا المجال يميز الباحث بين ثلاثة أجيال من الجماعات الجهادية، وذلك عبر ثلاثة نماذج يعبر كل نموذج عن احدها، فكان اختيار جماعة الجهاد المصرية كنموذج يعبر عن الجيل الأول من الجماعات الجهادية، وهو جيل النشأة والتأسيس فترة السبعينيات والثمانينيات. وكان تنظيم القاعدة نموذج للجيل الثاني وهو جيل الجماعات العابرة للحدود، وعولمة الجهاد. أما الجيل الثالث فكان اختيار الباحث لتنظيم الدولة الإسلامية نموذج لهذا الجيل، وهو جيل التوحش وإعلان الخلافة.

أولا: جماعة الجهاد المصرية:

شكلت جماعة الجهاد المصرية بمفهومها التنظيمي الواسع منذ نشأتها عام 1980 نموذجا لدراسة وفهم الجماعات الجهادية الأخرى، ويعود ذلك لطبيعة بنيتها التنظيمية، وتاريخها الطويل نسبيا، ونوعية فعلها وامتداداتها داخل وخارج مصر، وما شهدته من تجاذبات وتحولات فكرية وتنظيمية، بالإضافة الى ما تركته من ارث فكري كان له أثرا واضحا على التيار الجهادي بشكل عام.

تعود جماعة الجهاد الإسلامي التي أسس نواتها المهندس محمد عبد السلام فرج الى العام 1979، وكانت الجماعة عبارة عن التقاء ثلاث جماعات كانت تعمل متباعدة قبل العام 1980. الأولى هي جماعة الجهاد في الوجه البحري بقيادة محمد عبد السلام فرج، وعبود الزمر، وطارق الزمر، والثانية هي الجماعة الإسلامية في وجه قبلي، وكان ابرز أعضائها ناجح إبراهيم، وكرم زهدي، وعصام دربالة، وهؤلاء هم من قادوا مبادرة وقف العنف عام 1997، وأسسوا لمسالة المراجعات الفكرية، وكانت هذه الجماعة هي الأكثر عددا، والأقل خبرة من ناحية العمل التنظيمي والعسكري، لان بداياتها

كانت دعوية تربوية. أما الثالثة فهي مجموعة محمد سالم الرحال الأردني الجنسية، وتولى كمال حبيب القيادة خلفا له بعد ترحيله الى الأردن (**احمد.رفعت سيد، 2002، ص113**).

إذا فهو تنظيم تأسس من عدة جماعات ذات بنية تنظيمية، وخلفيات اجتماعية متعددة، وأساليب عمل مختلفة، تستند الى الإطار المرجعي نفسه، وتتبنى فكرة "الجهاد" في تغيير الوضع القائم، واستطاعت هذه الجماعة اختراق شرائح وقطاعات مهمة وفاعلة في المجتمع المصري، أهمها الحركة الطلابية كمصدر لا ينضب للقوة البشرية، والمؤسسة العسكرية بوصفها احد مصادر التغيير الاجتماعي (**حبيب. كمال السعيد وآخرون، 2012، ص34-37**). وكما كانت الفكرة هي الأساس لتوحيد هذه المجموعات، فان التباينات الاجتماعية والتنظيمية كانت من أهم أسباب عمليات الانشقاق والانفصال في صفوفها لاحقا.

1- الإرث الفكري للجماعة:

تعتبر السلفية بمفهومها الواسع الإطار المعرفي والمرجعية الفكرية لجماعة الجهاد، الذي استندت فيه الى تراث ابن تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية، وهو من أهم مصادر التلقي الفكري لدى الجماعة. كما شكل ارث سيد قطب خاصة كتابيه "معالم في الطريق" و"في ظلال القران" مصدرا مهما آخر لها. وقد تجلت هذه المصادر في المؤلفات التي أنتجها منظري الجماعة، وكان أهمها على الإطلاق كتاب "الفريضة الغائبة" لمؤسس التنظيم محمد عبد السلام فرج، وهو الكتاب الأكثر شهرة بين الكتابات الجهادية. وهو في غالبيته يدور حول رؤية وفتاوي ابن تيمية حول التتار والتي عمل فرج على إسقاطها على الواقع المصري. ومنها الكتب التي أصدرها منظر الجماعة وأميرها سيد إمام الشريف، قبل أن يعلن مراجعاته الفكرية، وأهمها "العمدة في إعداد العدة" و" الجامع في طلب العلم الشريف"، وهما من المراجع الأساسية لدى التيار السلفي الجهادي. وكذلك مؤلفات أيمن الظواهري، الولاء والبراء – عقيدة منقولة وواقع مفقود، وفرسان تحت راية النبي، والحصاد المر (**المصدر نفسه، ص19**).

2- المبادئ والأفكار:

يحتوى ارث الجماعة من كتب وفتاوي ما يشير الى طبيعة الأفكار والرؤى التي تكونت لديهم، وساروا على هديها، وهي بمجموعها جزء من الأفكار التي تعتنقها كافة الجماعات التي تنتمي لفضاء السلفية الجهادية، وهو ما تناوله الباحث في الإطار النظري للدراسة، وبناء عليه فان جماعة الجهاد

وفي تطبيقاتها العملية تكفر النظم السياسية القائمة، وتكفر الحكام وتوجب الخروج عليهم، وهذه الرؤية كانت منطلقا لفتوى أصدرها مفتي الجماعة الإسلامية عمر عبد الرحمن، والتي احل بموجبها قتل الرئيس المصري أنور السادات، وفي العام 1981 نفذ عناصر التنظيم عملية القتل (**عكاشة. خالد، 2015، ص227**). وفي هذا يقرر الظواهري ان هدف الحركة الجهادية هو إسقاط النظام المصري لعدم حكمه بالإسلام، ولموالاته لأعداء الإسلام اليهود والأمريكان. ويرى أن من أعظم صور الجهاد العيني في هذا الزمان جهاد الحكام المرتدين الحاكمين بغير شريعة الإسلام (**الظواهري. أيمن، 2001، ص 180**).

ويعتمد التنظيم القوة والعنف كأداة رئيسية للتغيير السياسي والاجتماعي الشامل، حيث يرى التنظيم ان قيام الدولة الإسلامية لا يتم الا بإعلان الجهاد على نظام الطواغيت وإزالته بقوة السيف، باعتباره السبيل الوحيد القادر على إزالة أنظمة الكفر وإقامة الخلافة الإسلامية (**فرج.محمدعبد السلام، 1981، ص4**). وتنطلق إستراتيجية عمل الجماعة من مفهوم أولوية قتال العدو القريب، التي أصل لها أمير التنظيم محمد عبد السلام فرج. وفي ذلك يقول سيد إمام الشريف: "وقتال هؤلاء الحكام المرتدين مقدم على قتال غيرهم من الكفار الأصليين من يهود ونصارى ووثنيين"(**عبد العزيز. عبد القادر، ص319، www.tawhwd.ws**).

ويرتبط بهذه النقطة مسالة الطائفة الممتنعة، حيث تعتبر الجماعة أن النظام السياسي ومن يعاونه من كافة الهيئات والمؤسسات من جيش وشرطة وبرلمان وحكومة، هم طائفة ممتنعة يجب قتالها، وقصد أفرادها بالقتل وان كان فيهم المكره، وفي هذا الشأن يقول سيد إمام الشريف "إن كان الحاكم المرتد ممتنعا بطائفة تقاتل دونه، وجب قتالهم، وكل من قاتل دونه فهو كافر مثله (**المصدر نفسه، ص314**). واستنادا الى هذه الرؤى كانت عمليات التنظيم التي استهدف فيها ضباط وجنود الجيش والشرطة، وكذلك قيادات ومسئولي الدولة.

3- ابرز المحطات والتحولات في مسار تاريخ الجماعة:

كان تنظيم الجهاد المصري قد اعتمد إستراتيجية التغيير بالقوة المسلحة، واتخذ من الانقلاب العسكري وسيلة وحيدة لتنفيذ هذه الإستراتيجية، إلا أن عبود الزمر الضابط في الجيش المصري متأثرا بالثورة الإيرانية ادخل فكرة أن الانقلاب عسكري لابد أن تصحبه تحركات شعبية مؤيدة له (**منيب. عبد المنعم** ،

2009، ص64. www.anhri.net). واستنادا لهذه الفكرة جاءت عملية اغتيال الرئيس المصري أنور السادات، وتزامن معها قيام عناصر التنظيم بمحاولة الاستيلاء على مدينة أسيوط معقل الجماعة الإسلامية ، وكانت تأمل من خلال ذلك إشعال ثورة شعبية مسلحة، ولكن قوى الآمن المصرية تمكنت من إحباط هذا المخطط، واستعادت سيطرتها على المدينة (**نافع بشير موسى، 2010، ص158**).

لقد تركت عملية اغتيال الرئيس السادات أثرا كبيرا على مسار تطور التنظيم، حيث تعرض الى ضربة قاصمة أدخلته في حالة من الركود والكمون طوال فترة الثمانينات، نتيجة اعتقال الغالبية العظمى من قياداته وعناصره، وإعدام مؤسسه محمد عبد السلام فرج. وقد ظهر أول تغيير على بنية التنظيم داخل السجون، حين شهد التنظيم عملية الانفصال بين جماعتي الجهاد والجماعة الإسلامية ، عقب خلاف ظاهره فقهي وباطنه تنظيمي حول أحقية الإمارة، وهو ما عرف بمعركة "الضرير والأسير"حين رفضت جماعة الجهاد إمارة عمر عبد الرحمن استنادا للقاعدة الفقهية "لا ولاية لضرير"، وهو ما ردت عليه الجماعة الإسلامية برفض إمارة الزمر عملا بالقاعدة الفقهية "لا ولاية لأسير" (**أبو زيد. محمد وآخرون، 2011، ص31**).

اما التحول الهام والمفصلي الذي ترك أثرا جوهريا على مسار الجماعة، فقد جاء نتيجة انتقال إمارة الجماعة من السجون الى خارج مصر منتصف الثمانينيات ممثلة بالمجموعة المتواجدة في أفغانستان التي يقودها أيمن الظواهري. حيث قادت هذه المجموعة عملية إعادة تأسيس وبناء التنظيم، بعد ان فتحت الحالة الأفغانية آفاقا لتحالفات جديدة، وقدرات غير مسبوقة للتنظيم. وقد شكلت صيغة التحالف مع أسامة بن لادن الركيزة الأساسية لهذه الآفاق، من حيث توفر الإمكانيات المالية للتنظيم والإنفاق عليه (**حبيب. كمال السعيد وآخرون، 2012، ص25**).

لم توفر العلاقة بين جماعة الجهاد وبن لادن إمكانية إعادة التأسيس والبناء فقط، وإنما مكنته من الدخول الى ميادين العولمة الجهادية، خاصة بعد لقائهما مرة أخرى في السودان عام 1992، حيث انتشرت خلايا التنظيم في العديد من الدول منها السودان، واليمن والصومال وتركيا وألبانيا ولندن والنمسا وأذربيجان والباكستان، وان ظلت مصر هي مجال عمله الرئيسي (**المصدر نفسه، ص30**). وربما هذا ما يفسر قدرة التنظيم على تفجير مقر السفارة المصرية في إسلام أباد، والمشاركة مع الجماعة الإسلامية المصرية في محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا.

منذ استئناف الجماعة لنشاطها داخل مصر في العام 1993، سجلت فشلاً ذريعاً في تنفيذ إستراتيجيتها على الصعيدين التنظيمي والعملياتي، حيث فشلت في إيجاد بنية صلبة تحفظ كوادرها وتضمن استمرار نشاطها، فقد تمكنت الأجهزة الأمنية في ذات العام من كشف تنظيم "طلائع الفتح" واعتقال جميع عناصره في ليلة واحدة، كما فشلت الجماعة في تنفيذ عدة المحاولات اغتيال لعدد من رموز الدولة **(المصدر نفسه، ص28)**.

يحسب لجماعة الجهاد أنها أول من استخدم أسلوب العمليات الانتحارية عندما حاولت اغتيال وزير الداخلية حسن الالفي عام 1993، وقد صاحبها جدل كبير حول مدى جواز هذا النوع من العمليات من الناحية الشرعية والفقهية. وانطلاقا من ذلك يرى البعض ان جماعة الجهاد كان لها السبق في اعتماد هذا الأسلوب في الوسط الجهادي، والذي أصبح فيما بعد من أهم أساليب تنظيم القاعدة **(رايت. لورانس، 2011، ص225-226)**. وكانت محاولة استهداف السياح في خان الخليلي عام 1995، آخر عمليات الجماعة، والتي أدت الى كشف واعتقال آخر مجموعات التنظيم في مصر **(عكاشة. خالد، 2015، ص352)**.

أدي هذا الفشل الذريع الى إعلان الظواهري عام1995، وقف عمليات الجماعة داخل مصر، ولم تنفذ منذئذ أي عملية بالفعل، وكان قبلها قد تعرض التنظيم لعدة تصدعات، كان أعمقها أثرا استقالة أمير الجماعة سيد امام الشريف، وتنصيب الظواهري بدلا منه اميرا للجماعة عام 1993، وانفصال عدد من كوادر الجماعة عن التنظيم على خلفية قضية طلائع الفتح **(منيب. عبد المنعم ، 2009، ص61.** www.anhri.net). وقبلها بعامين انفصل عن التنظيم اثنين من القادة البارزين، وانضما الى الجماعة الإسلامية داخل السجن، وهما عبود وطارق الزمر(**حبيب. كمال السعيد واخرون، 2012، ص29**).

4- الاندماج مع القاعدة

كان الاندماج مع تنظيم القاعدة الحلقة الأخيرة في سلسلة حلقات تفكك وتصدع جماعة الجهاد، وغيابها عن المشهد الجهادي، وتجسد هذا الاندماج في تأسيس "الجبهة العالمية الإسلامية لمحاربة اليهود والصليبيين"، الأمر الذي يعني التحول من مواجهة العدو القريب الى مواجهة العدو البعيد، والذي مثل انقلابا في فكر ورؤية جماعة الجهاد، التي ظلت ومنذ تأسيسها في مواجهة مع النظام المصري **(منيب.**

عبد المنعم ، 2009، ص61. www.anhri.net). وقد جاء هذا التحول الذي قاده الظواهري وأصل له في كتابه "فرسان تحت راية النبي" استجابة لمتغيرين:

الأول: متغير فكري تمثل في اعتبار الولايات المتحدة والغرب رأس الحربة في مواجهة الإسلام والمسلمين من جهة، والاحتلال الأمريكي للأراضي الإسلامية من جهة أخرى **(الظواهري. أيمن، 2001، ص91)**. ويشرح الظواهري ذلك بقوله: "ان الاقتصار على العدو الداخلي فقط لن يجدي في هذه المرحلة... فالتحالف اليهودي الصليبي لن يمهلنا حتى نهزم العدو الداخلي ثم نعلن الجهاد عليه بعد ذلك" **(المصدر نفسه، ص241)**.

الثاني: الفشل والهزيمة في مواجهة النظام المصري، والأوضاع التنظيمية الصعبة التي ألمت به، وعمليات الاعتقال والملاحقة لأعضائه وقياداته، بالإضافة الى الظروف المالية الصعبة، الأمر الذي جعله في حاجة ماسة لأموال بن لادن. وكانت هذه مبررات الظواهري أمام معارضيه من قيادات التنظيم، الذين رفضوا الاندماج، كما رفضوا من حيث المبدأ إستراتيجية عولمة الجهاد. وقد كان تأثير هذا التحول على التنظيم مزيدا من التشرذم، والانقسامات، ومزيد من عمليات الانفصال **(رايت. لورانس،2011، ص312)**.

بالرغم مما لحق بتنظيم الجهاد المصري من مظاهر الانقسام والتشرذم وحالات التيه، إلا انه لا يمكن تجاهل الدور الذي لعبه في تاريخ التيار الجهادي، فمن الناحية الفكرية فقد ترك إرثاً أصبح أساساً فكريا ومنهجيا لأغلبية التنظيمات والجماعات، ومن الناحية العملياتية كان لكوادر التنظيم العسكرية دورا بارزا في عمليات التدريب والإعداد العسكري للأفغان العرب خلال فترة الجهاد الأفغاني، وفي مرحلة التواجد الثانية في أفغانستان، ناهيك عن دورهم البارز كقادة عسكريين في تنظيم القاعدة **(عبد الحكيم. عمر، 2004، ص741)**.

خلاصة القول أن تنظيم الجهاد الذي تأسس وتطور في مصر، ونتيجة الأزمات التنظيمية، والتحولات الفكرية التي مر بها، وكذلك هزيمته أمام الدولة المصرية، ومنذ الإعلان عن تأسيس الجبهة الإسلامية العالمية "قاعدة الجهاد"، واندماجه معها، أصبح جزءا من تنظيم القاعدة، ولم يعد له وجود في مصر.

ثانيا: تنظيم القاعدة

تعود تسمية القاعدة الى فترة الجهاد الأفغاني حين أسس أسامة بن لادن عام 1989 مكتبا يحتوى على سجلات إدارية تحفظ وتوثق كل ما يتعلق بالمتطوعين العرب وبذاتياتهم، وأصبح يطلق عليها سجل القاعدة، وهكذا ظهرت التسمية وظل استخدام المصطلح يشير الى قاعدة البيانات "السجلات" دون أن يحمل أي إشارة ذات دلالة تنظيمية حتى انتهاء الحرب في أفغانستان **(عطوان. عبد الباري،2012، ص60)**. ومنذ ذلك الحين مر تنظيم القاعدة بعدة تطورات وتحولات أفضت الى الإعلان عن تشكيل "الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين" 1998، وهو الإعلان الذي يوثق رسميا لتاريخ انطلاق تنظيم القاعدة.

1- جذور النشأة:

يمكن القول ان مخرجات الجهاد في أفغانستان، وأهمها أن فكر التنظيم تكون في سياق الحرب مع الاتحاد السوفييتي، وبالتالي تطور ونمو فكرة القتال ضد الأجنبي، مما أوجد الأرضية الفكرية للتحول باتجاه قتال العدو البعيد. والعنصر البشري "الأفغان العرب"، وما طرأ عليه من تطور من الناحية الفكرية والخبرات القتالية. وشبكة العلاقات الجهادية الإقليمية والدولية التي تأسست هناك، بالإضافة لما طرأ من تحول فكري على أسامة بن لادن دفعه لخوض غمار العمل الجهادي لاحقا. هذه المخرجات حسب رأي الباحث تم تطويعها وتوظيفها في خدمة المشروع الجهادي الجديد الذي بدأت تتبلور ملامحه بعد التقاء قطبي هذا المشروع، أسامة بن لادن وأيمن الظواهري في السودان عام 1992، حيث كانت السودان بمثابة الملاذ الآمن الذي وفر الحاضنة لولادة هذا المشروع، وشكل التواجد الأمريكي في الجزيرة العربية الغطاء الأيدلوجي لانطلاقه **(جرجس. فواز، 2012، ص46)**.

2- ميلاد المشروع الجهادي الجديد (القاعدة)

شهد السودان المرحلة الأولى في تأسيس تنظيم القاعدة، إلا أن تلك المرحلة لم تشهد الاندماج الكامل بين قطبي المشروع الجهادي لدرجة الانصهار فيه كما حدث لاحقا عام 1998 تحت غطاء الجبهة الإسلامية العالمية **(عطوان. عبد الباري، 2012، ص98)**. وبالمقابل يمكن الحديث عن مشروع جهادي تشكل بفعل الاتفاق بين قطبيه على خطوط إستراتيجيته العامة، والتي تمثلت في قضيتين، الأولى: استئناف الفعل الجهادي ضد أنظمة الحكم العربية، والثانية: استهداف المصالح الأمريكية. وبالرغم من

ان أسامة بن لادن كان يرفض الدخول في مواجهة مع الأنظمة في البلاد العربية، وكان مفهومه للجهاد ذو بعد عالمي، وكان برنامج الظواهري وجماعته قاصرا على البعد المحلي في مواجهة الأنظمة العربية (**المصدر نفسه، ص100-101**). إلا انه وكما يرى البعض فان الظروف التي أحاطت بالطرفين والمصير المشترك الذي جمع بينهما، ربما دفعهما الى التفاهم وفق حكمة الإخوان المسلمين " نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه" (**عكاشة. خالد، 2015، ص364**).

بدأت مجموعات المشروع الجهادي الوليد باستئناف الفعل الجهادي، إذ استهدفت تلك المجموعات العديد من الأهداف التي كانت ضمن إستراتيجيتها، ومنها استهداف مجموعة من الجنود الأمريكيين عام 1992 في عدن، وكانت اليمن في حينه بمثابة الملاذ الآمن الثاني بعد السودان. وكانت الصومال المحطة الثانية بعد اليمن في انتشار مجموعات القاعدة والتي شاركت بفعالية في مواجهة القوات الأمريكية المتواجدة فيه عام 1993. كما باشر الظواهري وبالتعاون مع بن لادن بخلق نقاط ارتكاز جديدة في شرق إفريقيا وأهمها في كينيا وتنزانيا لتكون محطات انطلاق للفعل الجهادي حين الحاجة، وكان من نتائج ذلك تفجير السفارتين الأمريكيتين عام 1998 في كينيا وتنزانيا(MAX BOOT.,2013,P515.). وكانت السعودية قد شهدت قبل ذلك باكورة عمليات التنظيم بتفجير مقر البعثة العسكرية الأمريكية بالرياض عام 1995. كما شهدت مصر طوال تلك الفترة تصعيدا في عمليات جماعة الجهاد المصرية. وبالنظر لطبيعة هذه العمليات يتضح انها استهدفت الأنظمة والمصالح الأمريكية في آن واحد، مما يؤكد أن التحول باتجاه مقاتلة العدو البعيد لم يكتمل، وان عملية الاندماج بين قطبي المشروع لم تصل الى نهايتها بعد.

3- عولمة الجهاد والمواجهة الكبرى

بعد مغادرة بن لادن ومن معه السودان، واستقراره في أفغانستان عام 1996، بدأ في إعادة ترميم مشروعه الجهادي، وفي بداية العام 1998، وبعد أن اكتمل مشروع القاعدة الفكري وبنيتها التنظيمية والعسكرية تحت مظلة وحماية حركة طالبان وزعيمها الملا محمد عمر، تم التدشين الفعلي لتنظيم القاعدة بالإعلان عن تأسيس "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين". ومع الإعلان عن تأسيس هذه الجبهة صدرت الفتوى بأن قتل الأمريكان وحلفائهم مدنيين وعسكريين فرض عين على كل مسلم أمكنه ذلك في كل بلد تيسر فيه (**العلوش. عبد الرحمن مظهر، 2011، ص228**). وكان استهداف

الولايات المتحدة من وجهة نظرهم يمكن أن يؤدي غرضين في نفس الوقت هما: تحطيم الهيبة الأمريكية، وإضعاف الأنظمة العربية المحلية، كونها تعتمد في بقائها على الولايات المتحدة (**رايت. لورانس، 2011، ص167**). وبعد هذا الإعلان تكون عملية الاندماج بين قطبي المشروع الجهادي الذي تبلور في السودان قد تحققت بالكامل، وعملية التحول من قتال العدو القريب الى قتال العدو البعيد قد وصلت الى نهاياتها. وهي بداية محطة جديدة من الفعل الجهادي، الذي تجاوز التركيز على قضية خروج القوات الأمريكية من جزيرة العرب الى مشروع جهادي عالمي.

اللافت في بيان الإعلان عن الجبهة الإسلامية العالمية، هو أن عدد الجماعات الجهادية التي وقعت عليه لا يتجاوز أصابع اليد، وهذا يدلل من وجهة نظر الباحث على فشل بن لادن والظواهري في إقناع الجماعات الجهادية الأخرى التي كانت تزخر بها أفغانستان بالانضمام لمشروعهم، حيث بلغ عدد تلك الجماعات والتجمعات والمشاريع الجهادية آنذاك ما يقارب الأربعة عشر جماعة من جنسيات عربية وإسلامية مختلفة، والتي رفضت في غالبيتها أن تغير من برامجها وأهدافها ذات البعد المحلي (**عبد الحكيم. عمر، 2004، ص 726**). ومن هنا يمكن القول أن القاعدة بعولمتها للجهاد لم تكن تعبر بالضرورة عن التيار السلفي الجهادي بكافة أطيافه، ولكن من المؤكد أنها أصبحت العنوان الأبرز لهذا التيار والأكثر تأثيرا وانتشارا.

4- إستراتيجية القاعدة في مواجهة الولايات المتحدة والغرب

منذ بدأت القاعدة في الإعداد للصراع مع أميركا بوصفها العدو الرئيسي والمركزي للإسلام والمسلمين، كان محور إستراتيجيتها قائم على شقين الأول: نظري، يؤصل فيه بن لادن لموقفه من ناحية شرعية وفقهية، ويحرض من خلاله المسلمين لتبني موقفه واللحاق بركب الجهاد ضد الولايات المتحدة (**العلوش. عبد الرحمن مظهر، 2011، ص231**). ولان بن لادن أدرك أهمية الإعلام في معركته لجا الى عقد لقاءات إعلامية مع محطات إخبارية عالمية وصحافيين مشهورين، وكان يوزع رسائله الصوتية والمصورة عبر وسائل الإعلام، والمواقع الالكترونية التي أنشأها أنصاره (MAX BOOT. **2013، ص523**). والثاني: الشق العملي، وهو القيام بعمليات نوعية وكبيرة ضد أهداف أمريكية وغربية، بهدف إثبات قوة القاعدة في مواجهة القوة العظمى، وتقديم نفسها باعتبارها طليعة الأمة، وفي نفس الوقت إجبار الولايات المتحدة على رد مبالغ فيه وجرها الى حرب شاملة على ارض الإسلام

(جرجس. فواز، 2011، ص66). وفي هذا السياق نفذت القاعدة سلسلة من الهجمات بدأت بعملية تفجير سفارتي أمريكيا في كينيا وتنزانيا عام 1998، ثم تفجير المدمرة الأمريكية كول عام 2000 في عدن. وتوجت تلك العمليات بهجمات 11سبتمبر 2001 التي شنها التنظيم داخل الولايات المتحدة.

أثارت هجمات 11 سبتمبر غضبا واستنكارا دوليا على المستويين الشعبي والرسمي، وخلقت حالة من التعاطف الكبير مع الولايات المتحدة، وامتدت حالة الغضب والاستنكار الى الوسط الإسلامي، فقد ادانت المؤسسات الدينية الرسمية مثل مؤسسة الأزهر في مصر وهيئة كبار العلماء في السعودية، وكذلك رجال وعلماء دين مثل يوسف القرضاوي وحسن الترابي، والشيخ سلمان العودة، بالإضافة الى الحركات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، جميعها أدانت واستنكرت تلك الهجمات، بوصفها مخالفة لما جاء به الإسلام **(المصدر نفسه، ص106)**. ولم يقتصر الأمر على مواقف الجهات التي تعارض من حيث المبدأ أيدلوجية القاعدة، فقد صدرت انتقادات من وسط التيار الجهادي نفسه، وان لم تستند في نقدها الى الأبعاد الشرعية والفقهية، وكان مصدر انتقادها هو ما لحق بالتيار الجهادي من إذي وانتكاسة، حيث اعتبرت أن هجمات 11 سبتمبر قد جلبت البلاء على المسلمين، وأدخلتهم في معركة غير متكافئة سيكونون فيها الخاسر الأكيد، وأنها بررت الهجمة الأمريكية ومنحتها المصوغ لإعادة احتلال بلاد المسلمين **(عبد الحكيم. عمر، 2004، ص730)**.

5- الحرب على الإرهاب

من المهم الإشارة الى رؤية الولايات المتحدة اتجاه التعاطي مع تنظيم القاعدة قبل هجمات 11 سبتمبر، حيث سأهم وجود العديد من نقاط الضعف والخلل في عمل المؤسسات الحكومية الأمريكية، في منح تنظيم القاعدة نقاط قوة مكنته من تنفيذ هجماته المتكررة ضد أهداف أمريكية. ومن نقاط الضعف هذه استخفاف تلك المؤسسات بتنظيم القاعدة وبن لادن والتشكيك بقدرته على إيذاء الولايات المتحدة، التي كانت تنظر لخطابات بن لادن التي يهدد فيها الولايات المتحدة بوصفها تصدر عن شخص نرجسي أو مجنون، ولم يتغير هذا الرأي إلا بعد الهجوم المزدوج على سفارتي أمريكا في كينيا وتنزانيا(MAX BOOT. **2013، ص516)**. وبالرغم من ذلك فقد استمر القصور الذي عانى منه عمل الأجهزة الاستخبارية بسبب المنازعات بين السي آى ايه، والاف بي آى، وسوأهما من المؤسسات الأمنية ، والتي تجسدت في أوضح صورها بالمنافسة بين هذه المؤسسات حد إخفاء المعلومات عن بعضها البعض، وزاد من تعقيدات ذلك الإجراءات البيروقراطية التي حكمت العلاقة

فيما بينها. بالإضافة الى وجود العديد من الكوابح القانونية في النظام القضائي الأمريكي حالت دون اعتقال وتقديم لوائح اتهام ضد عناصر من تنظيم القاعدة. وتبين حسب تقدير أجهزة استخبارات غربية ان جزءا كبيرا من نجاح فريق الانتحاريين الذي نفذ تلك الهجمات نتج عن البيروقراطية ومن جهل السلطات الأمنية الأمريكية لطريقة عمل القاعدة (**راندل. جوناثان، 2005، ص286**).

بعد هجمات 11 سبتمبر، وضعت الولايات المتحدة بقيادة المحافظين الجدد إستراتيجية جديدة للحرب على الإرهاب، تمثلت في مبدأين الأول: من ليس معنا فهو ضدنا، وبموجبه تشكل التحالف الدولي ضد الإرهاب. والثاني: مبدأ الحرب الاستباقية، والذي بموجبه شنت الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان، وهذا ما توافق مع إستراتيجية بن لادن التي كانت قائمة على الاستمرار بضرب الولايات المتحدة واستدراجها لشرك أفغانستان الذي وقع فيه السوفيت سابقا، حيث كان يأمل بان حرب الاستنزاف التي سيقودها ضد القوات الأمريكية في أفغانستان ستؤدي حتما الى انهيارها كما حدث سابقا مع الاتحاد السوفيتي (MAX BOOT. **2013، ص526**). بيد أن النتائج جاءت عكس ما خطط ورغب، إذ كانت نتيجة هذه الحرب كارثية على تنظيم القاعدة، حيث فقد التنظيم الملاذ الآمن والدولة الحاضنة بعد سقوط طالبان، وخسر ومعه الجماعات الأخرى الآلاف من القتلى والجرحى والمعتقلين من أعضائها وقياداتها والمتعاطفين معها، وبفضل التعاون والتنسيق الدولي أصبح عناصر وقيادات القاعدة ملاحقين في كل بقاع الأرض، كما فقدت قنوات التمويل بعد أن جمدت أصول وأموال كل من يشتبه به بعلاقة مع القاعدة (**عبد الحكيم. عمر، 2004، ص733**).

نجحت إستراتيجية الحرب على الإرهاب في تدمير البنية الأساسية لتنظيم القاعدة، وما تبقى من شبكاتها أصيبت بحالة من الضعف العام والشلل، إلا انه وفي نفس الوقت فقد فشلت الولايات المتحدة في القضاء على تنظيم القاعدة، ليس هذا وحسب بل أنها منحته من خلال احتلالها للعراق نافذة للنهوض من جديد، حيث كان غزو واحتلال العراق من اكبر الأسباب التي أعادت للقاعدة زخمها وحيويتها، وهو ما أسس لقدوم أبي مصعب الزرقاوي من أفغانستان إلى العراق، وفتح الباب أمام الجيل الثاني لتنظيم القاعدة الذي كان أكثر شراسة في عنفه، وفي تأجيج الصراع المذهبي والطائفي في العراق وفي المشرق العربي كله (**حبيب. كمال، 2014**.www.acrseg.org). كما أنها وباحتلالها للعراق

قدمت للقاعدة ما كانت تسعى اليه بخلق مواجهة مباشرة وواسعة معها على ارض المسلمين، وهو ما فشلت القاعدة بتحقيقه في أفغانستان بعد هجمات 11 سبتمبر.

6- التحول في إستراتيجية عمل القاعدة

كانت إستراتيجية عمل القاعدة قبل هجمات 11 سبتمبر قائمة على الصيغة الهرمية في بنائها التنظيمي، والإدارة المركزية لمجمل نشاطها، وهي مرتبطة بتوفر الملاذ الآمن سواء في السودان أو أفغانستان، بيد انه وبعد ما تعرض له التنظيم من تفكك وتشتت وفقدانه لكتلته الصلبة والملاذ الآمن، وفي إشارة إلي قدرة تنظيم القاعدة على تطوير نفسه والتأقلم مع الظروف والمستجدات المحيطة به، انتقل الى إستراتيجية اللامركزية، وتحول الى تنظيم أفقي واسع، تقوده قيادات ميدانية تتمتع بالاستقلال الذاتي والقدرة على الحركة، وهذا ما اكسب تنظيم القاعدة مرونة وقدرة على التأقلم بحسب نوعية البيئة التي ينشط فيها (**عطوان. عبد الباري، مصدر سابق، ص11**). كما استثمرت القاعدة شبكة الانترنت ووظفتها في نشر أيدلوجيتها وإستراتيجيتها، مما سهل على أي من فروعها التحرك وفقا للأهداف العامة للتنظيم دون الحاجة الى موافقة مسبقة من قيادته، خاصة بعد أن أصبحت شبكة الانترنت عنصرا أساسيا في إستراتيجية عمل القاعدة تعتمده في التجنيد والتدريب والتخطيط والعمل اللوجستي، وهو ما بات يعرف بالجهاد الالكتروني (**المصدر نفسه، ص156**).

بدأت فروع القاعدة بالانتشار في بلدان العالم العربي وخارجه، فظهر تنظيم "القاعدة في شبه الجزيرة العربية"، و"القاعدة في بلاد المغرب العربي". و"قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين"، والقاعدة في أوروبا. وباشرت بمختلف فروعها في شن حربا مفتوحة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، والأنظمة العربية عبر سلسة من التفجيرات والعمليات الانتحارية التي طالت عواصم عربية وإسلامية وعالمية مختلفة (**الشيشاني. مراد بطل، مصدر سابق ص29**).

7- القاعدة بعد الربيع العربي

بعد أشهر قليلة من بدء ثورات الربيع العربي، وتحديدا في مايو من العام2011، تمكنت مجموعة من النخبة في الجيش الأمريكي من قتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في مدينة ابتأبود الباكستانية، كما تمكنت من السيطرة على كمية هائلة من الوثائق والرسائل التي تحتوى على معلومات

تخص تنظيم القاعدة بكل مكوناته. وقد كشفت تلك الوثائق عن مضمون الإستراتيجية الجديدة التي تداولها بن لادن مع آخرين من قيادة القاعدة، والتي تضمنت ضرورة إجراء مراجعة شاملة لأساليب وتكتيكات القاعدة، ويقترح فيها العديد من الأفكار لإعادة إنتاج وتسويق القاعدة من خلال إنشاء أفرع جديدة لها تحمل فكر القاعدة دون ان تحمل اسمها، وتنتهج أساليب عمل جديدة تكفل لها مزيدا من التأييد والدعم الشعبي (مثل العمل الدعوي والخيري والتعاون مع جماعات محلية)(COMBATING TERRORISM CENTER, 2012.www.ctc.usma.edu).

مما لا شك فيه أن نجاح الثورات العربية في تغيير الأنظمة سلميا وجه ضربة قوية لفكر وإستراتيجية القاعدة، بعد أن قدمت هذه الثورات خيارا استراتيجيا بديلا ومناقضا لخيار القاعدة القائم على استخدام العنف المسلح سبيلا وحيدا للتغيير، مما ادخل التنظيم في حالة من الإرباك وانعدام التوازن، دفعت العديد من رموزه وقياداته لإصدار بيانات وخطابات ترحب وتدعم هذه الثورات في محاولة منها للتكيف مع منجزاتها، وهو ما أطلق عليه الكاتب محمد أبو رمان وصف "التكيف الأيدلوجي". وقد حاولت مجمل الخطابات تلك القول بان هناك تكاملا بين دور القاعدة ونشاطها وما أنجزته تلك الثورات (**أبو رمان. محمد، 2011، ص30**).

في نفس الوقت لم ترى القاعدة في هذه الثورات مدعاة لمراجعة ما استقرت عليه أيدلوجياً، واكتفت بمراجعة إستراتيجية وأساليب وطرق عملها، وأهمها إقرارها بوجود أساليب أخرى يمكن العمل من خلالها بجانب العمل المسلح الذي انتهجته طوال تاريخها أسلوبا وحيدا للتغيير. ويتفق الباحث مع الكاتب محمد أبو رمان في أن محاولة التكيف الأيدلوجي التي قامت بها القاعدة لا تمس البنية الصلبة في أيدلوجيتها، حيث ما زالت تعتبر ان تحكيم الشريعة فريضة واجبة، وتؤكد العداء للولايات المتحدة والغرب، وتكفير أي نظام غير النظام الإسلامي الصلب، وتأكيد الجهاد في مواجهة القوى الدولية والمحلية (**المصدر نفسه، ص32**).

من الناحية العملية ظهر التحول في إستراتيجية القاعدة من خلال إحداث فروع لها في كل بؤر التوتر التي شملتها الثورات، وبتكتيكات وأساليب وطرق عمل جديدة تقوم على كسب تعاطف وتأييد الجماهير وتوفير مظلة وحاضنة شعبية من خلال تشكيل أجنحة دعوية وخيرية تهتم بالعمل الاجتماعي والخيري من جهة، والتعاون مع مجموعات وجماعات محلية من جهة أخري، سواء كانت هذه المجموعات

عسكرية كما في سوريا، أو قبلية كما في اليمن وليبيا و سيناء في مصر، واستجابة لهذه الإستراتيجية بدأت تخرج الى العلن تنظيمات تحمل أفكار القاعدة، ولكن بأسماء مختلفة، فظهرت جبهة النصرة في سوريا، وأنصار الشريعة في كل من تونس وليبيا واليمن (**نظيف. احمد، 2014**، www. studies.alarabiya.net).

خلاصة القول ان تنظيم القاعدة استطاع التأقلم مع الحرب الدولية التي يواجها، وتمكن من التكيف مع غياب الزعيم الروحي والقائد المؤسس له، ولم يتأثر كثيرا بالمواجهة الفكرية التي يقودها عدد من رجال وعلماء الدين، وقيادات وازنة وتاريخية من التيار الجهادي، إلا أن الخطر الحقيقي الماثل أمام القاعدة بعد ثورات الربيع العربي هو ظهور منافس شرس وقوي لديه ما يؤهله لإضعاف تنظيم القاعدة، وتصدر التيار الجهادي بدلا عنه، وهو تنظيم الدولة الإسلامية . حيث باتت القاعدة تعيش أزمة وجودية في كل مكان من أماكن انتشارها، بعد أن انتقل الكثير من خلاياها الى تنظيم الدولة.

ثالثا: تنظيم الدولة الإسلامية – داعش

في الخامس والعشرين من أكتوبر عام 2015، اقر رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير، أن غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا عام 2003، أدي الى ظهور داعش في العراق وسوريا، ومؤكدا في الوقت نفسه على حقيقة أن المعلومات الاستخبارية التي بررت الغزو كانت خاطئة (**بلير معتذرا، 2015**، www.alarabiya.net.).

وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفي إطار تبريرهما لغزو العراق قد زعمتا بوجود علاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة، وأشار الرئيس الأمريكي في حينه جورج بوش الابن بالاسم الى أبو مصعب الزرقاوي بصفته حلقة الوصل بين الطرفين، وهو ما ثبت عدم صحته(Jessica Stern ad J.M Berger.2015, p19). وقد لخص التصريحان وبإيجاز مسار نشأة وتطور تنظيم الدولة الإسلامية ، حيث أن غزو واحتلال العراق سأهم في توفير ملاذات آمنة لتنظيم القاعدة، وظهور أبو مصعب الزرقاوي الذي أسس لولادة جيل جديد من الجهاديين اشد خطرا، وأكثر عنفا وتوحشا، وأوسع انتشارا، أصبح عنوانه تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

1- جذور النشأة ومسارات التطور

يعتبر تنظيم الدولة الإسلامية ، أو"داعش" كما يتم تداوله إعلاميا، امتدادا لتنظيم التوحيد والجهاد الذي أسسه أبو مصعب الزرقاوي مطلع العام 2004 في العراق، وبالرغم من تحفظ تنظيم القاعدة على إستراتيجية الزرقاوي حول طبيعة الصراع وأولويات القتال، إلا ان المداولات التي كانت تجري بين الطرفين تمخضت عن إعلان الزرقاوي مبايعته لتنظيم القاعدة في أكتوبر 2004 ليصبح "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين". ثم عمل الزرقاوي على جمع شتات الجماعات الجهادية من خلال تشكيل "مجلس شورى المجاهدين في العراق" في يناير 2006، ليكون النواة الصلبة الأولى في بناء الدولة الإسلامية حسب ما كان يخطط، غير أن مقتله في يونيو 2006، أجَّل تلك الخطوة. وبعد مقتله بأربعة أشهر تم الإعلان عن تأسيس"دولة العراق الإسلامية " وتنصيب حامد داود الزاوي "أبو عمر البغدادي" أميرا لها، ثم خلفه بعد مقتله في ابريل 2010 إبراهيم عواد البدري "أبو بكر البغدادي" (**السويدي. جمال سند، 2015، ص505**).

مع انطلاق ثورات الربيع العربي وجد تنظيم الدولة في عسكرة الثورة السورية منفذا للولوج منه الى الأراضي السورية، وفي هذا السياق تم الإعلان عن تشكيل "جبهة النصرة لأهل الشام" في يناير 2012، بزعامة أبو محمد الجولاني كامتداد لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق، وفي ابريل 2013 أعلن أبو بكر البغدادي امير التنظيم عن دمج جبهة النصرة مع دولة العراق الإسلامية ، وتأسيس ما عرف ب" الدولة الإسلامية في العراق والشام" – داعش، لكن الجولاني رفض الدمج، وأعلن بيعته لتنظيم القاعدة (**المصطفى. حمزة، والحيص. عبد العزيز، 2014، ص11**، www.fairforum.org). فيما اصدر أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة في يونيو 2013 بيانا أعلن فيه إلغاء الدولة الإسلامية في العراق والشام، وإبقاء الوضع على ما كان عليه، وتأكيده ان جبهة النصرة هي الفرع الوحيد لتنظيم القاعدة في سوريا (**الظواهري. أيمن، 8-11-2013**. www.youtube.com)، وهو ما رفضه البغدادي، وأصر على بقاء الدولة الإسلامية في العراق والشام (**البغدادي. أبو بكر، 14-6-2014**. www.youtube.com).

كان الإعلان عن تشكيل داعش بمثابة تأسيس لمرحلة جديدة في مسار التيار الجهادي بشكل عام، وتنظيم الدولة بشكل خاص، فكانت القطيعة بين تنظيم الدولة في العراق والقاعدة الأم أولى تجليات هذا

الإعلان، وتحولت هذه القطيعة الى تنافس وصراع بين التنظيمين، عكس نفسه على التيار الجهـــادي بمجمله، والذي انقسم بين مؤيد لداعش أو للقاعدة. حيث تحولت المواجهة الإعلاميـــة الـــى مواجهـــة مسلحة بين جبهة النصرة وداعش في سوريا، حسمت نتائجها بالغالب لصالح داعش بعد ان التحق عدد كبير من أفراد النصرة خصوصا من المقاتلين الأجانب "المهاجرين" به، وهو الـــذي فـــرض ســـريعاً سيطرته على مُدن كاملة في سوريا أعلنها ولايات إسلامية تحت مظلة دولته (**المصطفى. حمزة، والحيص. عبد العزيز، 2014، ص12**).

أما في العراق فساهمت عدة عوامل في تمكن التنظيم من التمدد والسيطرة على غالبية المناطق السنية وتهديد العاصمة بغداد، أهمها كسبه لتأييد العشائر السنية خاصة بعد وقوفه إلى جـــوار العشـــائر فـــي معركتها المفتوحة مع الحكومة العراقية بعيد فض اعتصام الأنبار في ديسمبر 2013، وبســـبب مـــا راكمه التنظيم من قوة بفعل التوسع في عملياته العسكرية خاصة الانتحارية منها والتي كانت سببا في انهيار قدرات ومعنويات الجيش العراقي، وما ترافق مع ذلك من عمليات وصـــفت بالنوعيـــة مثـــل مهاجمة بعض السجون العراقية، وتحرير أكثر من 6 آلاف سجين من ضمنهم قيادات في تنظيم الدولة. وهذا مهد للتنظيم ان يعلن المحافظات العراقية التي وقعت تحت سيطرته مثل الموصل والأنبار ولايات إسلامية تابعة لإدارة دولته (**العتر. محمد، 2015، ص7**،www.sasapost.com).

وبعد ان تمكن تنظيم الدولة من التوسع والتمدد جغرافيا في كلا من العراق وسوريا، قام بإزالة السواتر الترابية على الحدود بين البلدين " تحطيم حدود سايكس بيكو"، وفي نفس اليوم أعلن أبو محمد العدناني القيادي في التنظيم بتاريخ 29 يونيو 2014 عن قيام الخلافة الإسلامية ، مطالبا الفصائل والجماعات الإسلامية على وجه الأرض كافة بوجوب مبايعة أبو بكر البغدادي خليفة للمسلمين (**السويدي. جمال سند، 2015، ص511**).

2- البنية الفكرية لتنظيم الدولة

لا يختلف تنظيم الدولة الإسلامية عن باقي التنظيمات والجماعات التي تنتمي للتيار الجهـــادي، مـــن حيث البنية الفكرية والأيدلوجية، بيد أن تنظيم الدولة اختط لنفسه منهجا وضعه على يمين تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية الأخرى من حيث الغلو والتطرف الديني،بعد توسعه في تطبيق مفهـــوم الـــولاء

والبراء وإسقاطه على الساحة العراقية ولاحقا على الساحة السورية في إطار استراتيجية لإدارة الصراع، خصوصا ما يتعلق بمسالة أولوية قتال العدو القريب، وتكفير عوام الشيعة، والتوسع في تكفير مخالفيه، وترافق هذا التاطير النظري مع الوسائل التي تبناها التنظيم على الصعيد الميداني من حيث الاسراف في التوحش والعنف (**أبو هنية. حسن، وأبو رمان. محمد،2015، ص32**).

تكونت المرجعية الفقهية والفكرية لتنظيم الدولة على يد أبو مصعب الزرقاوي، والتي بنى عليها ايدلوجية تنظيمه بعد تاثره الشديد بابي عبد الله المهاجر "عبد الرحمن العلي"، الذي كان له الاثر المباشر في بناء عقيدته القتالية ونهجه الفقهي، ويعتبر كتاب "مسائل من فقه الجهاد" والمعروف في الأوساط الجهادية باسم "فقه الدماء"، بمثابة الأساس الفقهي المعتمد، ودليل العمل الإرشادي للزرقأوي وجماعته ومن سار على نهجه، ويعد اليوم احد أهم الكتب المعتبرة في التأسيس للمرجعية الفقهية والأيدلوجية لدى تنظيم الدولة الإسلامية (**المصدر نفسه، ص33**).

يحوى كتاب فقه الدماء بين دفتيه ما يبرر من الناحية الشرعية لجميع الممارسات والأساليب المتبعة من قبل تنظيم الدولة، حيث نجد أن تطبيقاته واضحة من الناحية الميدانية، فقد تضمن الكتاب بحث 20 مسألة يتعلق معظمها بإستراتيجية القتال والحرب، والتي يجيز فيها استخدام كل وسيلة تتحقق منها نكاية وإخافة وإرهاب في صفوف الأعداء بما فيها أسلحة الدمار الشامل، ويتوسع في شرح وتأصيل هذه الوسائل ومنها القتل بالتحريق وبالتغريق، وباستخدام الحيات والعقارب (**المهاجر. أبو عبد الله، ص162**. www.tawhed.ws)، ومشروعية قطع الرؤوس (**المصدر نفسه. ص269**)، والتوسع في العمليات الانتحارية ومسالة التترس (**المصدر نفسه، ص189**)، ومشروعية التمثيل بالأعداء احيائا واموانا (**المصدر نفسه، ص251**). بالإضافة الى مسالة حكم الأسرى وما يتبعها من أحكام القتل فرادى وجماعات، والاسترقاق والفدية والسبي، خاصة اتجاه أصحاب الديانات الأخرى (**المصدر نفسه، ص421**).

أما الكتاب الآخر الذي استندت إليه إستراتيجية عمل تنظيم الدولة ورؤيته الأيدلوجية فهو كتاب "إدارة التوحش- أخطر مرحلة ستمر بها الأمة" عام 2004، وينسب الكتاب لشخص كنيته "أبو بكر ناجي" يعتقد انه محمد خليل الحكايمة – أبو جهاد المصري، وكان من ابرز منظري تنظيم القاعدة، ويعتبر

الكتاب من اخطر الكتب التي صدرت عن منظري التيار الجهادي في إستراتيجية المواجهة مع العــدو **(عطوان. عبد الباري، 2015، ص158)**.

تقوم الفكرة المركزية للكتاب على رؤية أبو بكر ونصائحه التي يقدمها للجماعات الجهادية حول كيفية إدارة مرحلة التوحش، وهي المرحلة الثانية ضمن ثلاث مراحل لإستراتيجية المواجهة مع العدو التي وضعها، وتبدأ بمرحلة الشوكة والنكاية، ويقصد بها إنهاك قوات العدو والأنظمة العميلة لها في المناطق المختارة وإخراجها من سيطرة الأنظمة، لتبدأ المرحلة الثانية وهي مرحلة إدارة التوحش، وتعتبر مرحلة التوحش من وجهة نظره من أخطر المراحل التي ستمر بها الأمة، وان النجاح في إدارة هذا التوحش سيكون المعبر للدولة الإسلامية المنتظرة (المرحلة الثالثة – مرحلة التمكين والدولة) منذ سقوط الخلافة، ويضيف: "وإذا أخفقنا لا يعني ذلك انتهاء الأمر، ولكن هذا الإخفاق سيؤدي الى مزيد من التوحش، ولا يعني هذا المزيد من التوحش الذي قد ينتج عن الإخفاق انه أسوا مما هو عليه الوضع الآن... إن أفحش درجات التوحش هي اخف من الاستقرار تحت نظام الكفر بدرجات (**ناجي. أبو بكر، 2004، ص4)**.

ويرى أبو بكر ناجي أن مرحلة التوحش مرحلة حتمية تلي مرحلة إسقاط النظم، وتبدأ مع انهيار أو ضعف الجيوش النظامية مما يسمح للجهاديين بان تكون لهم الغلبة والسيطرة في المناطق التي تتركها الجيوش بلا دفاعات، وهذا ما قام به على سبيل المثال تنظيم الدولة في مدينتي الموصل في العراق والرقة في سوريا. ويصف ناجي المناطق التي تخضع للفوضى المتوحشة بفعل نشاط وعمليات الجهاديين فيها، بأنها "مناطق تخضع لقانون شريعة الغاب بشكلها البدائي" سيتعطش أهلها لمن يدير هذا التوحش، بل ويقبلون بأي تنظيم بغض النظر عن طبيعته سواء كان من الأشرار أم من الأخيار ليدير هذا التوحش **(المصدر نفسه، ص11)**. ومن هنا يمكن فهم الترحيب الذي وجده مقاتلي تنظيم الدولة في كثير من المدن السنية التي سيطروا عليها في سوريا والعراق بوصفهم منقذين من الفوضى وانعدام القانون.

ويتضمن الكتاب الكثير من النصائح والتوجيهات التي يقدمها ناجي حول إستراتيجية العمل، والأساليب والوسائل التي يجب إتباعها والعمل بموجبها في إدارة مرحلة التوحش، ويستحضر في ذلك أمثلة من التاريخ الإسلامي تحض على الشدة والغلظة في مواجهة الأعداء، إذ يشير الى أن " أبو بكر الصديق

وعلي بن أبي طالب مارسا التحريق بالنار لمعرفتهم بأثر الشدة المغلظة عند الحاجة"، ويؤكد على أهمية ذلك بقوله "إن الجهاد ما هو إلا شدة وغلظة وإرهاب وتشريد وإثخان.. وانه لا يمكن أن يستمر الجهاد في ظل الرخاوة سواء الرخاوة في أسلوب الدعوة إليه أوفي اتخاذ الموقف أوفي أسلوب العمليات، حيث أن عنصر الرخاوة احد عناصر الفشل لأي عمل جهادي" **(المصدر نفسه، ص31)**. وهذا التركيز على استخدام مصطلحات الشدة والغلظة والإثخان والترهيب يمكن ان يقاس عليه طبيعة ونوعية وشكل الوسائل والأساليب التي يزخر بها الكتاب والتي يمكن تلسمها في إستراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية .

لاقت إستراتيجية تنظيم الدولة ورؤيته الفكرية معارضة كبيرة في الأوساط الجهادية. وقد شملت هذه المعارضة شخصيات شرعية تاريخية من رموز ومنظري التيار الجهادي مثل أبو محمد المقدسي، وأبو قتادة الفلسطيني، وأبو بصير الطرطوسي، وهاني السباعي، بالإضافة لزعيم القاعدة أيمن الظواهري، ومنظري جبهة النصرة مثل أبو ماريا القحطاني، وجميعها أصدرت بيانات متعددة تحذر من غلو وتطرف تنظيم الدولة، وتساهله في التكفير وسفك الدماء، ويروا فيه امتدادًا تقليديًّا لفكر الخوارج الذين مثّلوا أقصى درجات الحراك الثوري العنيف ضد سلطة الخلافة الإسلامية في أزمنة مُختلفة. **(القديمي. نواف، 2014**، www.alaraby.co.uk).

3- إستراتيجية عمل تنظيم الدولة

سار تنظيم الدولة على هدى الإستراتيجية التي خطها الزرقاوي لإدارة الصراع في العراق، بعد ان عمل من خلفوه على تعميقها وتطويرها، وقد بنى التنظيم إستراتيجيته من وجهة نظر الباحث على مسالتين أساسيتين:

أ. إذكاء الحرب الطائفية

لم تكن إستراتيجية الزرقاوي ومن خلفوه حول استهداف الشيعة كأولوية في القتال إستراتيجية عبثية، حيث كان يرى في إثارة الحرب الطائفية نافذة لكسب دعم وتأييد المكون السني الذي يمثل ركنا رئيسيا في إستراتيجيته لإدارة الصراع، وقد أكد الزرقاوي على ذلك في رسالته لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في فبراير 2004، إذ جاء فيها " أما هؤلاء الرافضة فهم فى رأينا مفتاح التغيير، أقصد أن استهدافهم وضربهم فى العمق الديني والسياسي والعسكري سيستفزهم لِيُظهرُوا كَلَبَهُم على أهل السنة،

ويُكشِروا عن أنياب الحقد الباطني الذي يعتمل فى صدورهم، وإذا نجحنا أمكن إيقاظ السنة الغافلين" (**الزرقاوي. أبو مصعب، 2015**، www.mobtada.com).

وقد نجحت إستراتيجية التنظيم في هذا الأمر، إلا أن هذا النجاح لم يكن ليتحقق لــولا تــوفر عوامــل ومناخات ملائمة لنجاحها، ومنها السياسات الأمريكية في إدارة الشأن العراقي، على شاكلة قرارها بحل الجيش العراقي، والقرارات المتعلقة باجتثاث حزب البعث، الأمر الذي سأهم فــي تحشــيد قطاعــات واسعة من العراقيين السنة ضد الوجود الأمريكي. وترافق ذلك مع تزايد نفوذ آخر النظــام الإيرانــي داخل العراق، وهيمنة القوى السياسية الشيعية على النظام السياسي الجديد (Jessica Stern ad J.M Berger. 2015، **ص19**). ومن هنا تمكن الزرقاوي من بناء حاضنة اجتماعية له في الوســط الســني العراقي، بعد ان اكتسبت أطروحته قوة متزايدة وزخما حركيا، وبالتالي تعاظما في القدرات البشــرية والعسكرية والأمنية ، بعد انضمام عدد كبير من الضباط السابقين في الجيش العراقي، وتبوأهم مواقع متقدمة فيه، الأمر الذي عزز بدوره من المسالة الطائفية في نهج تنظيم الدولة (**أبو هنية. حســن، وأبــو رمان. محمد،2015، ص69**).

وقد اكتسبت أطروحة التنظيم الطائفية قدرا كبيرا من المصداقية، بعد تنكر الحكومة العراقية بقيادة نوري المالكي نهاية العام 2008 للعشائر السنية، التي ساهمت ضمن خطة الجنرال الأمريكي ديفيد باتريوس في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، من خلال قوات الصحوات التي شكلتها تلك العشائر، وساهمت بالتعاون مع الجيش الأمريكي بشكل كبير في إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة، ونتيجة لذلك شهد التنظيم حالة من التراجع والانحسار، وكان أهم ملامح هذا التراجع خسارة التنظيم للحاضنة السنية، وتفكك بنية الدولة التي أسسها بعد خسارته لعمقه الجغرافي وطرده من المناطق التي كان يسيطر عليها (**عطوان. عبد الباري، 2015، ص81**). إلا أن موقف المالكي وتنكره لما تم الاتفاق عليه بين الجنرال الأمريكي والعشائر السنية، ورفضه لاستيعاب قوات الصحوات في مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والسياسية، أثار موجة من الغضب والإحباط لدى العشائر السنية التي وجدت نفسها بدون غطاء خاصة بعد بدء انسحاب القوات الأمريكية من العراق بداية العام 2009. مما أوجد نافذة لتنظيم الدولة للولوج منها مرة أخرى لكسب المكون السني، بعد أن قرر استيعاب مقاتلي الصحوات في صفوفه، وقد عاد هؤلاء لصفوف التنظيم يملؤهم الحقد على حكومة المالكي والطائفة الشيعية، وتحركهم الرغبة في الثار والانتقام بسب ما تعرضوا له من خديعة ونكران (**المصدر نفسه، ص82**).

ولاحقا تعززت أطروحة التنظيم الطائفية أكثر بعد التدخل الإيراني في سوريا، ومشاركة حزب الله، وميليشيات شيعية عراقية وأفغانية في حرب الإبادة والتهجير التي يتعرض لها السنة في سوريا (**أبا زيد. أحمد، 2014، ص5**). في الوقت الذي عملت ماكينة التنظيم الإعلامية على إبراز الخطر الإيراني الذي يستهدف المكونات السنية في المنطقة العربية بهدف تفتيتها لمصلحة المشروع الشيعي الإيراني.

ب. إستراتيجية العنف والتوحش

اعتمد تنظيم الدولة على إستراتيجية موغلة في العنف والتوحش في مواجهة أعدائه وخصومه ممن وصفهم بالكفار والمرتدين، وقد شكلت مشاهد الأعمال الوحشية المثيرة للرعب علامة فارقة لتنظيم الدولة منذ عهد الزرقاوي، الذي بدا عهده باستخدام أسلوب العمليات الانتحارية والتوسع به، كما دشن إستراتيجية التوحش بتوزيع شريطا مصورا يظهره وهو يقوم بقطع رأس الأمريكي نيكولاس بيرغ (**حسين. فؤاد، 2005، ص42**).

تعمقت هذه الإستراتيجية وتطورت مع من خلفوا الزرقاوي، لتصبح عاملا رئيسيا في الحرب النفسية التي يتبعها التنظيم بهدف زرع الخوف والرعب في نفوس الأعداء وإلحاق الهزيمة بهم، وفي سبيل ذلك سخر التنظيم قدراته الإعلامية لنشر صور ومقاطع فيديو تظهر وحشيته المفرطة (**الخطيب، لينا، 2015، ص14**) وبالرغم من هذه الإستراتيجية الموغلة في التوحش، إلا انها حققت للتنظيم مكاسب ونجاحات متعددة، أهمها أنها مهدت الطريق لانجازات عسكرية، مثلما حدث في مدينة الموصل وسيطرة التنظيم عليها بشكل مفاجئ وسريع بعد انهيار معنويات الجيش العراقي، كما سهلت للتنظيم عملية تهجير الأقليات المعادية وهي واحدة من ركائز إستراتجيته القتالية، كما هو الحال مع الأقلية الازيدية بعد قتل رجالهم وسبي نسائهم. ومن المكاسب التي جناها التنظيم أيضا تزايد أعداد الملتحقين بصفوفه بفعل القوة الدعائية التي أبرزت عناصر جذب لمقاتلين جدد ومنها القوة والمال والجنس "عمليات السبي". وكما حققت هذه الإستراتيجية انجازات متعددة للتنظيم، إلا أنها في المقابل كانت واحدة من أسباب تشكيل التحالف الدولي الذي ضم قرابة 50 دولة بقيادة الولايات المتحدة في سبتمبر 2014 بغرض محاربة التنظيم (**عطوان. عبد الباري، 2015، ص147**).

4- ملامح ومظاهر قوة التنظيم

حين أعلن التنظيم عن قيام الخلافة الإسلامية ، كان قد تمكن من السيطرة على مساحات واسعة من أراضي العراق وسوريا تساوي مساحة بريطانيا تقريبا، وأصبح لديه نظام حكم شديد الصرامة، ومؤسسات يدير بواسطتها المناطق الخاضعة لحكمه، ويفرض فيها قوانينه، وهو بذلك أصبح دولة بحكم الأمر الواقع وان لم يعترف بها العالم. هذا بالإضافة الى تمدده لاحقا في العديد من الدول العربية، كان ابرزها في ليبيا، فضلا عن إعلان العديد من الجماعات الجهادية مبايعتها له، مما أوجد له موطئ قدم في بلدان مثل مصر وتونس واليمن (**الخطيب، لينا، 2015، ص25**).

وقد امتلك التنظيم مجموعة من المقومات مكنته من استمرار سيطرته على تلك المناطق، كان من أهمها قدرته على تحقيق الاكتفاء الذاتي في أمرين أساسيين: الأول، التمويل والذي اعتمد فيه بالأساس على عائدات حقول النفط والغاز الخاضعة لسيطرته، وعوائد الضرائب، وفديات الرهائن، وأموال سلب البنوك، وبيع الآثار والمتاجرة بها. اما الثاني، فهو الاكتفاء الذاتي من السلاح بعد ان سيطر على مخازن ضخمة من الأسلحة الحديثة والمتنوعة للجيشين السوري والعراقي (**عطوان. عبد الباري، 2015، ص9**). وكان لهذه المقومات دورا كبيرا في اجتذاب مزيدا من المقاتلين لصفوف التنظيم، حتى بات يمتلك جيشا ضخما من المقاتلين، يشرف عليه ويديره ضباط من الجيش العراقي السابق بما لهم من خبرات عسكرية وأمنية وامتدادات عشائرية، وهو ما يعتبر احد أسباب قوة وتمايز التنظيم.

كما امتلك التنظيم منظومة إعلامية ذات كفاءة عالية، مكنته من التعامل مع شبكات الانترنت، وتوظيفها في نشر أفكاره ومعتقداته، بشكل منظم وهادف، والأهم هو ما أظهره التنظيم من احترافية عالية في عمليات الاستقطاب والتجنيد الالكترونية، خاصة لفئة الشباب الذي يعيش في الغرب، وهذا ما يفسر كثرة الأنشطة التي تصدر باللغة الانجليزية والفرنسية والألمانية وغيرها(**الخطيب، لينا، 2015، ص11**). ويعول التنظيم كثيرا على الإعلام، ولذا فهو يمتلك عدة أذرع إعلامية تشكل العمود الفقري لجيشه الالكتروني وكتائب التوحش الإعلامية، وفي سبيل ذلك يرصد ميزانية ضخمة للإعلام الجهادي ويستخدم تقنيات هي الأحدث في العالم وتكاد تضاهي في جودتها كبريات محطات التلفزة في العالم، وهذا ما يبرز واضحا في الأفلام الوثائقية والتسجيلية التي ينشرها التنظيم سواء تلك المتعلقة بإدارة الحرب النفسية من خلال بث مشاهد العنف والرعب، أو تلك المتعلقة بالدعاية لأسلوب الحياة في

المناطق الخاضعة لسيطرته، في محاولة لتقديم نفسه بصورة إنسانية، والإيحاء بان الآمن مستتب وان السكان راضون عن إدارته (**عطوان. عبد الباري، ص199**).

5- أسباب صعود تنظيم الدولة الإسلامية – داعش

من المسلم به أن القدرات العسكرية والبشرية والمالية والإعلامية الضخمة التي يمتلكها تنظيم الدولة، قد ساهمت في توسعه وتمدده، إلا أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية من وجهة نظر الباحث ترتبط ارتباطا مباشرا بالظروف المحلية والإقليمية والدولية، وما يواكبها من تداخلات وتناقضات وتعقيدات، قد وفرت بمجموعها المناخات الملائمة لولادة وصعود التنظيم وامتلاكه لتلك القدرات وهي:

أ. احتكار تنظيم الدولة للمسالة السنية

وهو ما تعرض له الباحث بالشرح في فقرات سابقة، وبالتالي فانه يمكن القول أن إستراتيجية محاربة التنظيم من قبل التحالف الدولي سيبقى مشكوكا في نتائجها ما لم تتضمن حلا واقعيا للمسالة السنية تحديدا في العراق.

ب. أزمة الدولة القطرية العربية

فشل هذه الدولة وعجزها عن التنمية والإصلاح وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وغياب الديمقراطية، وتآكل شرعيتها بسبب الفساد المتجذّر فيها. خاصة بعد أن فشلت ثورات الربيع العربي في إحداث تغيير حقيقي في إصلاح هذا الواقع، مما ولد شعورا بالإحباط واليأس تحديدا لدى شريحة الشباب، الذين وجد بعضهم في داعش متنفسا لغضبهم، ومدخلا للانتقام من الأوضاع البائسة المحيطة بهم، وطمعا في العيش تحت ظل نموذج الخلافة الإسلامية لعله يقدم واقعا أفضل لهم، بعد ان جذبتهم دعاية التنظيم الإعلامية.

ج. تجاذبات وتناقضات السياسات الدولية

مما لا شك فيه ان تصاعد حدة الخلاف والصراع بين القوى الإقليمية والدولية، واختلاف مقارباتها حول آليات وسبل مواجهة تنظيم الدولة، وعدم الاتفاق حول معايير تصنيف التنظيمات الإرهابية، قد شكلت بمجموعها نافذة لتنظيم الدولة استطاع أن يوظفها لخدمة إستراتيجيته، الأمر الذي مكنه من الصمود وزوده بعوامل التمدد والتوسع. وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد شكلت بعض دول الإقليم

وفي إطار سعيها لإسقاط نظام الأسد مصدرا لدعم تنظيم الدولة بشكل أو بآخر، فقد عملت تركيا على تسهيل مرور الآلاف من المقاتلين الأجانب عبر حدودها الى سوريا حيث التحــق غــالبيتهم بتنظــيم الدولة. كما أن لدى التنظيم علاقات خارجية تُسهل له تحقيق عائد يومي يُقدر بنحــو3 ملايــين دولار من بيع النفط في السوق السوداء الأردنية والتركية وأحياناً لنظام بشّار الأسد (**العتــر. محمــد، 1-12-2015، ص13**).

إذا وبعد استعراض مراحل نشأة وتطور تنظيم الدولة، وبنيته الفكرية، وما يمتلكه من المقومات التي مكنته من التوسع والتمدد محليا وإقليميا ودوليا، بالرغم من سلوكه وممارساته الموغلة في العنف والتوحش، وتبرأ التيارات الإسلامية بمختلف مسمياتها وتوجهاتها منه بما فيها التيار الجهادي، وتشكيل تحالف دولي لمحاربته والقضاء عليه. يبقى التساؤل حول مدى قدرة المجتمع الدولي ومؤسساته على محاربة التنظيم والقضاء عليه؟ مع الأخذ بعين الاعتبار فشل التجربة السابقة للتحالف الدولي على الإرهاب الذي قادته الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر في القضاء على تنظيم القاعدة، الهدف الرئيسي لتلك الحرب.

وفي الخلاصة فان النماذج من الجماعات الجهادية التي تناولها الباحث عبرت عن مراحل تطور الجماعات الجهادية منذ النشأة وحتى تاريخه، حيث عبر كل نموذج عن واحد من الأجيال الثلاثة للتيار الجهادي، فكانت جماعة الجهاد المصرية تعبر عن الجيل الأول، والقاعدة عن الجيل الثاني، وداعش عن الجيل الثالث، ومن خلال هذه النماذج بين الباحث العديد من التحولات والتغيرات والانقسامات التي مر بها التيار الجهادي، والتي تعددت أسبابها واختلفت نتائجها، فكان التحول من إستراتيجية مقاتلة العدو القريب الى مقاتلة العدو البعيد، ثم الدمج بينهما، ومن المحلية الى العالمية، ومن العنف الى المراجعات الفكرية، ومن الاندماج الى التفكك وبالعكس، ومن التنظيم الى الدولة، مما دفع بظهور جماعات واختفاء أخري. وبالرغم من ذلك كله فان الثابت الوحيد هو قدرة هذه الجماعات على البقاء، واستمرار حضورها وفعلها عبر موجات متتالية من المد والجزر، تخضع في قوتها أو ضعفها لمؤثرات محلية وإقليمية ودولية.

المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الجماعات الجهادية – القاعــدة والدولــة الإسلامية نموذجا

شهدت الجماعات السلفية الجهادية منذ نشأتها أوائل السبعينيات من القرن الماضي درجات متفاوتة من الانقسامات والانشقاقات نتيجة لتصاعد حدة الخلاف فيما بينها حول ما تتبناه من قضايا وأولويات، متجاوزة بذلك انتمائها جميعا لفضاء السلفية الجهادية، وتبنيها لنفس المفاهيم والأفكار المؤسسة للخطاب السلفي الجهادي، مثل التوحيد والحاكمية والولاء والبراء، والطاغوت والجاهلية والخلافة. ومن خلال هذه المفاهيم تبنت إستراتيجية مشتركة قائمة على محاربة الأنظمة الحاكمة بوصفها أنظمة كافرة، وحددت غايتها بإقامة الدولة الإسلامية على أنقاض تلك الأنظمة، واتخذت من الجهاد والقتال الأسلوب الوحيد للوصول لهذه الغاية. وبالتالي فهي لا تؤمن بالديمقراطية والعمل السياسي، ولذلك نجدها تخطئ الجماعات الأخرى مثل جماعة الإخوان المسلمين التي دخلت أتون العملية السياسية، وكذلك افرع السلفية الأخرى التقليدية والحركية التي لا تتبنى الجهاد كأسلوب عمل، ناهيك عن ان جميعها تؤمن بالمواجهة مع الولايات المتحدة والغرب.

وقد اختلف وتباينت مسببات وأسباب هذه الانقسامات وعناوينها وموضوعاتها بين مرحلة وأخرى من مراحل نشأة وتطور هذه الجماعات، كما اختلفت تداعياتها ونتائجها سواء على جماعة بعينها أو على التيار الجهادي بشكل عام، وذلك وفقا للظروف والملابسات التي حدثت فيها تلك الانقسامات. إلا أن القاسم المشترك بين جميع هذه الخلافات والانقسامات هو انها جميعا تستند الى النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وإرث السلف، في تبرير مواقفها وما تتبناه من أفكار في مواجهة خصومها ومنافسيها.

أولا: نبذة عن جذور الخلافات والانشقاقات

يميز الباحث بين ثلاثة أجيال من الجماعات الجهادية، اختلف فيها كل جيل عن الآخر بأولوياته وطبيعة اسقاطه للمفاهيم الجهادية على الواقع القائم، حيث تميزت جماعات الجيل الأول وهو جيل النشأة فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بطابعها المحلي دون امتدادات أو أفرع خارجية، وتبنيها لإستراتيجية قائمة على مواجهة الأنظمة الحاكمة "العدو القريب" وتأجيل المواجهة مع الغرب

وإسرائيل" العدو البعيد". وظهرت في هذا السياق المفاهيم المؤسسة والمبررة فقهيا لهذه الإستراتيجية وما يتبعها من تكتيكات ذات علاقة بها، ومن هنا كانت الخلافات والانقسامات أيضا ذات بعد محلي ولا تتجاوز تداعيتها وتأثيراتها حدود القطر الذي تتواجد فيه، وتبعا لذلك فان القضايا محط الخلاف والتي تطورت في عدة أحيان الى انقسامات وانشقاقات، ولم تكن قضايا ذات علاقة بالأصول والمفاهيم العامة بقدر ما كانت حول قضايا فرعية وتكتيكات وأساليب العمل.

على سبيل المثال فان انفصال الجماعة الإسلامية المصرية عن جماعة الجهاد كان احد أسبابها هو الاختلاف حول أحقية الإمارة، وهو ما عرف بمعركة "الاسير والضرير". واتصل بهذا الخلاف خلاف آخر وهو قضية "العذر بالجهل"، ففي حين لم تكن جماعة الجهاد تتبنى هذا المفهوم، وظهر لديها نزعة تكفيرية، فان الجماعة الإسلامية كانت تميل الى العذر بالجهل، ولا تكفر من يأتي أفعالا مناقضة للتوحيد نتيجة جهله، وقد استنفذت هذه القضية الكثير من الجهد والوقت بين الجماعتين **(حبيب. كمال السعيد واخرون، 2012، ص23)**. كما أن إقدام جماعة الجهاد على استخدام أسلوب العمليات الانتحارية الذي سُجل كسابقة في أساليب العمل الجهادي، قد صاحبها جدل كبير حول مدى جواز هذا النوع من العمليات من الناحية الشرعية والفقهية.

وعلى عكس الجماعات الجهادية المصرية، فان الخلافات والانقسامات في صفوف الجماعات الجهادية الجزائرية تطور الى حد استخدام السلاح، والقيام بعمليات تصفية للمخالفين، والتي بدأت مع تولى أبو عبد الرحمن أمين إمارة الجماعة الإسلامية المسلحة منتصف التسعينيات، بعد انحراف منهجها باتجاه الغلو في التكفير واستباحة دماء المخالفين بدعوى الحفاظ على وحدة الجماعة. وقد لاقى هذا النهج معارضة ورفض كبير في الأوساط الجهادية، حيث أصدرت العديد من الجماعات الجهادية ورموز التيار الجهادي تبرأهم من الجماعة، وبعدها دخلت الجماعات الجهادية الجزائرية مرحلة من الاقتتال فيما بينها استمرت حتى العام 2003 وظهور الجماعة السلفية للدعوة والقتال بزعامة حسن حطاب **(عبد الحكيم. عمر، 2004، ص 771-772)**.

بينما دشن الجيل الثاني الذي مثلت القاعدة فيه ذروة التطور التنظيمي والفكري للجماعات الجهادية منتصف التسعينيات مرحلة مختلفة، وقد تمكن أن يوجه بوصلة الفعل الجهادي على نحو مغاير

ومناقض لإستراتيجية الجيل الأول في التحول من أولوية قتال العدو القريب الى مقاتلة العدو البعيد فيما عرف بعولمة الجهاد، وتميز هذا الجيل بظهور التنظيمات الجهادية العابرة للحدود.

وكانت مسالة عولمة الجهاد قد شغلت التيار الجهادي في حينه وأثارت أزمة في صفوفه، وعارضته أو تحفظت عليه غالبية الجماعات الجهادية ذات الرؤية القطرية المحلية، ورفضت الاندماج أو التحالف مع تنظيم القاعدة بعد الإعلان عن تشكيل "الجبهة الإسلامية العالمية لمحاربة اليهود والصليبيين"، حيث آثرت غالبية الجماعات الجهادية العربية، عدا جماعة الجهاد المصرية في تلك الفترة الحفاظ على نهجها بمواجهة العدو القريب والإبقاء على برامجها ذات الطبيعة القطرية المحلية (**المصدر نفسه، ص763**). ومن الجدير ذكره أن الخلاف حول هذه القضية لم يكن ذو بعد أيدلوجي بقدر ما كان له علاقة بمسالة التوقيت والقدرة، وتجنب استجلاب أعداء جدد في معركة خسارتها مضمونة مسبقا. وربما كان هذا السبب في تحفظ تلك الجماعات على هجمات 11 سبتمبر بسبب ما جرته من كوارث على التيار الجهادي.

لم يتطور الخلاف حول إستراتيجية القتال وأولوياته ليصل لحد المواجهة والصراع، حيث لم يفرض تنظيم القاعدة بوصفه يقود التيار الجهادي على الجماعات الأخرى مبايعته، وحافظ على دعمه لها والتعاون والتنسيق معها. وبالرغم من ذلك إلا أن التيار الجهادي شهد عدة انقسامات تلك الفترة أدت أحيانا الى انسلاخ جماعات بكاملها عنه، مثل الجماعة الإسلامية المصرية، حيث أفضت مراجعاتها الفكرية الى تراجعها عن أفكارها السابقة وبالتالي أصبحت خارج منظومة التيار الجهادي (**حبيب. كمال السعيد وآخرون، 2012، ص43**).

كما لم يكن تنظيم القاعدة بمنأى عن تلك الانقسامات، إذ انشق عنه واحد من ابرز منظريه وقياديه، وهو سيد إمام شريف، وقاد حملة تشهير وتشكيك بنهج القاعدة ورموزها. ولان تنظيم القاعدة أصبح المنظم للفكر الجهادي رغم كل الخلافات التي شغلت الساحة الجهادية، فقد استطاع استيعاب وتجاوز المراجعات الفكرية والفقهية التي أقدمت عليها الجماعة الإسلامية المصرية والجماعات الأخرى، وحافظ على بقائه في صدارة المشهد الجهادي (**نسيرة. هاني، 2012**، www.assakina.com).

شهد الجيل الثالث الذي ظهر بعد الغزو الأمريكي للعراق، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق عام 2006، ثلاث تحولات رئيسية ميزته عن الجيلين السابقين. الأول: كسر احتكار تنظيم القاعدة لزعامة التيار الجهادي بعد تقديم التنظيم نفسه كمنافس للقاعدة. والثاني: عملية الدمج بين مقاتلة العدو القريب والعدو البعيد، ومع مرور الوقت منح مقاتلة العدو القريب أفضلية بعد أن كرس البعد الطائفي ركنا رئيسيا في إستراتيجيته، وتوسع في تطبيق مفهوم الولاء والبراء. أما الثالث فكان ظهور إستراتيجية موغلة في التوحش، تعتمد على تكتيكات العنف والرعب التي صبغت سلوك تنظيم الدولة.

كانت نتيجة هذه التحولات أن أوجدت شرخا عميقا داخل التيار الجهادي، وانقسامه الى فريقين، الأول يقوده تنظيم القاعدة بزعامة أيمن الظواهري والجماعات التي تدور بفلكه، والثاني تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات التي أعلنت مبايعته، وصاحب ذلك سجالات إعلامية وفكرية، واتهامات متبادلة بالتكفير وبالانحراف عن المنهج الجهادي، وشق صفوف المقاتلين الجهاديين، ونكث البيعة. وقد ترافق مع ذلك كله عملية استقطاب واسعة وحادة في أوساط السلفية الجهادية، ثم ما لبثت أن تحولت تلك المنافسة الى عداوة شديدة بين الفريقين، وصلت حد المواجهة المسلحة، وعمليات اغتيال متبادلة للقيادات، واتهامات عميقة تكشف مدى اتساع الفجوة بين الفريقين، خاصة بعد أن فشلت أغلب الوساطات من الشخصيات المحسوبة على التيار الجهادي والمقرّبة منه في ردم أو على الأقل تقليل حجم الفجوة بينهما(**أبو رمان. محمد، 2014، www.aljazeera.net**).

انطلاقا من ذلك، ولطبيعة النتائج التي ترتبت على الصراع بين تنظيمي القاعدة والدولة، وما أظهرته من خلافات فكرية وفقهية، وانقسامات حادة في صفوف التيار الجهادي، عمد الباحث الى تقديم هذا الصراع كنموذج لأوجه التشابه والاختلاف بين جماعات التيار الجهادي.

ثانيا: القاعدة والدولة الإسلامية

كان تاريخ التاسع من ابريل 2013 نقطة تحول كبرى في مسار تاريخ الجماعات الجهادية، حين أعلن أبو بكر البغدادي أمير دولة العراق الإسلامية في هذا التاريخ عن دمج جبهة النصرة لأهل الشام في سوريا وتنظيم دولة العراق الإسلامية ، وتشكيل كيان جديد يحمل اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام – داعش، إذ جاء هذا الإعلان ليفجر الخلاف بين تنظيم القاعدة الأم وتنظيم الدولة الذي ظل

كآمناً مستترا منذ عهد الزرقاوي، ومعه تفجرت العديد من القضايا الخلافية التي شغلت التيار الجهادي بكل أطيافه ورموزه ومنظريه.

1- جذور الخلاف بين تنظيمي القاعدة والدولة

بعد الإعلان عن تشكيل جماعة التوحيد والجهاد في العراق في سبتمبر 2003 بزعامة أبو مصعب الزرقاوي، وبزوغ نجمها كحالة جهادية متقدمة، بدأت المداولات بشان انضمامها لتنظيم القاعدة المركزي، وقد أسفرت هذه المداولات عن مبايعة الزرقاوي لأسامة بن لادن لتنظيم القاعدة، وعلى الرغم من وجود خلافات بين الطرفين حول طبيعة الصراع وأولويات القتال، إلا أن حاجة كل منهما للآخر ساهمت في تجاوز تلك الخلافات، ففي حين وجد تنظيم القاعدة في أبو مصعب نافذته للخروج من حالة الركود التي كان ما يزال يعاني منها بسبب الخسارة الكبيرة التي لحقت به جراء الحرب على الإرهاب، خاصة بعد بروز اسم الزرقاوي وانتشار صدى عملياته في العراق وخارجه. ومن الجانب الآخر كان الزرقاوي بحاجة الى غطاء القاعدة، وشعبية زعيمها بن لادن الذي يؤمن له استمرار تدفق المتطوعين والمقاتلين، ناهيك عن الدعم المادي واللوجستي (**حسين. فؤاد، 2005، ص44**). ويتفق الباحث هنا مع الوصف الذي أطلقه البعض على العلاقة بينهما بعد البيعة وتشبيهها بزواج المتعة (Jessica Stern ad J.M Berger. **2015، ص21**)، وهذا ما أثبتته الأحداث لاحقا.

شكل التباين في تطبيقات المفاهيم العامة والتعامل مع الواقع في العراق جوهر الخلاف بين الطرفين، فبينما كان الزرقاوي يشدد على التمسك بأولوية قتال "العدو القريب" ممثلا بالشيعة بوصفهم الخطر الحقيقي الذي يواجهونه في العراق، معتبرا أنهم "العدو القريب الخطير لأهل السنة، وان كان الأمريكان هم أيضا عدوا رئيسيا، ولكن الرافضة خطرهم أعظم واشد وافتك على الأمة من الأمريكان ... وان قتال الرافضة هو السبيل لاستنفار واستنهاض همم الامة للمعركة" (**رسالة من الزرقاوي الى بن لادن والظواهري، 31-7-2015**، www.mobtada.com). بينما يؤكد تنظيم القاعدة على أولوية قتال العدو البعيد ممثلا بالولايات المتحدة وحلفائها من اليهود والأنظمة المرتدة. ومن هنا يرى أولوية مواجهة القوات الأمريكية وقوات التحالف في العراق، إذ يرى ان الجماهير المسلمة لا تستفز الا بعدو خارجي محتل، اما العنصر الطائفي فهو تال في الأهمية للغزو الخارجي واضعف منه بكثير(**رسالة من أيمن الظواهري الى أبو مصعب الزرقاوي2010**، www.muslm.org).

لاحقا وبعد مقتل الزرقاوي سأهم الإعلان عن تشكيل الدولة الإسلامية في العراق في تعميق الخلاف بين التنظيمين، وزاد من مساحة استقلالية تنظيم الدولة عن تنظيم القاعدة، وكان بمثابة خطوة أخرى في عملية الانفصال التدريجي عن القاعدة. وكانت هذه الخطوة محط قلق لدى قادة القاعدة، حيث اصدر الرجل الثالث في التنظيم انذاك، عطية الله الليبي مقالا تحفظ من خلاله على إطلاق مسمى الدولة وفضل عليه مسمى الإمارة، ورأى ضرورة الابتعاد عن وصف أميرها بأمير المؤمنين **(أبو هنية حسن، وأبو رمان. محمد، 2015، ص51)**. كما أن الإعلان عن الدولة أثار إشكالية أخرى وان ظلت ضمن دائرة المسكوت عنه في العلاقة بين الطرفين، وهي إشكالية تناقض بيعة تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، فهو من جهة أعلن بيعته لتنظيم القاعدة الأم، ومن جهة أخرى أصبح جزء من تنظيم الدولة واحد مكوناته. وهذا التناقض سيصبح واحد من القضايا الخلافية التي ستظهر بعد تفجر الخلاف لاحقا **(المصدر نفسه، ص140)**.

2- عوامل تفجر الخلاف

لقد ساهمت عدة عوامل في تفجر الخلاف بين تنظيم القاعدة الأم وتنظيم الدولة بعد أن ظل مسكوتا عنه في أروقة القاعدة وأوساط التيار الجهادي طوال الفترة السابقة لتفجره، حيث كانت تشهد تلك الفترة اتساعا للقضايا محط الخلاف، وبالتالي تزايدا في خطوات التباعد والانفصال، سأهم في ذلك عدة عوامل كان أهمها مقتل القيادات الكارزمية والمؤثّرة، حيث ترك غياب أسامة بن لادن فراغا كبيرا، خاصة وان خليفته أيمن الظواهري لا يحظى بنفس المستوى من التوافق والقبول الذي كان يميز بن لادن. كما أن غياب الزرقاوي أيضا فاقم من حدة الخلاف، إذ بالرغم من وجود إرهاصات للتباين بينه وبين بن لادن، إلا أن ذلك بقي مسكوتاً عنه. ولم يخرج الخلاف إلى السطح إلا بعدما رحل الاثنان، ومعهما قُتلت أيضا قيادات مهمة كانت تلعب دورا وسيطا بين القيادة المركزية والفروع، مثل أبي يحيى الليبي، وجمال المصراتي الملقب بعطية الله **(أبو رمان. محمد، 22-5-2014، www.aljazeera.net)**

العامل الآخر يتعلق بتنظيم القاعدة نفسه من جهة التحوّل في بنيته التنظيمية، وانتقاله من الصيغة التنظيمية المركزية والعلاقة الهرمية إلى الصيغة الشبكية الفضفاضة (الفروع)، وبروز الخلافات بين الفروع من جهة والمركز من جهة أخرى، بعد ان منحت الصيغة الجديدة للفروع قدرا كبيرا من

الاستقلالية (**المصدر نفسه**). اما العامل الثالث فيتعلق بتنظيم الدولة وما شهده من ظاهرة العرقنة، وتبوأ ضباط من الجيش العراقي السابق مواقع مهمة ومؤثرة في قيادة تنظيم الدولة، واستبعاد المقاتلين العرب والأجانب، وما نتج عن ذلك من تكريس لعملية الانفصال. ويتمثل العامل الرابع باتساع الهـــوة بـــين تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة بعد ثورات الربيع العربي، واقرار تنظيم القاعدة لإستراتيجية المراجعات، والتي كانت بمجملها على النقيض تماما لإستراتيجية عمل تنظيم الدولة.

3- إشكالية جبهة النصرة لأهل الشام، وملابسات مسألة البيعة

لقد كان الخلاف حول تبعية جبهة النصرة بمثابة عود الثقاب الذي أشعل فتيل الأزمة الكامنة بين الطرفين، حيث جاء إعلان أبو بكر البغدادي عن تشكيل داعش وضم جبهة النصرة باعتبارها امتدادا لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق، منطلقا من أن أبو محمد الجولاني أمير جبهة النصرة هو احد قيادات التنظيم في العراق ويعمل بإمرة البغدادي وبتكليف منه، وذلك قبل ان يقرر تنظيم القاعدة بالتفأهم والتنسيق مع تنظيم الدولة – والذي كان يعتبر حتى ذلك الوقت فرع لتنظيم القاعدة في العراق ولو نظريا– أن يؤسس فرعا للقاعدة في سوريا بعد اندلاع الثورة، وتم تكليف الجولاني بهذا الأمر، وعليه بدا الجهاديون بالتوافد الى هناك بتنسيق مع تنظيم القاعدة وبإشراف مباشر وبدعم وإسناد من تنظيم الدولة (**علوش. محمد، 2015، ص171**). ومن هنا يرى الكاتبين محمد أبو رمان وحسن أبو هنية ان نشأة جبهة النصرة كانت ملتبسة الهوية والأيدلوجياً، وتتوافر على سلطتين مرجعيتين ومنهجين مختلفين، الأول ينتمي الى النهج السياسي لتنظيم القاعدة المركزي، وتكيفاته الأيدلوجية عقب ثورات الربيع العربي. والثاني نهج الفرع العراقي الهوياتي "تنظيم الدولة" الذي يتمتع بقدر كبير من الاستقلالية، ويتمسك بموضوعة حروب الهوية (**أبو هنية حسن، وأبو رمان. محمد، 2015،ص81**).

لم يكن من المستغرب ان تتمرد النصرة على تنظيم الدولة وتعلن ولائها لتنظـــيم القاعـــدة، إذ ومنـــذ الإعلان عن تأسيسها في يناير 2012، اعتمدت جبهة النصرة إستراتيجية مخالفة ومغايرة لنهج تنظيم الدولة، ويمكن القول ان تجربتها كانت بمنزلة التطبيق العملي للمراجعات التي أقـــدم عليهـــا تنظـــيم القاعدة. وتمثلت هذا التطبيقات بداية باختيارها للاسم وعدم الإعلان عن أي ارتباط لها بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة، ومنها أيضا ان تنظيم النصرة حافظ على علاقة جيدة مع المجتمعات المحلية، وحرص على تجنب استفزاز المكونات الاجتماعية التي تستقر فيها، وقدم نشاطا خدميا و اغاثيا واســـعا، كمـــا

تعاونت النصرة مع غالبية كتائب الثورة السورية دون أن تطلب الولاء أو الانضمام لها، وهو ما اتاح لها التغلغل والانتشار وجنبها الصدام العسكري مع تلك الكتائب إلا في حالات استثنائية (**المصطفى. حمزة والحيص. عبد العزيز، 2013، ص7**) وهكذا أصبحت جبهة النصرة من ابرز وأهم الفصائل التي تحارب النظام السوري وتحظى بحضور وقبول محلي، وربما هذا ما يفسر اعتراض أجنحة من المعارضة السورية لإدراج الولايات المتحدة في ديسمبر 2012 لجبهة النصرة على لائحة التنظيمات الإرهابية (**علوش. محمد، 2015، ص174**).

وقد فجرت إشكالية جبهة النصرة وتبعيتها أول القضايا الخلافية الفقهية وهي قضية البيعة، حيث أكد تنظيم الدولة تبعية جبهة النصرة له، واعتبر أن رفض أبو محمد الجولاني أمير جبهة النصرة الامتثال للدمج والانضمام لتنظيم الدولة، وإعلان بيعته لتنظيم القاعدة وأميرها الظواهري بمثابة نكث بالعهد وخروج على طاعة ولي الأمر، متهما إياه بالخائن الغادر الناكث. كما عاب على الظواهري قبوله بيعة الجولاني، واعتبر أن بقبوله البيعة قد أوقد الفتنة وأذكاها (**العدناني. أبو محمد**، www.Youtube.com). في حين اعتبر الظواهري أن قبول بيعة الجولاني أمر من نطاق اختصاصه كأمير للقاعدة، وبوصف تنظيم الدولة فرعا لها في العراق، وهذا ما أنكره تنظيم الدولة.

وقد أخذت قضية البيعة هذه المساحة من الجدال والنقاش بسبب ما يترتب على نقض البيعة من الناحية الفقهية من أحكام واقعية كبيرة منها استحلال القتل لمن ينقضها، ناهيك عن اتهام من يثبت نقضه للبيعة بشق التيار الجهادي وإيقاد الفتنة. ويبقى غموض قضية البيعة من ضمن القضايا الأخرى التي ارتبطت بالعلاقة الملتبسة بين تنظيم الدولة والقاعدة الأم.

لم تقف خطوط الاختلاف والتباين عند حدود المشهد السوري، إذ بدأت عرى التيارات والتنظيمات التي تنتمي إلى التيار السلفي الجهادي تتفسّخ وتنقسم ما بين مؤيد للظواهري ومعه النصرة أو موالٍ للبغدادي وتنظيم الدولة، وامتدت لتصل كل مكان يتواجد فيه أبناء هذا التيار، وظهر ذلك الاستقطاب جليّا في كلّ من الأردن والمغرب العربي. فقد وقف كلّ من أبي محمد المقدسي وأبي قتادة الفلسطيني ومعهم مفاتيح التيار في الأردن مع النصرة بينما وقف تيار آخر مع تنظيم الدولة، وانقسم مهاجرو الأردن إلى سوريا بين التنظيمين، فيما أعلن حسن الكتاني أحد أبرز القيادات الجهادية في المغرب، وقوفه إلى جانب النصرة في مقابل داعش (**أبو رمان. محمد، 22-5-2014، www.aljazeera.net**)

4- تطور الخلاف، وإعلان الخلافة

ينطلق تنظيم الدولة في إعلان الخلافة من قناعة تفيد بتحول مركز الثقل الجهادي من خراسان "أفغانستان" الى العراق والشام، وبالتالي يصبح تنظيم الدولة الوريث الشرعي للتيار الجهادي العالمي، وصاحب الحق في إدارته وتوجيهه، بعد ان ينتزع هذا الحق من تنظيم القاعدة (**علوش. محمد، 2015، ص310**). خاصة وان المعركة الرئيسية تدور في ساحتي العراق والشام، وهما مركز الثقل الإسلامي عبر التاريخ، حيث دولة الخلافة الأموية والخلافة العباسية (**المصدر نفسه، ص311**). ولهذا فقد شكل هذا الإعلان تحدياً لتنظيم القاعدة، وكان له أثره على باقي الجماعات الجهادية التي وجدت نفسها مضطرة للاختيار بين تنظيم الدولة أو القاعدة.

إذاً بإعلان الخلافة يكون تنظيم الدولة قد رفع مستوى الصراع الى درجات اعلي، إذ أسس خطاب اعلان الخلافة لمرحلة أخرى من مراحل الصراع أكثر حدة، وقطع أي امل في رأب الصدع بين الطرفين، بعد ان أوجب على كل التنظيمات والفصائل الجهادية مبايعة الخليفة البغدادي، وخاطبهم: "بطلت شرعية جماعاتكم وتنظيماتكم، ولا يحل لأحد منكم يؤمن بالله أن يبيت ولا يدين بالولاء للخليفة"، وهدد بشق رأس كل من يشق الصف (**العدناني. أبو محمد، تسجيل صوتي، 2014**، www.thabat111.wordpress.com). وهكذا فإن دولة الخلافة المفترضة لا تحتمل التعددية ووجود أكثر من أمير أو جماعة في مناطق سيطرتها ولاحقاً في جميع بلاد المسلمين، فالخليفة هو خليفة كل المسلمين الذين عليهم طاعته، ولا يجوز أن يكون لهم أكثر من دولة أو جماعة، فواجب على الجميع من أمير تنظيم القاعدة أيمن الظواهري إلى التنظيم الدولي للإخوان المسلمين إلى حزب التحرير، وأي مسلم أو جماعة مسلمة في أي مكان في العالم، أن يبايع الخليفة البغدادي فوراً، وإلا اعتبر مرتداً ووجب قتاله (**منير. شفيق، 2014، www.aljazeera.net**).

واستنادا الي ما سبق فان رفض الاعتراف بدولة الخلافة التي أعلن عنها البغدادي كان أمرا متوقعا من غالبية الجماعات الجهادية وعلى رأسها تنظيم القاعدة، حيث أعلن الظواهري في تسجيل صوتي قائلا " لا نعترف بهذه الخلافة ولا نراها خلافة على منهاج النبوة بل هي إمارة استيلاء بلا شورى، ولا يلزم المسلمين مبايعتها ولا نرى أبا بكر البغدادي أهلا للخلافة." ويضيف أن "الخلافة لا تأتي إلا بالاختيار أو الاستخلاف. أما انتزاع الخلافة بالسيف والتغلب فإنه جريمة شرعية" (**الظواهري. أيمن،**

تسجيل صوتي، 2015. (www.thabat111.wordpress.com). في إشارة الى مهاجمة تنظيم الدولة للجماعات التي ترفض مبايعته.

إجمالاً فقد برر منظرو القاعدة رفضهم لإعلان الخلافة من قبل تنظيم الدولة من ناحية شرعية بقولهم أن البغدادي أعلن الخلافة من دون تمكين، وأنه اقتصر على بيعة بعض من تنظيمه في العراق وكانت من غير شورى المسلمين، وأن أبا بكر البغدادي مجهول غير معلوم، وغير ذلك مما تحمله كتب الفقه من نواقض أو شروط ينتقص عدم توفرها من خلافة البغدادي، ويرى أن كل بيعة أُعطيت للبغدادي لاسيما من بعض التيارات الجهادية هي باطلة ولا صحة له منير. **شفيق، 2014، www.aljazeera.net**). وكانت رسالة أبو قتادة الفلسطيني بعنوان "ثياب الخليفة" قد فصلت هذه النواقض بشكل موسع (**أبو عمر. عمر محمود، 2014**، www.eldorar.net). ومع احتدام الصراع النظري والشرعي بين الطرفين، اصدر منظري تنظيم الدولة عددًا من الرسائل والكتيّبات دفاعًا عن إعلان الخلافة، ودحضا لما جاء في رسائل معارضيها من نواقض لإعلانها، وأهمها ما كتبه تركي البنعلي ابرز منظري الدولة: "مد الأيادي لأبو بكر البغدادي" ورسالة "القيافة في عدم اشتراط التمكين الكامل للخلافة" (**نسيرة. هاني، 2014**. www.studies.alarabiya.net)

ثالثاً: نقاط الاختلاف والتباين بين القاعدة وتنظيم الدولة

بالرغم من أن الجذور الأيدلوجية لكلا التنظيمين واحدة، والمفاهيم المؤسسة للعمل الجهادي واحدة، إلا ان تطبيق هذه المفاهيم يختلف فيما بينهم، ومن هنا يمكن استنتاج العديد من الفروقات بين تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة، وهي فروقات يمكن تعميمها على الحالة الجهادية بشكل عام، بعد إن انقسم التيار الجهادي الى فريقين واحد مؤيد للقاعدة وآخر مؤيد لتنظيم الدولة:

1- **إعلان الخلافة:**

في رسالته لأبي مصعب الزرقاوي يحدد الظواهري إستراتيجية العمل الجهادي، وتدرج خطواته وصولا لإعلان الدولة أو الخلافة ان أمكن، وحدد تلك الإستراتيجية بأربعة مراحل الأولى: إخراج الأمريكان من العراق، والثانية: إقامة سلطة أو إمارة ثم تطويرها وتدعيمها حتى تبلغ مرحلة الخلافة. والثالثة: مد الموجة الجهادية الى ما جاور العراق من دول علمانية. والرابعة: الصدام مع إسرائيل (**رسالة من أيمن الظواهري الى أبو مصعب الزرقاوي2010**، www.muslm.org). وبالنظر الى المراحل

الثلاثة الأولى نجد ان إعلان تنظيم الدولة للخلافة قد جاء منسجما مع المراحل الثلاثة الأولى من الإستراتيجية التي خطها الظواهري في رسالته. إذا إقامة دولة الخلافة هو الهدف المشترك للطرفين، ولكن يكمن الفرق في الأساليب والوسائل المتبعة للوصول لهذه الغاية وتوقيت إعلانها، والصراع على قيادة التيار الجهادي، بالإضافة لما سبق ذكره حول هذه القضية.

2- أولويات القتال، والموقف من الشيعة

تعد مواجهة الغرب عموماً والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، والتصدي للهيمنة الخارجية، وتمكين الشريعة داخلياً وصولاً إلى إقامة الخلافة، ركائز فكرية أساسية للقاعدة، بينما تقوم أجندة تنظيم داعش على أولوية مواجهة النفوذ والتوسع الإيراني في المنطقة ومحاربة "المشروع الصفوي" كما تصفه، فالأساس الطائفي السني–الشيعي، هو المحرك الرئيسي لسلوك "داعش"، وهذا سبب قوته في ظل بيئة صراع طائفية في كلا من العراق وسوريا، بينما الأساس المصلحي الجيوسياسي هو المحرك الرئيسي للقيادة المركزية للقاعدة . (**السويدي. جمال سند، 2015، ص509**). وهذا الخلاف يقود الى خلاف آخر على علاقة بالموقف من الشيعة وهو ذو بعد ايدلوجي، إذ يرفض تنظيم القاعدة تكفير عموم الشيعة، معتبرا ايأهم معذورين بجهلهم، بينما يذهب تنظيم الدولة الى تكفيرهم، وبالتالي يعتبرهم أهدافا مشروعة لعملياته.

3- الموقف من الجماعات الإسلامية الأخرى:

حافظ تنظيم القاعدة على خطوط واضحة في علاقته مع مخالفيه من الجماعات الإسلامية الأخرى، ولم يذهب الى تكفيرهم أو استحلال دمهم، بالرغم من التباينات الفكرية والاختلاف في استراتيجيات العمل، كما هو الحال مع جماعة الإخوان المسلمين أو التيارات السلفية التقليدية والحركية. ولم يفرض تنظيم القاعدة حين كانت له السطوة والنفوذ على الجماعات الجهادية الأخرى مبايعته، بل حافظ على دعمه وإسناده لها في إطار من التعاون والتنسيق معها.

بينما يرى تنظيم الدولة في الجماعات الإسلامية بعمومها جماعات مرتدة مما يوجب قتالها، وعمليا فهو يكفر مخالفيه من التنظيمات الجهادية الأخرى بسبب الاختلاف معهم، إذ اعتبر ان بيعتها له واجبة

بعد إعلان الخلافة، ودخل في مواجهات مسلحة مع الجماعات التي رفضت مبايعته كما حدث في سوريا مع جبهة النصرة، وفصائل المقاومة السورية الإسلامية منها والعلمانية.

وانطلاق من ذلك يمكن القول ان تنظيم الدولة عمل على توسيع مفهوم العدو القريب الذي كان قاصرا على الأنظمة الحاكمة في فكر الجيل الأول من الجماعات الجهادية، بينما ادخل تنظيم الدولة في دائرة هذا المفهوم الجماعات الإسلامية الأخرى، بما فيها التي تحمل الفكر الجهادي ممن لا تشاطره اجتهاداته الفقهية وتبارك منهجه، وتبايعه على السمع والطاعة (**علوش. محمد، 2015، ص247**).

4- الموقف من ثورات الربيع العربي:

لم تنتظر داعش الثورة السورية، وسارعت الى تكفير فصائلها وفي مقدمتها فصائل الجيش السوري الحر، الذي تراه أكثر كفرا من النظام، وجيش ردة وصحوات، وهاجمته وقتلت كثيرا من نشطائه، ولم يكن هذا موقف تنظيم القاعدة الذي رحبت قياداته بهذه الثورات وإسقاطها للأنظمة التي عانت منها قياداتها وعناصرها (**نسيرة. هاني، 2014**. www.studies.alarabiya.net).

5- تكفير عموم الطائفة الممتنعة المخالفة:

تتسم داعش بالحسم بتكفير مختلف الجيوش والمخالفين، وعموم الطائفة الممتنعة، وليس فقط الحاكم فيها، وقد أكد على ذلك أبو محمد العدناني الناطق باسم تنظيم الدولة في رسالته لأيمن الظواهري "عذرا أمير القاعدة" حين انتقد الظواهري متهما إياه بالالتفاف وعدم التكفير الصريح لمن يندرجون تحت اسم الطائفة الممتنعة مثل الجيش الباكستاني والمصري والأفغاني والتونسي والليبي واليمني وغيرهم ممن يعتبرونهم جنود الطواغيت وأنصارهم. والدعوة صراحة لحمل السلاح ونبذ السلمية وقتال هذه الجيوش (**نسيرة. هاني، 2014**. www.studies.alarabiya.net). هذا في حين يميل تنظيم القاعدة الى تكييف هذه القضية أيدلوجياً مستندا في ذلك الى القاعدة الفقهية "العذر بالجهل"، خاصة بعد المراجعات التي اقرها.

6- **تكتيكات العنف والرعب:**

تعج مواقع التنظيم الإعلامية بمشاهد مصورة لمظاهر توحشه بهدف بث الرعب والخوف في صفوف خصومه، كما أحيا تنظيم الدولة سننا ماتت مثل السبي وإقامة الحدود. بينما لم يسجل على تنظيم القاعدة أنها أقدمت على مثل ذلك، أو أقامت الحدود على المخالفين لها(**المصدر نفسه**). كما لم يشهد تاريخ الجماعات الجهادية هذا القدر من العنف والتوحش الا في حالة الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية منتصف التسعينيات، وهو ما حدا بزعيم القاعدة أسامة بن لادن لوقف الدعم عنها بعد تجأوزاتها تلك وإيغالها في الدماء وقتل المخالفين لها (Jessica Stern ad J.M Berger. 2015، **ص**22).

هذه هي ابرز الفروقات والاختلافات بين تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية ، والتي يمكن تعميمها على التيار الجهادي بأكمله، خاصة وانه أصبح منقسما الى تيارين رئيسيين تدور بفلكهما باقي الجماعات الجهادية. وهي فروقات واختلافات بالقطع لا تمس صلب المفاهيم المؤسسة للفكر الجهادي.

إذاً يمكن القول أن الخلافات والانقسامات ظاهرة طبيعية وصفة واكبت ولازمت الجماعات الجهادية منذ نشأتها، ولكن اختلفت طبيعة هذه الخلافات من حيث حجمها ومدى اتساعها، ومن حيث نتائجها وتداعياتها، والمؤكد في هذا الموضوع أن ما يشهده التيار الجهادي من صراع اليوم بين تنظيمي القاعدة والدولة هو الأكثر حدة، والأعمق تأثيراً. والاختلاف بينهما لا يمكن إيعازه لأسباب شخصية أوتنظيمية بحته، حيث يرى الباحث انه يكمن بالأساس في فهم الأحكام الشرعية وتنزيلها، إذ أن تنظيم الدولة اعتمد التفسيرات الأشد في تنزيله للقواعد والأحكام الشرعية، وبالتالي يمكن القول انه خلاف درجة وليس خلاف نوع. ولكن ظروف موضوعية وذاتية أبرزها عرقنة تنظيم الدولة، وتصاعد استقلاليته عن تنظيم القاعدة الأم، وتعاظم نفوذه وقدراته العسكرية والبشرية، وتصاعد حدة الصراع الطائفي تحديداً في العراق، وغياب الشخصيات الكارزمية عن المشهد، أدت بمجملها الى تزايد هوة الخلاف بينهما، وتصاعده تدريجيا من الانفصال والقطيعة الى التنافس والصراع، وصولا الى انقسام التيار الجهادي الى فريقين يكفر ويخون كل منهما الآخر، وكل فريق يتبارى رموزه ومنظريه مع رموز ومنظري الفريق الآخر بالتنقيب في النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وسيرة السلف عما يدعم به موقفه، ويدين به الفريق الآخر.

الفصل الرابع

الجماعات الجهادية والربيع العربي

تمهيد:

مع بدء انطلاق "ثورات الربيع العربي" نهاية العام 2010 في تونس وانتقالها لمصر ثم ليبيا فاليمن وصولا إلى سوريا والبحرين، ودخول بقية الدول العربية آفاق "الحراك الشعبي"، ظهرت أصوات عديدة تبشر بنهاية الجماعات الجهادية، خاصة بعد نجاح الثورة في كل من مصر وتونس واليمن في إسقاط أنظمة الحكم فيهما عبر المظاهرات والاعتصامات السلمية، الأمر الذي يعني دحضا لأيدلوجية تلك الجماعات التي تعتبر أن الجهاد المسلح العنيف هو الطريق الوحيد والأسلوب الأمثل في إحداث عملية التغيير وإسقاط أنظمة الحكم القائمة في البلدان العربية.

ولكن بفعل انحراف المسار السلمي الذي اختطته هذه الثورات، وتحوّل بعضها إلى العمل المسلح، تعرضت نظرية التغيير السلمي إلى خلل كبير، فعاد الحديث عن دور السلفية الجهادية إلى الواجهة مجددا، بعد ان دخلت سوريا وليبيا واليمن لاحقا في نفق المواجهات المسلحة، وسادت حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار الفترة الانتقالية في كل من تونس ومصر، مما فتح آفاقا رحبة أمام تلك الجماعات لإعادة الاعتبار لنهجها وأيدلوجيتها العنفية. إذ وجدت هذه الجماعات فرصتها في التواجد والانتشار في كل بؤر التوتر التي شملها طوفان الربيع العربي، ومن ثم التمدد في غالبية الدول العربية حتى باتت فاعلا رئيسيا في عدم استقرار العالم العربي.

يناقش الفصل الرابع من هذه الدراسة وهو بعنوان "الجماعات الجهادية والربيع العربي" العلاقة بين صعود وتعاظم الجماعات الجهادية وثورات الربيع العربي، حيث يتناول المبحث الأول من هذا الفصل أسباب تعاظم الجماعات الجهادية في سياق ثورات الربيع العربي، ومناقشة أي دور لها من عدمه في المساهمة بهذه الثورات. أما المبحث الثاني فيتناول الأوضاع التي سادت بلدان الربيع العربي خلال

الثورات والمرحلة الانتقالية ومدى تشابهها واختلاف وتباين مآلاتها، ودور الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين في تحديد مساراتها. وكيف سأهم ذلك في تعاظم الجماعات الجهادية ومستوى هذا التعاظم في كل دولة على حدة. وفي المبحث الثالث يسعى الباحث الى استشراف مستقبل هذه الجماعات بعد ما شهدته من تعاظم وتمدد وانتشار، وما نتج عنه من المحاولات ومشاريع إقليمية ودولية لمواجهة خطرها.

المبحث الأول: العلاقة بين ثورات الربيع العربي ودور وموقف الجماعات الجهادية

منذ نشأتها بداية السبعينيات من القرن الماضي وضعت الجماعات الجهادية عملية التغيير السياسي في صلب اهتماماتها وعلى رأس سلم أولوياتها، وفي سبيل ذلك كرست جل جهدها في التأصيل لهذه العملية من الناحية الفكرية والفقهية، وأفردت مساحات واسعة من أدبياتها وكتابات منظريها حول هذه المسالة والتأصيل لها وللأسلوب الذي من خلاله تكون قادرة على إحداث هذا التغيير. وكونها لا تؤمن بالعمل السياسي وتكفر من يتعاطى به، وتوصف أدوات العمل السياسي كالديمقراطية والبرلمان والانتخابات بأنها تندرج تحت مسمى الطاغوت وهو بعرفها احد مظاهر الكفر الذي يوجب محاربته والقضاء عليه، فإنها كانت حاسمة في ازدراء وتبخيس فكرة التغيير السلمي، وفي نفس الوقت حاسمة في ان التغيير السياسي الجذري لا يكون سوى عبر الجهاد المسلح، والذي من خلاله يتم إسقاط أنظمة الحكم القائمة، واستبدالها بنظام حكم إسلامي "الخلافة" يتوافق مع أيدلوجيتها ورؤيتها.

أولا: دور الجماعات الجهادية في ثورات الربيع العربي

إن إحجام الجماعات الجهادية عن المشاركة في الاحتجاجات التي جابت بلدان الربيع العربي كان أمراً بديهيا، لأنها تري في نفسها طليعة الأمة، وهي التي تقوم بالتغيير نيابة عنها، كما أن مطالب الجماهير التي خرجت تطالب بنظم سياسية ديمقراطية، نُظر إليه من قبل السلفية الجهادية بأنه انحراف عن منهج الله الذي يقوم علي تحكيم شرعه عن طريق أهل الحل والعقد في الأمة، فالديمقراطية دين ينـــازع الله أخص خصائص إلوهيته وهو التشريع، كما أن البرلمانات هي بيوت الطواغيت لأنها تشرع للناس من دون الله وتعرض شريعته علي بشر ليقولوا رأيهم فيها، بينما هي قائمة بذاتها لا يجوز عرضها علـــي البرلمانات. وعليه فهي لا تؤمن بجدوى العمل الســـلمي بكـــل أدواتـــه (**حبيـــب كمـــال، 26-3-2014،** www.acrseg.org)

ومن هنا يرى القيادي السابق في الجماعة الإسلامية كمال حبيب، انه لم يكن للسلفية الجهادية دور في ثورات الشعوب العربية (**المصدر نفسه**). وبالتالي كان غيابها عن المشهد أمرا واضحا ولا يحتاج الى كثير من التدقيق. والأهم أن الشعارات التي رفعتها تلك التظاهرات لم تتضمن شعارات لها علاقة

بمفاهيم تلك الجماعات مثل الجهاد وغيره، وفي جلها كانت شعارات ذات أبعاد اجتماعية وسياسية تطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية.

اما الجماعات الجهادية فانها ترى غير ذلك، حيث يعتبر الظواهري ان ما حصل من ثـــورات ســـلمية وتحول ديمقراطي هو أمر مكمل للحرب التي تخوضها القاعدة في العراق وأفغانستان ضـــد الغـــرب والأنظمة المتحالفة معه بهدف تحرير الأمة من الاستبداد والاحتلال (**الظواهري. أيمن- تســـجيل صـــوتي. 2011**. www.archive.org)، وذلك في محاولة منه لإيجاد رابط بين العنف الجهادي وهذه الثورات، واثبات أنهما مكملان لبعضهما. وقد تكون الجماعات الجهادية ساهمت وان كان بطريقة غير مباشرة، ودون أن ترغب وضمن عوامل أخرى، في توفير مناخات اندلاع هذه الثورات. فقد اتخذت العديد من أنظمة الحكم في الدول العربية كما هو الحال في مصر وسوريا وليبيا والجزائر، وفي إطار مواجهتها لعنف الجماعات الجهادية من ذلك ذريعة لتكريس سياسة القبضة الأمنية ، وما يترافق معها من وسائل البطش والتعذيب، ومصادرة الحريات، وتكميم الأفواه، والتغول على حقوق المواطنين وحريتهم، وهي أمور كانت في صلب أسباب الثورات.

ولكن هذا لا يعني أن هذه المساهمة كانت نتاج إستراتيجية للجماعات الجهادية، أوانه كان في حسبانها ان تؤسس لمثل هذا الحراك السلمي، وإنما جاء ذلك نتاج تداعيات العلاقة بينها وبين أنظمة الحكم القائمة على العنف والعنف المضاد. وبالتالي وانطلاقا من قراءة فكر هذه الجماعات واستراتيجيات عملها وفعلها، وغيابها عن المشهد العام للثورات، يمكن القول ان الجماعات الجهادية لم تكن موجودة، ولم يبرز لها أي دور في الثورات العربية السلمية سواء بالمشاركة فيها أو بدعمها، وان عملت لاحقا على التكيف معها واستثمارها، وحرف بوصلتها السلمية باتجاه العنف.

ثانيا: موقف الجماعات الجهادية من الثورات:

مما لا شك فيه ان نجاح الثورات السلمية في بداياتها، خلقت حالة من الإرباك وعـــدم التـــوازن فـــي أوساط الجماعات الجهادية، وهذا ما دفع العديد من رموزها وقياداتها ومنظريهـــا لإصـــدار بيانـــات وخطابات قائمة على تقديم خطابا استقطابياً قائم على الترحيب بها، والمشاركة في فعالياتها، والتقرب من الجماهير من خلال العمل الدعوي والخيري، بشكل يتلائم مع طبيعة المرحلة ويسعى للتكيف معها،

والأهم هو السعي للانخراط فيها وتوجيه دفتها بما يتوافق ويتلائم مع رؤيتها وإستراتيجيتها، أو على الأقل أن تكون فاعلا أساسيا في توجيه مسارها ومآلاتها. ومن هنا لم يكن مستغربا قيام التيار السلفي الجهادي والمتعاطفين معه بمجموعة من المظاهرات الاحتجاجية السلمية في كلا من الأردن والمغرب للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين الجهاديين، أو المشاركة في المسيرات والمظاهرات حتى أصبحت رايات القاعدة السوداء جزء من المشهد العام في العديد من البلدان (**القديمي. نواف، 2013، ص57**).

ان المواقف الصادرة عن قيادات ورموز جهادية حول الترحيب بهذه الثورات، ومحاولة التكيف معها، بالقطع لا يمكن النظر اليها باعتبارها تحول جذري في فكر هذه الجماعات. وقد عبر أبو يحيى الليبي، وهو المنظر الشرعي لتنظيم القاعدة، في مقال له بعنوان " ثورات الشعوب بين التأثر والتأثير"، عن حقيقة موقف الجهاديين وإستراتيجيتهم في التعامل مع هذه الثورات بقوله: "إن هذه الثورات فرصة سانحة يجب استثمارها، فالمطلوب من المجاهدين ان يتقنوا فن الولوج للأحداث محافظين على جهادهم ومبادئهم وان يحذروا من تسلل شيء من المفاهيم المعوجّة إليهم" كما حذر من حالة الانبهار بهذا النمط من التغيير، والاندفاع وراء صيحات التغيير من غير تثبت واستبصار، حيث دعا الجماهير العربية الى رمي ثمار الليبرالية، واعتبار الديمقراطية طريقا الى جهنم، داعياً إقامة إمارة إسلامية وفق شريعة القرآن (**الليبي. أبو يحيى، 2014**، www. Dorarmouba3tara.blogspot.com).

وفي محاضرة أخرى أكد على تمسك الجماعات الجهادية بأسلوب العنف المسلح كوسيلة وحيدة للتغيير بقوله: "ان هذه الثورات لها حد معين لا يتناسب مع الأهداف التي يسعى إليها المجاهدين، حتى لو جاءت بأنظمة ديمقراطية، فذلك ليس مسعاهم"، معتبرا "ان النظام الديمقراطي هو نظام طاغوتي في النهاية... وحتى تكتمل مسيرة الثورات لابد من أن تتسلح الشعوب، لأنه لا يمكن إحقاق الحق في النهاية إلا بالقوة المسلحة، بالجهاد في سبيل الله"(**الليبي. أبو يحيى، حوار، 2014**، Dorarmouba3tara.blogspot.co) مع الأخذ بعين الاعتبار أنها كانت تشكك في نجاح الفترة الانتقالية بإنتاج نظام ديمقراطي، فتنظيم القاعدة أكد منذ البداية على لسان زعيمه أيمن الظواهري على كون ربيع الديمقراطية سيكون قصيرا نظرا لصلابة الدولة العميقة، ورسوخ التبعية وقوة الثورة المضادة التي ستتحالف دوليا وإقليميا لمنع الإسلاميين من الوصول للسلطة (**الظواهري. أيمن- تسجيل صوتي. 2011**، www.archive.org).

إذا يمكن القول ان قادة الجماعات الجهادية نظروا الى هذه الثورات بوصفها ستدعم وتثبت المشروع الجهادي، وتمنحه قفزة كبيره واختصار سنوات كثيرة ومراحل زمنية في سياق تحقيق هدفها الاستراتيجي بقيام الحكم الإسلامي وإعلان الخلافة، ومن ضمن هذه القفزات هو سقوط أنظمة كانت الأكثر صلابة في مواجهة الجهاديين في مصر وتونس وليبيا، بالإضافة الى زيادة مساحة الحرية لدرجة الانفلات، وحالة الاضطراب السياسي والأمني التي سادت في أعقاب سقوط الأنظمة، خاصة وان الجماعات الجهادية تجد في مناطق التوترات والاضطرابات وضعف سيطرة الدولة، بيئة خصبة لنموها وانتشارها.

ثالثا: تعاظم الجماعات الجهادية: الأسباب والنتائج

تميزت الثورات العربية بالعديد من الخصائص، من أهمها أنها كانت حراكا مجتمعيا غير مسيس وغير منظم تغلب عليه العفوية والتلقائية والحماسة، ولا تحمل مشروعا سياسياً أو أيدلوجياً بل طغت عليها المطالبات الاجتماعية، كما غابت عنها المرجعيات القيادية المنظمة وحلت مكانها مرجعيات متعددة ومتناقضة، بالإضافة الى ان قدرتها على إسقاط النظام بسهولة قابلها التعثر في بناء نظام جديد. هذه الخصائص حملت في ثناياها مظاهر خلل وضعف متعددة سواء تلك المتعلقة ببنية الدولة ومؤسساتها، أو بطبيعة الأوضاع التي سادت الفترة الانتقالية وما شهدته من صراعات وصدامات بفعل الأزمات المتعددة التي تعاني منها تلك الدول وهي أزمات حادة ومترابطة ومعقدة **(نصر الدين. ابراهيم وآخرون، 2014، ص174)**.

ان الأوضاع التي سادت المرحلة الانتقالية في بلدان الربيع العربي، ساهمت في إيجاد تربة خصبة تناسب وتلائم طبيعة الجماعات الجهادية. وبعد ان كانت الجماعات الجهادية قد شهدت تراجعا وانحسارا كبيرا خلال السنوات التي سبقت تلك الثورات، فإنها وجدت فيها مدخلا للولوج منه لاستعادة حضورها ودورها وفعاليتها حتى بات تمددها وانتشارها السمة الغالبة على الأوضاع السائدة في مرحلة ما بعد الثورات، وتمكنت من فرض سيطرتها على الإقليم، ولم يعد هناك دولة بمنأى عن عملياتها. ومن خلال دراسة هذه الأوضاع يمكن فهم أسباب صعود وتعاظم الجماعات الجهادية، ومن أهمها:

1- تفكك وضعف السلطة المركزية:

ان فشل الثورة في كلا من سوريا وليبيا في إسقاط النظم القائمة فيها سلميا وعسكرة الثورة فيهما مبكرا، والفشل في ترتيب الأوضاع الداخلية بعد إسقاط الأنظمة كما حدث في ليبيا واليمن، وطول الفترة الانتقالية كما في مصر، أو طول أمد الأحداث كما هو الحال في سورية، شكلت بمجملها عوامل عززت من مظاهر انتشار الفوضى والميليشيات المسلحة نتيجة ضعف السلطة المركزية للدولة، وتآكل وتفكك مؤسساتها وهياكلها، كان أخطرها تفكك مؤسسة الجيش كما في ليبيا واليمن أو تشرذمها كما في سوريا.

2- توفر الحواضن المزدوجة:

تحظى العديد من الجماعات الجهادية بحواضن هجينة ما بين الرسمية والشعبية والمحلية والإقليمية، وذلك لأسباب مختلفة، فبينما تحظى بعضها مثل جبهة النصرة وأحرار الشام وأنصار الشريعة بدعم بعض القوى الإقليمية مثل قطر والسعودية والإمارات لأسباب تتعلق بطبيعة الصراعات ذات الصبغة الطائفية في الإقليم، فإن الحواضن الشعبية تأتى فى كثير من الأحيان لأسباب مماثلة تتعلق بالرفض المحلى لسياسات التهميش والإقصاء على أسس طائفية كما فى حالة العراق وسوريا، هذا فيما يشكل العديد من الجماعات المحلية كالقبائل والعشائر دعما لبعض هذه الجماعات لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية قد ترتبط بانخراط العديد من عناصر هذه المجموعات المحلية فى صفوف الجماعات الجهادية بما يوجد إشكاليات أمنية واجتماعية مركبة كما هو الحال في ليبيا واليمن وسيناء في مصر (**عبد القادر خليل. محمد**، 2015-6-4، www.democracy.ahram.org).

3-الضد النوعي:

حيث أن غياب "الضد النوعي" وهو الافتقاد لقوات مواجهة في كثير من الحالات تنتمي إلى نفس المذهب مثل العشائر السنية في العراق، ولديها القدرة على تعبئة القدرات العسكرية والشعبية، ادى غيابها الى الإخفاق في مواجهة توسع الجماعات الجهادية التي تتحالف فيما بينها، مستغلة تباين أجندات القوى الإقليمية والأطراف المحلية للاستفراد بخصومها عبر إستراتيجيات إعلامية وعسكرية شديدة الاحترافية (**المصدر نفسه**). ويمكن الإشارة في هذا السياق لتجربة الصحوات في العراق كما سبق ذكره،

ونجاحها في طرد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق عام 2007 من معظم الأراضي الخاضعة للمكون السني.

4- صعود الهويات الإثنية والطائفية:

مما لا شك فيه ان الدولة في المنطقة العربية قد فشلت خلال العقود الماضية في حسم مسالة تنازع الهويات، مما سمح باستمرار حالة التصادم والصراع بين هذه الهويات، بغض النظر عن طبيعته ومستوى هذا الصراع. وجاءت الثورات لتكشف عمق هذه الأزمة بعد ان أفضت الى مزيد من الاستقطابات الراديكالية والتي كان أبرزها النموذج العنفي للجماعات الجهادية التي ترفض المنظور الوطني للدولة. وبالتوازي برزت حدة الاستقطاب الطائفي خاصة بين السنة والشيعة، وهو ما استثمرته الجماعات الجهادية لتأسيس خطاب طائفي لقى ترحيبا وقبولا في الوسط السني، وقد بدت سوريا النموذج الأهم في هذا السياق بعد تدخل حزب الله وإيران في سوريا مما استدعى خطابا سنيا مضادا يدعو للجهاد داخل سوريا، الأمر الذي مكن الجماعات الجهادية من ان تجد رصيدا بشريا عزز من قوتها **(بسيوني. عبد الحليم، 2015، ص12)**.

5- صعود الإسلام السياسي:

كان لصعود جماعات الإسلام السياسي وممثلها الأبرز جماعة الإخوان المسلمون اثر واضح على تعاظم الجماعات الجهادية، خاصة بعد نجاحها في الفوز بالانتخابات وتسلمها مقاليد الحكم في دول كمصر وتونس، وبروز تأثيرها في دول أخرى كاليمن وليبيا وسوريا، كونها كانت الأكثر تنظيما وقدرة وتمويلا، وتمكنا من الاستمرار. وقد وفر هذا الصعود حاضنة للجماعات الجهادية منحتها مساحات واسعة من حرية الحركة والنشاط. وفي هذا الإطار برز في مصر ارتباط الجماعة بشكل أو بآخر بجماعات جهادية خلال فترة حكم الإخوان التي مثلها الرئيس السابق محمد مرسي، وما بعد سقوط حكمهم أيضا **(نصر الدين. ابراهيم وآخرون، 2014، ص196)**.

بينما تباطأت حركة النهضة بعد سيطرتها على الحكم في تونس في مواجهة تصاعد دور الجماعات الجهادية وتنامي دورها، حتى انها لم تصدر موقف مؤيد لقرار الحكومة (حكومة حزب النهضة) باعتبار جماعة أنصار الشريعة جماعة إرهابية، في دلالة على ازدواجية مواقفها وسعيها الى الاحتفاظ

بقنوات اتصال معها (**علاني. اعلية، 2013**، www.new-middle-east.blogspot.com). وفي ليبيا ظهر التحالف الإخواني الجهادي والذي سعى لفرض أجندته عبر استخدام العنف بعد خسارته الانتخابات البرلمانية في يونيو 2014 (**نسيرة. هاني، 2015**، www.aawsat.com)

المبحث الثاني: مسارات ومآلات الثورات في دول الربيع العربي

من المسلم به ان الظروف والأسباب التي أدت الى خروج الجماهير العربية الى الشوارع والميادين في عدة دول عربية للمطالبة بالتغيير وإسقاط الأنظمة القائمة، تتشابه لدرجة التطابق فيما بينها، كما تتشابه بداياتها ووسائلها، وأهدافها ومطالباتها. ولكنها اختلفت في مآلاتها وتداعياتها من دولة الى أخرى، حسب طول أو قصر أمد الثورة، وحسب درجة تعثر وتعقيد المسار الانتقالي أو انسيابه. والذي حدده عدة عوامل ذات علاقة ببنية وطبيعة الدولة ومدى تماسك مؤسساتها خصوصا مؤسسة الجيش، ومستوى تأثير واستجابة الفواعل المحليين سواء كان النظام القائم أو الأحزاب والحركات أو مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة الى العامل الخارجي ومستوى الدور الذي لعبه من حيث درجة التدخل وطبيعته، ومدى التوافق الإقليمي والدولي في التعاطي مع حالة الثورات ودرجة تباينه واختلافه مع كل حالة على حدة (**نسيرة. هاني، 2015**، www.aawsat.com).

أولا: مظاهر التشابه والاختلاف

تشابهت عوامل وأسباب اندلاع الثورات في البلدان العربية، ومن أبرزها مأسسة النظم العربية للفساد، والقمع الأمني، وكبت الحريات، وفشل القوى التقليدية في استيعاب وفهم الحركات الشبابية الجديدة، والفجوات التنموية بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد، واستئثار فئة قليلة بموارد الدولة، عبر تكريس معادلة "زواج السلطة ورأس المال"، وانتشار الفقر والبطالة في المجتمعات العربية، والتهميش التنموي لفئات مجتمعية وقبلية ودينية نتيجة تشوه سياسات التنمية وفسادها، بالإضافة الى جمود النخبة وتماهيها مع مصالح النظام السياسي. وقد تضافرت كل هذه العوامل وأدت الى تآكل شرعية الأنظمة العربية ودخولها مرحلة الانهيار، وأوجدت حالة من الاحتقان تفجرت لاحقا على شكل ثورات. وقد جاءت ردود فعل الأنظمة متشابهة خاصة في البدايات، وهي ردود تعبر عن الطبيعة الأمنية المتشابهة للأنظمة العربية، من حيث استخدام القوة في التعامل مع المتظاهرين، حيث سقط الشهداء في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا، وان كان مستوى العنف وحدته تفاوتت من حالة الى أخرى، وكلما زاد مستوى العنف أدى ذلك الى التفكك ووقوع انشقاقات في مؤسسات الدولة خاصة الجيش كما بدا واضحا في ليبيا واليمن وسوريا (**حنفي. خالد، 2011، ص57**).

كما تشابهت جميعها من حيث بداياتها السلمية، وتشابه وسائل الاحتجاج من خلال الاعتصامات والمظاهرات الحاشدة في الميادين العامة، وتشابه شعاراتها المطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية وإسقاط النظام، وكذلك في توظيفها لشبكة الانترنت في التواصل والدعوة للاحتجاجات، وأيضا مشاركة غالبية الشرائح الاجتماعية بمختلف المستويات والفئات والأعمار في فعالياتها.

أوجه التشابه هذه، لم تمنع ظهور اختلافات في مساراتها حددت ملامح المرحلة التالية بعد سقوط الأنظمة، ومنها طبيعة استجابة كل نظام من تلك الأنظمة لمطالب التغيير، ففي حين نجحت ثورتي تونس ومصر عبر المظاهرات والاحتجاجات في إسقاط نظامي بن علي ومبارك ، نتيجة لوقوف مؤسسة الجيش الى جانب الثورتين، فيما كان لقوة بنية الدولة وتماسك مؤسساتها فيهما دورا مهما في إدارة المرحلة الانتقالية والخروج بأقل الخسائر تحديدا في تونس فيما يتعلق بتعاظم دور الجماعات الجهادية، وهذا ما سأهم في إضعاف تأثير العامل الخارجي على مسار الثورة فيهما وان كان بدرجات متفاوتة (**المصدر نفسه، ص56.**).

فيما اختلفت ردود فعل النظام في كل من ليبيا وسوريا من ناحية عدم الاستجابة لمطالب الثورة، واستخدام القوة والعنف في قمع الاحتجاجات السلمية بعد انحياز الجيش الى جانب النظام، وهو ما أدى الى عسكرة الثورة فيهما، وبالتالي استدعاء التدخل الخارجي. بيد أن التوافق الدولي والى حد ما الإقليمي اتجاه دعم الثورة الليبية من خلال التدخل العسكري سأهم بالإسراع في سقوط نظام القذافي، ولكن دون الاستقرار على البديل الذي يستطيع ملء الفراغ الناتج عن ذلك، مما أدى إلى تحول الصراع في ليبيا إلى حرب أهلية بين الأطراف المختلفة (**المشهد الأمني والسياسي في ليبيا، 2014**، www.aljazeera.net). بينما شهدت سوريا بروز ظاهرة العسكرة، واستدعت أيضا التدخل الخارجي الذي أطال أمد الثورة.

أما في اليمن ورغم محاولة النظام احتواء الاحتجاجات عبر استخدام القوة تارة، والتلويح بخطر القاعدة في حال سقوطه تارة أخرى، خاصة وان اليمن شكلت ملاذاً آمناً ومعقلا مهما للقاعدة منذ نشأتها. إلا ان استمرار الاحتجاجات والمظاهرات أدي الى حدوث انشقاقات وانقسامات في تحالفات النظام القبيلة والحزبية والجيش، وكان أبرزها انشقاق اللواء على محسن الأحمر في مارس 2011، وقادت تلك الانشقاقات الى ما يشبه الحرب الأهلية قبل ان يضطر الرئيس على عبد الله صالح لترك الحكم بعد

تدخل مجلس التعاون الخليجي وفرض المبادرة الخليجية على القوى المتصارعة في اليمن (**نسيرة. هاني، 2015**، www.aawsat.com).

ثانيا: المرحلة الانتقالية وتداعياتها

شهدت مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، صعودا لتيار الإسلام السياسي بكافة أطيافه (إخوان – سلفية – جماعات جهادية)، حيث صعدت جماعة الإخوان المسلمين على سدة الحكم في كل من تونس ومصر عبر صندوق الانتخابات، إلا ان أداء جماعة الإخوان وحزبها "الحرية والعدالة" في مصر كان بائسا، بعد أن فشلت في ان تتجاوز فقه الجماعة نحو فقه الدولة، فيما كان أداء "حركة النهضة" في تونس متذبذبا، وهو ما دفع الى انطلاق حركة احتجاج واسعة في كلا البلدين، أدت الى موجة ثانية من الثورة ساندتها واستجابت لها مؤسسة الجيش وأطاحت بحكم الإخوان في مصر في 30 يونيو 2013، شهدت مصر على أثرها موجة من العنف شاركت فيها جماعة الإخوان المسلمين الى جانب الجماعات الجهادية تحديدا في منطقة سيناء. وفي تونس نجحت ضغوطات الأحزاب الليبرالية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات في يناير 2014 ان تفرض خروجا ناعما لحركة النهضة الإخوانية من الحكم (**نصر الدين. ابراهيم وآخرون، 2014، ص174**).

بعد سقوط النظام دخلت ليبيا مرحلة الديمقراطية المتعثرة، وتحولت الى ساحة اقتتال داخلي بفعل تضارب المصالح وصراع الهويات القبلية والفئوية، خاصة بعد ان تحولت الميليشيات المسلحة إلى ظاهرة سياسية وأمنية أقوى من أجهزة الدولة لأنها باتت تشكل مع اشتداد الصراع الداخلي أذرعا مسلحة لفئات قبلية أو جهوية أو سياسية مؤثرة (**المشهد الأمني والسياسي في ليبيا، 2014**، www.aljazeera.net)، مما أوجد مناخات مناسبة لظهور الجماعات الجهادية ومن ثم تعاظمها.

وبرز في هذا السياق التحالف الإخواني الجهادي الذي سعى لفرض أجندته عبر استخدام العنف بعد خسارته الانتخابات البرلمانية في يونيو 2014. والذي تمثل في محور "جماعة فجر ليبيا" الذي ضم جماعات مسلحة تنتمي لجماعة الإخوان مثل درع ليبيا، وجماعات جهادية محلية مثل "كتيبة ثوار طرابلس" و"مجلس شورى ثوار بنغازي"، وجماعات جهادية عابرة للحدود مثل جماعة "أنصار

الشريعة". والتي تقف في مواجهة الجيش الوطني بقيادة اللواء خليفة حفتر والمجموعات المتحالفة معه المعروفة باسم "كرامة ليبيا" **(المصدر نفسه)**.

أما في اليمن فقد شهد العام 2013 تصاعدا في المواجهات المسلحة بين قوى وجماعات قبلية ودينية وطائفية، إذ خاض الحوثيون بدعم من إيران حروبا ومواجهات ضد السلفيين السنة في محافظة صعدة، وضد بعض القبائل مثل حاشد وارحب، بهدف توسيع دائرة نفوذهم وخلق أمر واقع جديد على الأرض في شمال اليمن على النحو الذي يجعلهم رقما صعبا في أي ترتيبات تتعلق بمسالة الدولة ونظامها السياسي، وبحلول سبتمبر 2014 تمكنت جماعة الحوثيين، وبالتحالف مع جماعة الرئيس المخلوع على عبد الله صالح من السيطرة على العاصمة صنعاء وست محافظات أخرى في شمال اليمن.

وفي نفس الوقت شهدت فيه مدن الجنوب مواجهات مسلحة جرت بين وحدات من بقايا الجيش اليمني وجماعات مسلحة تطالب بفصل الجنوب عن الشمال **(نصر الدين. ابراهيم وآخرون، 2014، ص188)**. وفي خضم هذه الانقسامات والصراعات، تمكنت جماعة "أنصار الشريعة" الوجه الجديد لتنظيم القاعدة في اليمن من استثمار الأوضاع السائدة، وبدأت تفرض سيطرتها على عدد من المدن في جنوب اليمن **(برادلي. جون، 2013، ص91)**.

في سوريا عجزت الثورة عن تحقيق أهدافها، ودخلت في أتون حرب أهلية طاحنة، بعد ان تحولت المظاهرات السلمية الى استخدام السلاح ردا على بطش وعنف قوات النظام العسكرية وميليشياته المسلحة، مما منح منفذا لقوى إقليمية ودولية للتدخل في الأزمة السورية من خلال دعم المعارضة المسلحة بالمال والسلاح، ومن جهة أخرى فان النظام اعتمد على حليفته الإستراتيجية إيران التي رأت في سقوطه تهديدا خطيرا لمصالحها ونفوذها في المنطقة. ومع تآكل الجيش النظامي وانحسار مناطق سيطرته، اعتمد النظام بشكل متزايد على إمداد إقليمي شيعي يتشكل من قوات من الحرس الثوري الإيراني ومن حزب الله اللبناني، وفصائل شيعية عراقية، ومتطوعين شيعة من أفغانستان وباكستان. الأمر الذي منح الصراع طابعا طائفيا واضحا، وأعطى مصداقية مضاعفة للخطاب السلفي الجهادي الذي اعتمد توصيفا طائفيا منذ البداية للصراع مع النظام. وفي هذا السياق برزت الجماعات الجهادية المحلية والمعولمة، وبظهور داعش زاد تعقيد المشهد السوري، بعد أن أصبحت سوريا مركز استقطاب جهادي شبيه بالساحة الأفغانية في الثمانينيات ولكن بشكل أوسع وأخطر وأكثر تعقيدا.

في ظل ما سبق، يمكن القول ان المشهد العام لما بعد الثورات طغت عليه الجماعات الجهادية بعـــد ان فرضت سيطرتها وسطوتها في سوريا وليبيا وقبلهما في العراق، وعززت من وجودها وتعاظمها فـــي اليمن، ووقعت مصر وتونس ضمن دائرة نفوذها وتأثيرها وفعلها الجهادي. ولإلقاء مزيدا من الضوء على قضية تعاظم الجماعات الجهادية بوصفها من أهم مخرجات الثورات، ولإثبات هـــذه الفرضـــية سيتناول الباحث تلك الدول فرادى واستعراض جذور الجماعات الجهادية فيها، وتطورها، وما وصلت إليه عقب الثورات.

ثالثا: أوضاع الجماعات الجهادية في دول الربيع العربي

1- الجمهورية التونسية

لم تكن تونس بمنأى عما حدث في العالم العربي والإسلامي إثر الحرب في أفغانستان من بروز تدريجي للجماعات الجهادية والتكفيرية. فقد ازداد نشاط التيار الجهادي داخل تونس منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، بعد انضمام عدد كبير من الشباب التونسي الى الجهاد في أفغانستان وتأسيس الجماعة التونسية المقاتلة في مدينة جلال آباد. وبعد انتهاء الحرب عاد بعضهم الى تونس، واستأنفوا نشاطهم الجهادي فيها، لكن العمل الجهادي لم ينطلق فيها بفعالية الا بعد هجمات 11 سبتمبر، وتحديدا بعد غزو العراق عام 2003، والتي كانت علامة فارقة من حيث التحاق المقاتلين التونسيين بالجهاد في العراق من خلال انضمامهم لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين ثم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق **(الكحلاوي. طارق وآخرون، 2014، ص13)**.

وقد تمكنت المجموعات الجهادية منذ العام 1987 وحتى اندلاع الثورة من تنفيذ بعض الهجمات المسلحة لكنها كانت محدودة في الزمان والمكان، وبنسق ضعيف بمعدل حادثة واحدة كل خمس سنوات، ولم تجد هذه العمليات قبولا مجتمعيا ليس بسبب سطوة الدولة الاستبدادية فحسب، بل لأن الجماعات الجهادية لا تستند إلى قاعدة اجتماعية عريضة في تونس **(علاني.اعلية، 2013،** www.new-middle-east.blogspot.com**)**. وما يؤشر على ذلك هو ان عدد المعتقلين الجهاديين فترة نظام بن على بلغ 2000 معتقل، بينهم 35 ممن نشطوا في تنظيمات جهادية في أفغانستان والجزائر والعراق. خاصة وان الفعل الجهادي التونسي كان في معظمه خارج الأراضي التونسية حيث يتوفر التدريب والتأطير والتسليح **(الكحلاوي. طارق وآخرون، 2014، ص15)**.

ومما سبق يتبين ان حضور ونفوذ وفعالية الجماعات الجهادية في تونس كان ضعيفا قياسا بأماكن أخرى، ولكن ومع اندلاع الثورة وبعد سقوط النظام تغير الوضع، إذ استفاد عناصر وقيادات التيار الجهادي من صدور العفو التشريعي العام في مارس 2011، ومن مساحة الحريات الهائلة، كما استفادوا من سياسة الملاينة التي اعتمدتها حركة النهضة في التعامل معهم عند وصولها إلى الحكم ، وبدأت الجماعات الجهادية تبرز من جديد وتعيد ترتيب صفوفها، وتدريجيا بدأت تحاول فرض رؤيتها على المجتمع التونسي، بدءاً من المظاهر الإسلامية ، مرورا بترهيب الكتاب والمثقفين والفنانين **(برادلي. جون، 2013، ص11)**.

- **تنظيم أنصار الشريعة**

وهي من اكبر الجماعات الجهادية في تونس، وتعتبر الفرع التونسي لتنظيم القاعدة، وقد تأسست في ابريل 2011، واتخذت سيف الله بن حسين المكنّى بأبي عياض التونسي زعيماً لها، وهو أحد المقاتلين التونسيين الذين عادوا من أفغانستان واعتقلهم نظام بن علي، وهو ضمن من استفادوا من العفو التشريعي العام بعد الثورة. وقدم تنظيم أنصار الشريعة نفسه للتونسيين في البداية على أنه منظمة دعوية ذات أهداف خيرية وأنشطة وعظية واجتماعية، وقد جاء ذلك انسجاما مع إعلان أبي عياض بان تونس بعد الثورة أصبحت ارض دعوة وليست ارض جهاد. هذا في الوقت الذي كانت تقوم فيه الجماعة بتدريب عناصرها وتسليحهم في جبل الشعانبي على الحدود الجزائرية التونسية **(الجمعاوي. انور، 2015، www.alaraby.co.uk.)**.

شهد العام 2013 تصاعدا في العنف والهجمات المسلحة التي قادتها جماعة أنصار الشريعة، حيث تم اغتيال زعيمين سياسيين هما شكري بلعيد ومحمد البراهمي في يناير ويوليو 2013 على التوالي، وصولا للعمليات المختلفة ضد عناصر الجيش والآمن كان أبرزها مذبحة الجنود في شهر يوليو 2013، ناهيك عن تجنيد الشباب التونسي للالتحاق بجبهة القتال في سوريا. وعلى اثر ذلك أعلنت الحكومة التونسية بان تنظيم أنصار الشريعة أصبح يصنف كتنظيم إرهابي بعد اتهامه بالوقوف خلف تلك العمليات **(علاني. اعلية، 2013، www.new-middle-east.blogspot.com)**.

كما ظهرت جماعة أخرى هي "كتيبة عقبة بن نافع"، التي تتخذ من مرتفعات جبل الشعانبي مخابئ ومعسكرات لها، وينظر لها بوصفها الجناح العسكري لجماعة أنصار الشريعة، وكانت قد تبنت الهجوم على السياح في متحف باردو في مارس 2015 الذي أسفر عن مقتل 22 سائحاً **(المصدر نفسه)**. وبعد إعلان تنظيم الدولة الإسلامية عن قيام الخلافة وتنصيب البغدادي خليفة للمسلمين، وفي سياق الصراع بين القاعدة وتنظيم الدولة، أعلنت مجموعة منشقة عن كتيبة عقبة بن نافع، وأخرى منشقة عن جماعة أنصار الشريعة مبايعتهما لتنظيم الدولة. كما ظهرت جماعة أخرى باسم "جند الخلافة في تونس" وأعلنت أيضا مبايعتها لتنظيم الدولة. وكان الهجوم الدامي على حافلة الآمن الرئاسي في العاصمة تونس في نوفمبر2015، ابرز عمليات التي تبناها تنظيم الدولة في تونس **(الجمعاوي. انور،2015،** www.alaraby.co.uk.).

وفي سياق الخطر الذي تمثله الجماعات الجهادية على عملية الاستقرار والتحول الديمقراطي في تونس، تبرز قضيتين أساسيتين، الأولي: هي ان تونس تتبوأ صدارة الدول المصدرة للجهاديين في مواقع الاشتباك الجهادي وأهمها سوريا والعراق وليبيا، حيث أشارت تقارير دولية الى أن مجموع الجهاديين التونسيين الذين يقاتلون في سوريا والعراق يصل الى 3000 جهادي، مما يشكل خطرا محدقا بالاستقرار في تونس في حال عودة هؤلاء **(تزايد أعداد المقاتلين الأجانب في التنظيمات الإرهابية. 8-12-2015،** www.skynewsarabia.com). أما الثاني، فيتمثل في انفلات الساحة الليبية، وقوة الجماعات الجهادية فيها خصوصا في المناطق الشرقية المحاذية للحدود التونسية، حيث تشكل ملاذاً آمناً للجهاديين التونسيين، ومصدرا مهما للسلاح ومنطلقا للهجمات المسلحة ضد تونس.

2- جمهورية مصر العربية

شكلت مصر مهد الفكر الجهادي التكفيري، وشهدت ولادة بواكير الجماعات الجهادية، ومنها انطلقت الى غالبية البلدان العربية والإسلامية . وقد عانت مصر في مراحل عدة من عنف تلك الجماعات، ولكنها تمكنت من السيطرة على نشاطها وفعلها حتى بات بحدوده الدنيا في مرحلة ما قبل الثورة. ومنذ العام 2004 بدا ثقل الجماعات الجهادية ينتقل من القاهرة والدلتا الى شبه جزيرة سيناء، حيث شهدت سيناء سلسلة من أعمال العنف تبنتها جماعات جهادية كانت لا تزال في طورها التكويني الأول، وفي هذا السياق برزت جماعة التوحيد والجهاد التي نفذت تلك العمليات وهي تفجير فندق طابا ثم تفجيرات

شرم الشيخ عام 2005 ثم تفجيرات منتجع دهب عام 2006، فكانت بمثابة إرهاصات أولية للتواجد الجهادي في سيناء (زهران. مصطفى، 2012. www.eipss-eg.org).

- **أوضاع الجماعات الجهادية بعد الثورة**

تضافرت العديد من العوامل التي أدت الى إعادة تشكيل وتأطير الجماعات الجهادية في سيناء، واستئناف هجماتها وعملياتها المسلحة خلال مرحلة ما بعد سقوط النظام. حيث تحول ضعف سيطرة الدولة في سيناء الى انفلات وفراغ امني، وتزامن مع ذلك هروب العديد من قيادات الجماعات الجهادية من السجون خلال الثورة وتمركزهم في سيناء، ومن بينهم أسامة وصلاح النخلاوي القياديين في جماعة التوحيد والجهاد، ومجدي الصفتي المرجعية الفكرية لجماعة "الناجون من النار". وفيها التقوا مع آخرين من أعضاء وقيادات من جماعات جهادية أخرى ممن افرج عنهم عام 2007، بعد ان أعلنوا عن إجراء مراجعات فكرية أثناء فترة السجن ومنهم هاني وفايز وحمادة ومحمد أبوشيتة، وحمدين أبو فيصل، وتوفيق فريج، وشادي المنيعي، وكمال علام، وبلقاء الطرفين تم تأسيس جماعة "أنصار بيت المقدس"(ابراهيم. ناجح، 2015، www.alhayat.com).

ويفسر القيادي السابق في الجماعة الإسلامية ناجح إبراهيم سبب ارتداد هؤلاء، وعودتهم لاستئناف نشاطهم الجهادي بقوله: "أن حال الانفلات الأمني أغرتهم بالعودة إلى حمل السلاح، بعد ان لمسوا سيطرة حقيقية بعد الثورة على الأرض في سيناء، إضافة إلى كميات السلاح الضخمة التي تم ضخها في سيناء، وبعد ان بات الاتصال مع قيادة القاعدة لا يحمل أي مخاطر، مما أشعرهم بالأمان والحماية، واعتبروا أن حلمهم قد تحقق" (المصدر نفسه). وهذا التفسير يمكن إسقاطه أيضا على جماعات جهادية أخرى خارج مصر، كما هو حال الجماعة الليبية المقاتلة في ليبيا.

وبالإضافة للعوامل المرتبطة بالأوضاع في سيناء، وبالتطورات الداخلية للجماعات الجهادية، فقد برزت عوامل أخرى أهمها، الحاضنة التي وفرتها جماعة الإخوان المسلمين بعد وصولها للحكم، وما برز من تفاهم وتناغم بينها وبين الجماعات الجهادية، في محاولة من جماعة الإخوان للاستقواء بهذه الجماعات من اجل تمكين حكمهم، وقد برز هذا التفاهم بوضوح بعد سقوط حكم الإخوان في يوليو 2013. حيث تزايدت هجمات الجماعات الإرهابية وتطورت عملياتها بشكل نوعي، وبدأت في التحرك

خارج نطاق سيناء لتصل هجماتها إلى العاصمة ذاتها، وما يؤكد وجود مثل هذه العلاقة هو ان أنشطة الجماعات الجهادية وهجماتها في سيناء قد توقفت تقريبا خلال فترة حكم الإخوان، كما ان هذه الأنشطة تصب في نهاية المطاف في مصلحة الجماعة، فهي تهدف الى استنزاف قدرات الدولة المصرية، وارباك خارطة المستقبل (**نصر الدين. ابراهيم وآخرون، 2014، ص186**).

هذا بالإضافة الي تعاظم الجماعات الجهادية في أكثر من بؤرة في المنطقة، وما صاحبها من اتساع في حالة التشابك بين المكونات الجهادية خصوصا بين ليبيا ومصر وقطاع غزة، تحديدا من ناحية سيولة تنقل الأفراد والسلاح.

- **خارطة الجماعات الجهادية بعد الثورة:**

ظهرت العديد من الجماعات الجهادية في مصر بعد الثورة، وانطلقت غالبيتها من سـيناء وتمركـزت فيها، وقد حملت هذه الجماعات تسميات مختلفة، منها من اختفى ومنها من اندمج مع جماعات أخري، ومن بينها برزت جماعة التوحيد والجهاد. وجماعة قاعدة الجهاد في سيناء التي أسسها رمزي موافي بعد ان تمكن من الهرب أثناء الثورة من السجن، وبعد فترة تلاشت هذه الجماعة ولم تعد تصـدر أي بيانات عنها. كما ظهرت جماعة تطلق على نفسها "كتائب الفرقان" في سبتمبر 2013، وتبنت الهجوم على سفينة بقناة السويس بقذائف صاروخية (**كيسلر. أورين، وداير. ايميلي، 2015**، www.kafa24.net).
ومن ضمنها أيضا جماعة "مجلس شورى المجاهدين– أكناف بيت المقدس"، والتي ظهرت في يونيو 2012، وكانت خليطًا من الجهاديين الفلسطينيين القادمين من قطاع غزة، وآخرين من جهاديي سيناء، والتي أكدت في بياناتها ان مجال فعلها سيقتصر فقط علي ساحة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وبقي فعلها الجهادي موجها باتجاه إسرائيل، ولم يثبت أنها شاركت في أي عمليات ضد الجيش المصري. ولاحقا حصرت الجماعة نفسها بالشأن الفلسطيني، والتحق عناصرها من سيناء بجماعات أخرى أبرزها أنصار بيت المقدس. وبعد الخلاف بين تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية أصدرت الجماعة بيانا انحازت فيه لتنظيم الدولة. ومع تطور الأحداث تلاشت الجماعة ولم يعد يصدر بيانات عنها (**اسماعيل. محمد، أكتوبر 2014، العدد 198**).

- **جماعة أنصار بيت المقدس:**

تعتبر من اكبر واخطر الجماعات الجهادية التي برزت بعد الثورة، وتشكلت في سيناء واتخذتها مقرا وملاذاً ومنطلقا لعملياتها، وقد تكونت من جماعات جهادية متعددة، مثل جماعة التوحيد والجهاد، جماعة أنصار الجهاد، وجماعة جند الإسلام، وبقايا "مجلس شورى المجاهدين – أنصار بيت المقدس". وقد أعلنت عن نفسها في يونيو 2012، وكانت قد تبنت عمليات تفجير أنابيب الغاز الموصلة بين مصر وإسرائيل. وبدأت تحولاتها مع قتل الجنود المصريين في 2012/8/15 وإعلانها الجهاد ضد الجيش المصري، كما نشطت في استهداف مراكز الجيش والشرطة في سيناء (**زهران. مصطفى، 2012.** www.eipss-eg.org).

التحول الأبرز في مسار الجماعة ظهر بعد ثورة 30 يونيو وإسقاط حكم الإخوان، حيث تزايدت هجماتها وتطورت عملياتها بشكل نوعي، واستهلتها بعملية ضد قوات الجيش في سيناء فيما عرف بمجزرة رفح الثانية في أغسطس 2013، ثم انتقلت الى مرحلة أخرى من مراحل تطورها بتوسيع دائرة فعلها خارج سيناء، حين أعلنت مسئوليتها عن محاولة اغتيال وزير الداخلية محمد إبراهيم التي حدثت في سبتمبر 2013. ثم توالت العمليات والهجمات التي نفذتها الجماعة سواء في سيناء أو القاهرة، وتنوعت أساليبها واختلفت أهدافها ما بين مهاجمة مواقع ومراكز الجيش المصري، والقيام بتفجيرات والمحاولات اغتيال في كل من سيناء والقاهرة. أما المرحلة الأخيرة في مسار تطور الجماعة فقد تمثلت بإعلان انضمامها لتنظيم الدولة الإسلامية في نوفمبر 2014 (**اسماعيل. محمد، اكتوبر 2014، العدد 198**).

إذا تكمن خطورة الجماعات الجهادية في مصر في قضيتين أساسيتين هما: أنها جزء من تشكيلات جهادية منتشرة في المنطقة، لديها من الإمكانيات والقدرات والوسائل مما يضمن لها وجود عامل تغذية متواصل من ناحية الأفراد والسلاح، وهذا يجعل من مهمة المؤسسة العسكرية والأمنية أكثر صعوبة وتعقيدا في مواجهة تلك الجماعات بمعزل عن مواجهتها في مواقع تمركزها خارج حدود مصر خاصة في ليبيا. والقضية الأخرى هو تصاعد عنف جماعة الإخوان المسلمين، وسيطرة فكرة المظلومية على خطابها وانتشاره بين عناصرها وكوادرها، مما يوفر خزانا بشريا للجماعات الجهادية، كما يوفر مظلة لعنف تلك الجماعات، وعنصرا مهما في تصاعده.

3- الجمهورية اليمنية

شكلت اليمن منذ مرحلة إعادة انتشار الجماعات الجهادية ما بعد انتهاء الحرب في أفغانستان بداية التسعينيات، مركز ثقل رئيسي للجماعات الجهادية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة كما سبق ذكره، الامر الذي منحه قوة اكبر في خارطة تنظيم القاعدة وأفضلية لدى قيادتها. وبالرغم مما تعرض له تنظيم القاعدة في اليمن في سياق الحرب على الإرهاب، وتعرض العديد من قياداته للاغتيال بواسطة طائرات أمريكية بدون طيار بفعل التعاون والتنسيق بين اليمن والولايات المتحدة في محاربة تنظيم القاعدة، الا أن التنظيم استطاع أن يحافظ على وجوده في اليمن، وان اختلفت وتيرة نشاطه وفعله بين فترة وأخرى. وخلال الثورة تمكن تنظيم القاعدة من إعادة ترتيب صفوفه واستئناف نشاطه في اليمن بوتائر سريعة، ولكنه ظهر بصورة جديدة مثلت استجابة لمراجعات القاعدة، وتجلت في جماعة "أنصار الشريعة". ومن ناحية أخرى ظهر تنظيم الدولة الذي كان ظهوره بمثابة كسر لاحتكار سيطرة ونفوذ تنظيم القاعدة في اليمن.

أ- جماعة أنصار الشريعة

في النصف الأول من عام 2011، أعلن ناصر الوحشي زعيم تنظيم القاعدة في اليمن عن تأسيس تنظيم أنصار الشريعة، بعد ان استفاد التنظيم من الاضطرابات السياسية والأمنية السائدة في البلاد عقب اندلاع الثورة، واستطاع توظيفها في تعظيم نفوذه ووجوده في العديد من المدن اليمنية، بعد ان تمكن من الاستيلاء على كميات ضخمة من الأسلحة والمعدات العسكرية من مواقع الجيش اليمني في جنوب وجنوب شرق اليمن، مما جعل حركته ومساحة نشاطه في أعلى مستوياتها. وقد تجلى ذلك من خلال سيطرته على كامل محافظة أبين ومنطقة عزّان بمحافظة شبوة الجنوبية منتصف العام 2011، وأقام بها إمارة إسلامية حتى طردتها قوات الجيش اليمني منها منتصف عام 2012، بمساندة من الطائرات الأميركية. ومنها انتقلت عناصر وقيادات التنظيم إلى محافظة حضرموت التي باتت منذ عام 2012 حصنا ومنطلقا لعملياتها ضد مواقع الجيش اليمني سواء في مناطق الجنوب أوفي العاصمة صنعاء وغيرها من المدن (**حركة أنصار الشريعة، 2014**، www.aljazeera.net).

لقد تجلت قدرة التنظيم وخطورته في طبيعة وحجم وتنوع العمليات والهجمات المسلحة التي نفذها بعد الثورة، كان أبرزها الهجوم الذي استهدف الجيش اليمني خلال احد العروض العسكرية بمدينة صنعاء

في مايو 2012. والهجوم الذي استهدف مقرّ وزارة الدفاع والمستشفى العسكري في ديسمبر 2013. هذا بالإضافة الى مهاجمة العديد من مواقع وقواعد الجيش اليمني، وكذلك عمليات الاغتيال التي نفذها التنظيم بحق قيادات عسكرية وأمنية (**المصدر نفسه**).

وقد استفاد التنظيم من اشتداد حدة المواجهة بين الحوثيين وقوات الرئيس المخلوع صالح من جهة وقوات الرئيس هادي من جهة أخرى المدعومة خليجيا، خاصة بعد ان خاض التنظيم مواجهات مع الحوثيين في عدة مناطق شمال اليمن، وعليه تعززت مكانة التنظيم بين القبائل والأوساط الشعبية باعتباره المدافع عن أهل السنة من مليشيا الحوثيين الشيعية. كما يمكن القول بأن التنظيم استفاد بشكل كبير أيضا من العملية العسكرية "عاصفة الحزم" التي شنها التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، كونها تساهم في إضعاف الحوثيين العدو الأكبر للتنظيم، خاصة وان التنظيم لم يتعرض لضربات التحالف العربي، نظراً لأن التحالف يعطي الأولوية حتى الآن لمحاربة المتمردين الحوثيين. والأهم انه استفاد من هذه التطورات وتمكن من تعظيم قدراته والتمدد بشكل ملحوظ، وتجسد ذلك في سيطرته شبه الكاملة على مدينة المكلا، بعد ان استولى على معدات وأسلحة ثقيلة من معسكرات الجيش اليمني فيها (**بكر.علي،2015**، www.siyassa.org.eg)

ب- تنظيم الدولة الإسلامية

في خضم هذه الأحداث أعلن تنظيم الدولة الإسلامية عن تواجده في اليمن، من خلال تبنيه للعديد من العمليات التي استهدفت جماعة الحوثيين، وقوات الجيش اليمني التابعة للرئيس هادي، بالإضافة لقوات التحالف العربي. وكانت باكورة عملياته في مارس 2015 من خلال تفجير مسجدين تابعين لجماعة الحوثي الشيعية في العاصمة صنعاء. وقد بلغت عمليات تنظيم الدولة ذروتها خلال شهر يونو 2015، حيث نفذ التنظيم 11 عملية استهدفت مقار دينية ومباني تابعة للحوثيين. ولم تقتصر عمليات تنظيم الدولة على مهاجمة الحوثيين، إذ استهدف التنظيم في أكتوبر 2015 بسيارة مفخخة مقر إقامة رئيس وأعضاء الحكومة اليمنية بمدينة عدن جنوبي اليمن، واستهداف مقر آخر تقيم فيه قوات إماراتية مشاركة ضمن التحالف العربي بقيادة السعودية. وتنفيذ عمليات اغتيال لقيادات دينية وعسكرية حوثية، وقيادات حكومية وضباط في الجيش اليمني، من ضمنها اغتيال محافظ مدينة عدن في ديسمبر 2015. (**الفلاحي. اشرف، 2015**، www.al-monitor.com)

من ناحية أخرى فان ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في اليمن يؤشر على تعاظم الفكر الأكثر تشددا داخل اليمن الذي يمثله تنظيم الدولة، خاصة وان تصاعد الصراع الطائفي شكل عامل جذب لتنظيم الدولة الذي يتبنى تفسيرا طائفيا للصراع، كما يشير الى إمكانية تصاعد نفوذ وسيطرة تنظيمي أنصار الشريعة والدولة الإسلامية في إطار المنافسة بينهما، خاصة في ظل انشغال الجيش اليمني وقوات التحالف العربي في مواجهة الحوثيين وأنصار الرئيس المخلوع صالح. والأخطر من ذلك هو ان الخصائص التي يتميز بها اليمن من الناحية الجغرافية والبنية القبيلة ذات القاعدة الدينية الصلبة، قد تشكل عامل جذب للجهاديين من أماكن أخرى مثل سوريا والعراق وليبيا ودول أوروبية، خاصة في ظل اشتداد الحرب على تنظيم الدولة من قبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، الأمر الذي يعني استمرار حالة اللاستقرار في اليمن، وخروجه من أزمة ودخوله في أخرى.

4- ليبيا

بالرغم من وجود جذور للجماعات الجهادية في ليبيا قبل الثورة تمثلت بالجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة، إلا أنها لم تكن تشكل قوة واستمرارية وحضورا مجتمعيا كما في دول أخرى مثل مصر والجزائر واليمن، حيث أن الطبيعة النفطية والقبلية في ليبيا لعبتا دوراً في تحجيم قدرة التيارات الإسلامية عموماً والجماعات الجهادية بشكل خاص على اجتذاب شرائح واسعة من الليبيين. وقد كان رفض المزاج المجتمعي والسياسي الليبي للجماعات الجهادية واضحا في انتخابات المؤتمر الوطني بعد الثورة عام 2012، إذ خرجت الأحزاب ذات الخلفية الجهادية كالوطن والأمة المنبثقتين عن الجماعة الليبية المقاتلة خاسرة منها (**النظيف. احمد، 2013**، www.afrigatenews.net). وهذا يشير الى ان تصاعد وتعاظم دور ونفوذ الجماعات الجهادية في ليبيا لا يعني بالضرورة وجود امتداد واسع لها وسط المجتمع الليبي، ولكن الظروف التي تحكم طبيعة المرحلة الانتقالية وتعقيداتها وتداخلاتها محليا وإقليميا، كانت العامل الحاسم خلف صعودها وتعاظمها.

- **ابرز الجماعات الجهادية في ليبيا بعد الثورة**

تعتبر جماعة "أنصار الشريعة" من اكبر الجماعات الجهادية في ليبيا، وقد بدأ الظهور الفعلي لها في يونيو 2012، وهي بمثابة احد أوجه التطبيق العملي لتنظيم القاعدة بعد المراجعات التي أقرتها قيادة

التنظيم، وتمتاز بامتداداتها الإقليمية سواء من حيث تعدد جنسيات المقاتلين المنتمين لها، أومن حيث تواصلها مع ساحات جهادية أخرى، هذا بالإضافة لكونها فاعلا محليا تلعب دورا محوريا في التفاعلات الداخلية. وفي هذا السياق تبرز جماعة أنصار الشريعة التي يقودها محمد الزهاوي في بنغازي، ويقدر عدد أعضائها بخمسة ألاف، ولديها عدة فروع في درنة وسرت واجدابيا. وقد تشكلت من انفصال مقاتلين من عدة تشكيلات إسلامية مسلحة مثل كتيبة 17 فبراير، وكتيبة عبيدة بن الجراح في بنغازي، وكتيبة شهداء أبو سليم في درنة، بسبب خلافات حول الموقف الشرعي من المجلس الوطني الانتقالي، لاسيما ان أنصار الشريعة ترفض العملية الديمقراطية وتصر على تطبيق الشريعة ولو بالقوة **(حنفي. خالد، 2014، ص103)**.

ان كانت جماعة أنصار الشريعة تمثل البعد الإقليمي للجماعات الجهادية في ليبيا، فقد ظهرت أيضا جماعات تحمل الفكر الجهادي ولكنها تحتفظ بطابعها المحلي سواء من حيث عضوية مقاتليها الذين يقدرون بالآلاف ويغلب عليهم العنصر الليبي، أومن حيث تفاعلاتها مع السلطة الانتقالية الليبية، كونها لا ترفض إجمالا العملية السياسية، وتبرز في هذا السياق "كتيبة شهداء 17 فبراير" التي تعبر عن التلاقي المصلحي بين التيارين الجهادي والإخواني، وكذلك الحال بالنسبة لجماعة فجر ليبيا **(المصدر نفسه، ص105)**.

وبعد إعلان تنظيم الدولة الإسلامية عن إقامة الخلافة، أعلن عن وجوده داخل الأراضي الليبية في أكتوبر 2014، خلال ندوة أقامها مسلحون تابعون لجماعة "مجلس شورى شباب الإسلام" في مدينة درنة شرق ليبيا، ومع تمدد التنظيم وتوسع انتشاره، اخذ يتمركز في ثلاثة مناطق رئيسية درنة وسرت في الشرق، وصبراته القريبة من الحدود الليبية التونسية في الغرب، ومحيط مدينة سبها في الجنوب **(داعش في ليبيا، 2015،** www.assakina.com **)**.

- **تأثير الانتشار الجهادي في ليبيا إقليميا ودوليا**

ان الخطر الحقيقي الناتج عن انتشار الجماعات الجهادية في ليبيا، لم يعد محصورا في تأثيرها على الحالة الليبية، ووقوفها عائقا امام بناء الدولة وتحقيق الاستقرار فيها، بل لما يمثله تنامي وجودها من تهديد على الآمن القومي لدول الجوار الإقليمي تحديدا مصر وتونس والجزائر وعلى منطقة شمال

أفريقيا ككل. حيث ان امتلاك ليبيا لجملة من الخصائص جعلها احدي البيئات الملائمة لنشوء خـــزان جهادي، وملاذ لوجستي للعنف الجهادي العابر للحدود، حيث تتيح التمركزات الجهاديـــة فـــي ليبيـــا تواصلا وتفاعلا مع ساحات العنف الجهادي الأخرى. بعد ان باتت ليبيا ملاذاً آمناً للجماعات الجهادية المنتشرة في المنطقة وعامل جذب لها، لما توفره من مقومات التدريب والتأهيل العسكري، ومنطلقـــا للعديد من العمليات الجهادية في المنطقة، ومصدرا مهما للسلاح **(حنفي. خالـــد، 2014، ص106)**. كمـــا تشكل الحالة الليبية عنصر رئيسيا في استقرار منطقة جنوب أوروبا أيضا بفعل تزايد عدد اللاجئـــين الليبيين باتجاه أوروبا والذي بلغ أكثر من مليون ونصف مليون ليبي **(نصر الـــدين. ابـــراهيم وآخـــرون، 2014، ص189)**.

5- سوريا

نجح النظام السوري منذ ان تمكن من القضاء على تنظيم الطليعة المقاتلة ومن خلفه جماعة الإخـــوان المسلمين في سوريا عام 1982 وحتى اندلاع الثورة، ان يبقى سوريا خارج نفوذ ودائرة فعل الإسلام الحركي بشكل عام، والجماعات السلفية الجهادية بشكل خاص. بعد ان عمل على تجفيف منابع الفكـــر الجهادي في سوريا، حيث عمد إلى جانب العمل الأمني إلـــى ترســـيخ نمـــط مهـــادن مـــن التيـــار الإسلامي"اللاعنفي" (**المصطفى. حمزة مصـــطفى، 2013، ص3)**. وتعتبر تجربة الطليعة المقاتلـــة بمثابـــة البذرة الأولى للسلفية الجهادية في سوريا، وان كانت المسارات المهمة لها قد تشكلت في الشـــتات، إذ عمل الناجون من بقاياها مثل أبو مصعب السوري، وأبو بصير الطرطوسي على الاندماج في السلفية الجهادية العالمية، كما انخرط عدد من السوريين في الجهاد العالمي القاعدي، وخصوصا فـــي الفـــرع العراقي بزعامة ابي مصعب الزرقاوي **(أبو هنية. حسن، وأبو رمان. محمد، 2015، ص73)**.

مثل غزو العراق عام 2003 منعطفا هاما في مسار السلفية الجهادية في سوريا، إذ انه ونتيجة لخشية النظام السوري أن دوره قد يكون قادما بعد العراق، لجأ إلى إغراق العراق بالجهاديين وتحويل سوريا الى ممرا آمناً لهم. وذلك بهدف التخلص من ألاف السلفيين ذوي النزعة الجهادية، وليقايض واشـــنطن فيما بعد عليهم في ظل سياسة "مكافحة الإرهاب" التي أبعدت عنه خطر الغزو الأمريكي وأكسبته مزيدا من الشرعية الدولية. وقد ساهمت التجربة العراقية في خلق جيل جديد من الجهاديين السوريين، حيث بلغت نسبة السوريين المقاتلين في العراق 13% من إجمالي عدد الجهاديين هناك (حســـب احصـــائية

نشرت عام 2007)، وقد عاد معظم هؤلاء الى سوريا بعد تراجع النشـــاط الجهـــادي فـــي العـــراق، وأسهموا بصورة ملحوظة في الثورة السورية (**المصطفى. حمزة مصطفى، 2013، ص6)** .

- **ظروف وملابسات ولادة الجماعات الجهادية في سوريا بعد اندلاع الثورة:**

كان للنظام السوري دورا رئيسيا في توفير تربة خصبة لظهور الجماعات الجهادية في سوريا، بداية من دوره في إضفاء البعد الطائفي على الصراع الدائر من خلال استدعاء التدخل الإيراني والاستعانة بميليشيات شيعية في مواجهة الثورة. ثم وفي سياق إستراتيجيته لتصوير الحراك الجماهيري في سوريا باعتباره إرهابيا وطائفيا، عمد الى الإفراج خلال العام 2011 عن ما يقارب 1500 من معتقلي سجن صيدنايا، الذين ينتمي غالبيتهم للتيار السلفي الجهادي أو الحركي، والذين شكلوا لاحقا العمود الفقري للمعارضة الإسلامية المسلحة5. بالإضافة الى إن تشتت وضعف المعارضة السورية، نتيجة ارتباط غالبيتها بعلاقات خارجية، جعلها عرضة للتأثير الإقليمي وصراعاته خاصة بين المحورين الإماراتي – السعودي، والقطري– التركي، وهو ما أدي بالنهاية الى الفشل في الرهان على الحل السياسي من خلال المجلس الوطني الذي تشكل برعاية قطرية، أو الائتلاف الوطني الذي تشكل برعاية سعودية، وفي نفس الوقت الفشل في الرهان على المعارضة السورية المسلحة بان تشكل بديلا قويا على الأرض في مواجهة الجماعات الجهادية **(أبا زيد. احمد، 2014، ص3)**.

- **خارطة الجماعات الجهادية في سوريا**

مع بداية العام 2012 شهدت الثورة السورية تغيرا جوهريا في مسارها باتجاه العمل المسلح الذي بدا بالانتشار، ومعه بدأت تتوالد الفصائل المسلحة، وتمايزت هوية هذه الفصائل بين التوجهات الوطنيـــة كالجيش الحر والانتماءات الإسلامية التي أصبحت تهيمن على مشـــهد الثـــورة الســـورية، وكانـــت الجماعات التي تنتمي للتيار الجهادي الأكثر تأثيرا ونفوذا وسيطرة فيما بينها، وكان من أبرزها "جبهة النصرة لأهل الشام" الفرع الرسمي لتنظيم القاعدة في سوريا والتي أعلن عن تأسيســـها فـــي ينـــاير 2012.

ثم ظهر في ابريل 2013 تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – داعش– الذي أصـــبح لاحقـــا الدولة الإسلامية . كما برزت مجموعات جهادية ضمت مقاتلين أجانب (المهاجرين) كان أبرزها "جيش

المهاجرين والأنصار" الذي كان يدور في فلك تنظيم القاعدة، ويضم بضع مئات من المقاتلين الأجانب، ويقوده أبو عمر الشيشاني الذي انضم لاحقا لصفوف تنظيم الدولة الإسلامية وأصبح من ابرز قياديها، ونتيجة للصراع بين تنظيمي النصرة داعش انقسم المقاتلون الأجانب وتوزعوا بينهما **(المصدر نفسه، ص4)**.

من جانب آخر ظهرت جماعات جهادية محلية، وقد برز في هذا السياق دور نزلاء سجن صيدنايا الذين شكلوا فور إطلاق سراحهم عصب المعارضة الإسلامية المسلحة، إذ برزت أسماء ثلاثة شخصيات تولت قيادة ابرز تلك الفصائل وهم: زهران علوش مؤسس وقائد جيش الإسلام، وحسان عبود قائد حركة أحرار الشام، وعيسى الشيخ الذي أصبح قائدا ل " ألوية صقور الشام" **(علوش. محمد ، 2015، ص135)**.

إذاً يمكن القول انه ومن خلال دراسة جذور الجماعات الجهادية ومستوى انتشارها، وطبيعة نشاطها في دول الربيع العربي قبل الثورات قد اظهر تباينا فيما بينها من حيث حجم وجود تلك الجماعات ومستوى فعلها، حيث جاءت سوريا في مقدمة الدول التي تمكنت من الحفاظ على نفسها خارج إطار نفوذ وفعل تلك الجماعات، كما تمكنت من منع انتشار الفكر الجهادي التكفيري وبقائه في ادني مستوياته، الا أن الحال انقلب وأصبحت سوريا في موقع متقدم من حيث تواجد تلك الجماعات ومستوى فعلها ونشاطها. ولا يختلف الوضع كثيرا في ليبيا، إذ انه وبالرغم من وجود إرهاصات للجماعات الجهادية فيها، إلا ان نشاطها ومستوى فعلها كان مسيطرا عليه، وظل محصورا في أضيق نطاق له. وأصبحت ليبيا كما سوريا مركزا مهما ومتقدما للجماعات الجهادية، وتجاوز حدود فعلها ودائرة نفوذها البلدين ليعم المنطقة وتتمدد تأثيراته على المستوى الدولي أيضا. أما في مصر فان حجم ومستوى عنف الجماعات الجهادية واستمراريته، وارتداداته وانعكاساته على الأوضاع العامة في مصر، يفوق بمراحل ما كان فترة الثمانينيات والتسعينيات. أما تونس فيكفي الإشارة الى أن الجماعات الجهادية أصبحت فاعل مهم في الداخل التونسي، بعد أن كان محور نشاطها خارج الأراضي التونسية في إطار عولمة الجهاد. في حين لا تعتبر الجماعات الجهادية تطورا جديدا في اليمن، فهي لطالما كانت موقع مهما واستراتيجيا للقاعدة، ولكن الجديد هو تعاظمها، وسيطرتها على مناطق بأكملها، وظهور تنظيم الدولة فيها الآخذ بالنمو والتوسع لينافس تنظيم القاعدة فيها.

المبحث الثالث: دور التناقضات والتجاذبات الدولية والإقليمية في تعاظم دور الجماعات الجهادية

رغم أن ثمة عوامل داخلية عديدة مهّدت الطريق أمام تصاعد وتعاظم دور الجماعات الجهادية بعد ثورات الربيع العربي، إلا أن ذلك لا ينفي أن السياسات الدولية الخاطئة التي تبنتها العديد من القوى الدولية والإقليمية، وتناقض وتعارض مصالح هذه القوى وتصاعد حدة الخلاف والتنافس فيما بينها، واختلاف مقارباتها حول آليات وسبل مواجهة الجماعات الجهادية، وعدم الاتفاق حول معايير تصنيف التنظيمات الإرهابية، وفي كثير من الأحيان استثمار وتوظيف هذه الجماعات بشكل أو بآخر في خدمة أجنداتها وسياساتها الخارجية، قد شكلت بمجموعها نافذة للجماعات الجهادية استطاعت أن تستغلها وتوظفها لخدمة إستراتيجيتها، ومكنتها من الصمود وزودتها بعوامل ومقومات التمدد والانتشار.

أولا: توطئة تاريخية

من خلال تتبع تاريخ نشأة ومسار تطور الجماعات الجهادية، يظهر واضحا وجليا دور التناقضات والتباينات في السياسات الدولية والإقليمية في توفير مناخات ملائمة ومناسبة لظهور الجماعات الجهادية وتوفير مقومات بقائها. هذا بالإضافة الى المحاولات توظيفها لخدمة أجندات محلية وإقليمية ودولية، فقد عمل الرئيس السادات بعد تقلده سدة الحكم بداية السبعينيات على توظيف جماعات الإسلام السياسي في مواجهة خصومه من الناصريين والشيوعيين، مما وفر للجماعات الجهادية ظروفاً ملائمة ومناخات مناسبة للظهور والانتشار وانطلاق فعلها وعملياتها الجهادية كان هو أول ضحاياها. وتعتبر الحرب في أفغانستان فترة الثمانينيات النموذج الأبرز في توظيف الجهاديين في النزاعات الدولية، حين تحولت أفغانستان لساحة مواجهة بين قطبي السياسة الدولية في حينه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً، حيث منحت أفغانستان في تلك الفترة الجماعات الجهادية فرصة تاريخية لإعادة بناء نفسها، وتطوير قدراتها العسكرية وتصليب بنيتها الفكرية، كما ساهمت المشاركة الواسعة من الشباب العربي والإسلامي وتعدد وتنوع جنسياتهم في توفير شبكة علاقات جهادية، أسست ومهدت لظهور الجماعات الجهادية العابرة للحدود لاحقا مثل تنظيم القاعدة.

كما كان لهذه التناقضات والتجاذبات، والسياسات الخاطئة، دوراً أساسيا في فشل التحالف الدولي للحرب على الإرهاب الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية بعد هجمات 11 سبتمبر في القضاء على

تنظيم القاعدة وخطر الجماعات الجهادية، حيث مارست العديد من الدول سياسة مزدوجة في التعامل مع هذه المسألة فمن جهة كانت تشارك في مواجهة تنظيم القاعدة ولكن وفق خطوات مدروسة، ومن جهة أخرى تعمل على توظيف ذلك في خدمة سياساتها الخارجية، وفي هذا السياق يمكن الإشارة الى الدور الإيراني المزدوج في التعامل مع تنظيم القاعدة، حيث تعتبر العلاقة بين إيران وتنظيم القاعدة من أكثر العلاقات التباسا وغموضا، فعلى الرغم من الاختلاف الأيدلوجي العقدي المذهبي بين الطرفين، إلا إنهما احتفظا بعلاقات تعاون حذر على أسس مصلحية جيوسياسية، ولذلك عمدت إيران إلى استخدام ورقة القاعدة للضغط على الولايات المتحدة من جهة وضمان عدم استهداف القاعدة لأراضيها ومصالحها من جهة أخرى. واستنادا على هذه العلاقة لجأ أكثر من 500 من أعضاء القاعدة وعائلاتهم الى إيران بعد الهجوم الأمريكي على أفغانستان نهاية العام 2001، سمحت للعديد منهم وسهلت لآخرين مغادرة إيران والعودة إلى أفغانستان، أو الذهاب إلى العراق. وفي المقابل لم تنفذ القاعدة أي عمليات تستهدف إيران سواء على أراضيها أو خارجها. (أبو هنية. حسن، 27-12-2013، www.arabi21.com).

كما احتضنت الدول الأوروبية الكثير من الشخصيات ومنظري التيارات الجهادية على أراضيها، ومنحت التراخيص لمراكز الدراسات والجمعيات الخيرية التي يديرها شخصيات محسوبة على التيار الجهادي أو مقربة منه، بحجة اللجوء الإنساني أو تحت بند حقوق الإنسان بوصفهم مضطهدين في بلادهم الأصلية، وتحت بند حرية الرأي والتعبير سُمح لخطباء المساجد بنشر الفكر المتطرف في العديد من العواصم الأوروبية (راندل. جوناثان، 2005، ص247). ويعتبر خالد الفواز من الأمثلة الصارخة في هذا الجانب، وهو واحد من المقربين لزعيم القاعدة أسامة بن لادن، حيث أنشأ عام 1994 في العاصمة البريطانية لندن مؤسسة تحمل اسم "لجنة النصح والإرشاد"، وكان يناط به العمل على ترويج خطب بن لادن ورسائله، والتدقيق في خلفية أي صحافي يطلب مقابلة بن لادن (المصدر نفسه، ص194). ولم يتغير هذا الواقع إلا بعد هجمات 11 سبتمبر 2001.

أما المسألة الأبرز والأكثر خطورة بعد مسألة (الجهاد الأفغاني) في مسار تطور الجماعات الجهادية، فهو غزو العراق عام 2003 كما سبق وذكر، والذي مثل في حينه طوق النجاة للجماعات الجهادية وتنظيم القاعدة، بعد أن تمكن التحالف الدولي من إلحاق خسائر فادحة بتنظيم القاعدة جعلته على شفا الانهيار التام.

ثانياً: في ظل الربيع العربي

كانت ليبيا بمثابة البوابة الأولي للتدخل الدولي الفاعل في مسار الثورات العربية، إذ انه وبمقتضى قرار مجلس الآمن رقم 1937 الصادر في مارس 2011، بدأ حلف الناتو وبمشاركة دول عربية تدخله العسكري في ليبيا من خلال القصف الجوي لمواقع القذافي الأمنية والوحدات العسكرية الموالية له، بالتوازي مع دعم المجموعات المسلحة التابعة للمعارضة بالسلاح والمال لحسم المعركة، وهو ما أدى في النهاية إلى سقوط نظام القذافي. إلا أن اكتفاء القوى الدولية بإسقاط النظام دون الاستقرار على البديل الذي يستطيع ملء الفراغ الناتج عن ذلك وإدارة شئون الدولة، ومع إخفاق القوى السياسية الفائزة في الانتخابات التشريعية في التوافق على تشريعات لحل الميليشيات ودمجها في مؤسسات الدولة، أدى في النهاية إلى تحول الصراع في ليبيا إلى حرب أهلية بين الأطراف المختلفة، خاصة وان ليبيا انفردت عن غيرها من دول الربيع العربي بانتشار ظاهرة الميليشيات المسلحة، وقد استغلت الجماعات الجهادية هذه الأوضاع لتوسيع نشاطها داخل ليبيا واتخاذها نقطة انطلاق للتمدد إلى دول الجوار مثل مصر والجزائر وتونس وتشاد والنيجر (**عباس ناجي. محمد، 14-9-2015**، www.acrseg.org).

أما سوريا فتعتبر النموذج الأبرز في إظهار خارطة التناقضات والتجاذبات في سياسة القوى الدولية والإقليمية في التعامل مع أزمات المنطقة، ففي حين تقوم سياسة الولايات المتحدة وأوروبا، ودول إقليمية مثل تركيا وقطر والسعودية على إسقاط النظام السوري، فان السياسة التي تبنتها كلا من روسيا وإيران مكنت نظام الأسد من مواجهة الضغوط الدولية والإقليمية التي فرضت عليه، مما أطال أمد الأزمة السورية، وهيأ المناخ لتمدد تنظيم الدولة وتوسعه (**ناجي. محمد عباس، 2015**، www.acrseg.org). وفي هذا الإطار فقد شكلت بعض دول الإقليم وفي إطار سعيها لإسقاط نظام الأسد مصدرا لدعم تنظيم الدولة بشكل أو بآخر، فقد عملت تركيا على تسهيل مرور الآلاف من المقاتلين الأجانب عبر حدودها الى سوريا حيث التحق غالبيتهم بتنظيم الدولة الإسلامية ، كما أن لدى التنظيم علاقات خارجية تُسهل له تحقيق عائد يومي يُقدر بنحو 3 ملايين دولار من بيع النفط في السوق السوداء الأردنية والتركية وأحياناً لنظام بشّار الأسد، كما يمتلك التنظيم قدراً من التواصل مع بعض الأجهزة المخابراتية وذلك لتسهيل عمليات إطلاق سراح الرهائن مقابل الفديات التي تعد من مصادر دخل التنظيم (**العتر. محمد، 1-12-2015، ص13**).

لعبت إيران دورا رئيسيا في منح تنظيم الدولة الإسلامية مصداقية اكبر في تبنيه لرؤية طائفية للصراع الدائر في المنطقة، وذلك من خلال توفيرها لكافة أوجه الدعم العسكري والسياسي واللوجستي للنظام السوري، وإرسالها لمليشيات شيعية أفغانية وباكستانية للمشاركة في القتال بجانب قوات النظام السوري، بالإضافة لمشاركة حزب الله اللبناني، وقوات من الحرس الثوري الإيراني. وما تمارسه الميليشيات الشيعية المدعومة والموجهة من إيران من جرائم وفظائع اتجاه السنة في العراق. والتدخل الإيراني في اليمن من خلال دعم الحوثيين. كل ذلك سأهم في مد تنظيم الدولة بأعداد كبيرة من المقاتلين دفاعا عن الهوية السنية في كل من سوريا والعراق واليمن.

كذلك يمكن تلمس الازدواجية في سياسات بعض الدول المؤثرة على الصعيد الإقليمي والدولي، بالنظر الى موقفها من الموجة الثانية للثورة المصرية، حيث برز الموقف الأمريكي والأوروبي متحفظا على تأييد ثورة 30 يونيو وسقوط حكم جماعة الإخوان المسلمين، ومر بعدة مراحل من التطور ليقبل على مضض بحكم الأمر الواقع فيما بعد. وإقليميا برز واضحا الموقف القطري والتركي المعارض والمعادي أحيانا ثورة 30 يونيو، هذا في الوقت الذي وقفت فيه السعودية والإمارات والكويت والبحرين والأردن موقفا مؤيدا وداعما بقوة لها (**نسيرة. هاني، 2015**، www.aawsat.com). وقد ارتبط هذا الموقف المعارض لثورة 30 يونيو ارتباطا وثيقا في تصاعد أعمال العنف الذي قادته جماعة الإخوان المسلمين، وشكل حاضنة لتصاعد نشاط الجماعات الجهادية وتزايد الهجمات المسلحة التي قامت بها ضد قوات الآمن والشرطة.

ثالثا: تناقضات التحالف الدولي ضد الإرهاب

يعتبر تناقض وتباين الرؤى والمصالح بين أطراف التحالف الرئيسية بمثابة الأزمة الأبرز والأكثر تعقيدا بين مجموع الأزمات التي يعاني منها هذا التحالف، خاصة في تقييم تلك الأطراف للتهديد الذي يمثله تنظيم الدولة وللأولويات الخاصة بالصراع في المنطقة، فمثلا ظلت تركيا تطالب بإقامة منطقة عازلة على الحدود مع سوريا تديرها المعارضة السورية المعتدلة، وهذا ما رفضته الولايات المتحدة خشية من أن تتحول المنطقة العازلة الى ملاذ آمن لجماعات جهادية أخرى يُعتقد بان لديها علاقات مع الأتراك مثل جبهة النصرة. كما طالبت تركيا ودول إقليمية أخرى مثل السعودية وقطر بان يكون إسقاط النظام السوري ضمن أهداف التحالف، وهذا ما ترفضه الولايات المتحدة، ولهذا جاء تردد تركيا وإحجامها عن القيام بدور فعال في التحالف بالرغم من مشاركتها فيه. هذا في الوقت الذي شاركت فيه

كل من الإمارات والسعودية والأردن بضربات جوية ضد مواقع التنظيم، إلا أن تلك المشاركة كانت محدودة، ولا تعكس اتفاقا سياسيا مع الولايات المتحدة بخصوص تسوية الصراع، خاصة بعد ان انشغلت السعودية ومعها دول الخليج في الحرب على الحوثيين في اليمن (**حسن. حارث، 2015، ص37**).

ومن أوجه التباين الأخرى، هو امتناع مصر عن المشاركة العسكرية، واقتصار دورها على البعد الاستخباري، مطالبة بان تكون المواجهة شاملة للإرهاب في كل مكان لوجود ارتباطات عضوية بين الجماعات المصنفة إرهابية في المنطقة، خاصة وأنها تعاني من فعل وعنف تلك الجماعات تحديدا في سيناء، وفي السياق فإنها تتهم قطر وتركيا العضوين في التحالف بانتهاج سياسة عدائية ضد مصر. كما استُبعدت إيران من التحالف لعدم إثارة حساسية دول الخليج (**الدسوقي. أبو بكر، 2015، ص80**). ونظرا لتعاظم دورها ونفوذها في المنطقة وتناقض إستراتيجيتها، جاء دورها معرقلا ومعوقا لإستراتيجية التحالف.

كما برز التناقض والتباين في تصنيف الجماعات الإرهابية التي من المفترض أن يتم استهدافها الى جانب تنظيم الدولة في سوريا، ففي حين استهدفت الضربات الجوية الأمريكية بعض مواقع جبهة النصرة – الموالية لتنظيم القاعدة، فان هناك اعتقادا سائدا بان الجبهة تحظى بشكل من أشكال الدعم من بعض أطراف التحالف، التي ترى انه بالإمكان إعادة تأهيلها ودمج بعض عناصرها في المعارضة السورية. وهذا ينطبق أيضا على الخلاف بين الولايات المتحدة وبعض أطراف التحالف حول تحديد طبيعة "المعارضة السورية المعتدلة" التي من المفترض أن تحظى بدعم التحالف عسكريا، حيث تتخوف أن يصل هذا الدعم لفصائل تصنفها الإدارة الأمريكية كتنظيمات إرهابية مثل جبهة النصرة، خاصة بعد فشل أول عملية نفذتها على صعيد إعداد مجموعات عسكرية من مقاتلي المعارضة للمشاركة في القتال، حين قامت جبهة النصرة بخطف قائد المجموعة، وعدد من عناصرها والاستيلاء على سلاحها (**حسن. حارث، 2015، ص37**).

وتواجه الولايات المتحدة مشكلة أخرى ذات علاقة بدعم المجموعات المحلية التي يُعول عليها في محاربة تنظيم الدولة في العراق، من ناحية الدعم الذي تحظى به "ميليشيات الحشد الشعبي الشيعية" التي مارست سلوكا مشابها لسلوك داعش ضد العراقيين السنة في شمال العراق. في حين ترفض الحكومة العراقية تسليح العشائر السنية التي لعبت دورا بارزا في الحد من قدرات وتوسع تنظيم الدولة

عام 2008، مما يسمح للتنظيم بالاحتفاظ بالحاضنة السنية (**عباس ناجي. محمد، 14-9-2015**، www.acrseg.org).

لم يمنع استبعاد التحالف لقوى دولية مثل روسيا والصين، وقوى إقليمية مثل إيران، من أن تقوم هذه الدول ومن منطلق الحفاظ على مصالحها ونفوذها في المنطقة بالمشاركة في الصراع الدائر، حيث جاء التدخل العسكري الروسي تحت بند مواجهة التنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم الدولة، بناء على طلب الحكومة السورية وبالتفاهم والتنسيق مع إيران، وبتأييد ودعم الصين. وفي هذا السياق باشرت القوات الروسية بتوجيه ضربات جوية ضد معاقل تنظيم الدولة وجبهة النصرة وجماعات أخرى تصنفها روسيا بالإرهابية وتصنفها أطراف أخرى بالمعتدلة مثل جيش الإسلام. وقد سأهم هذا التدخل في الحد من دور قوى إقليمية في سوريا مثل تركيا وقطر والسعودية، كما عزز من قدرة النظام السوري على الصمود، مما يتناقض مع إستراتيجية تلك الدول التي ربطت بين إسقاط النظام السوري ومحاربة تنظيم الدولة. كما أن التدخل الروسي أصبح عائقا كبيرا أمام أي تدخل بري في سوريا.

إذا ومن خلال ما سبق يمكن تبين حجم الفرص التي تهيؤها التناقضات والتجاذبات الدولية والإقليمية، للجماعات الجهادية وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية ، والتي تجد فيها منفذا للحفاظ على نفسها، وتمدها بأسباب ومقومات الصمود، والقدرة على امتصاص الضربات والانتكاسات التي تتعرض لها. كما تلقى بظلال من الشك على قدرة التحالف الدولي في تحقيق انتصار حاسم على هذه الجماعات، والقضاء على الخطر والتهديد الذي تشكله على الآمن والسلم الدوليين.

المبحث الرابع: قراءة استشرافية حول مستقبل الجماعات الجهادية

إن الخروج بقراءة موضوعية حول مستقبل الجماعات الجهادية، يستدعي أولا إلقاء نظرة شاملة على تاريخها ومسار تطورها، وإطارها المفاهيمي والتطبيقي، وهذا ما تم تناوله سابقاً، كما يستدعي دراسة العديد من المرتبطة ارتباطا وثيقا بهذه الظاهرة التي ترسخت في المنطقة العربية بأخطر صورها وأقوى مراحلها، ومن ضمن هذه المحاور دراسة موازين القوى التي تشكل عناصر المعادلة في مواجهة هذه الظاهرة، وليس المقصود هنا موازين القوة العسكرية وحسب، وإنما المقصود هو جميع العناصر المتوفرة في البيئة المحلية والإقليمية والدولية والتي تشكل بمجملها الطرف المقابل والنقيض والتي يُعتبر "التحالف الدولي ضد الإرهاب" ابرز تجلياتها، وذلك بالمقارنة مع ما تمتلكه هذه الجماعات من مقومات وإمكانيات تحدد مدى قدرتها على الصمود والبقاء في مواجهة الطرف المقابل. كما تستدعي دراسة الخطط والبرامج والأساليب المتبعة، ومدى نجاعتها، استنادا الى دراسة مدى التوافق والتكامل بين مجمل العناصر التي تشكل المحور أو الجهة التي أخذت على عاتقها مواجهة هذه الظاهرة ومخاطرها.

أولاً: الجماعات الجهادية

بات تنظيم الدولة الإسلامية بصفته العنوان الأبرز بين الجماعات الجهادية الأخرى، وكونه أوسعها انتشاراً، وأكثرها تأثيرا، وبما يمتلكه من مقومات وقدرات، الهدف المركزي للتحالف الدولي الذي تم الإعلان عنه في سبتمبر 2014 بقيادة الولايات المتحدة. وقد جاء هذا التحالف بعد فترة من التردد والإرباك الذي اتسمت به سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها اتجاه الأزمات في المنطقة، وتحديدا أزمة تصاعد الجماعات الجهادية وعلى رأسها تنظيم الدولة. إذ لم يعد تنظيم الدولة من وجهة نظرهم مجرد تنظيم عراقي محلي يعاني من أزمة بنيوية تتمثل بعدم تقبل المجتمع السني للتعايش مع أيدلوجيته الدينية المتشددة كما كانت عليه الحال بعد العام 2008 **(أبو هنية. حسن، وأبو رمان. محمد، 2015، ص221)**.

فقد أصبح يمتلك الآن قدرات عسكرية وبشرية، وخبرات قتالية وإدارية، الأمر الذي مكنه من السيطرة الجغرافية على مناطق شاسعة من العراق وسوريا وما تحتويه من ثروات طبيعية، بما يضمن له اكتفاء ذاتيا من الموارد المالية، هذا بالإضافة الى ما تمتع به من قدرات على إقامة نظام حكم في أماكن

سيطرته وفق رؤيته الأيدلوجية. والأهم من ذلك كله هو قدرته على استثمار التباين والاختلاف في السياسات الإقليمية والدولية وتضارب مصالح الدول، وتوظيفها بما يخدم إستراتيجيته ومصالحه. وأحد أوجه هذا الاستثمار هو إدراكه لرغبة العديد من دول الإقليم في إسقاط نظام الرئيس الأسد ومنها تركيا، حيث يستثمر التسهيلات التركية على الحدود في استقدام مقاتلين جدد، كذلك فانه يعمل على استثمار تصاعد التوتر الطائفي بين إيران ودول الخليج في الترويج لرؤيته الطائفية وإكسابها مزيدا من المصداقية. هذا في الوقت الذي حظي فيه بحاضنة مجتمعية ناجمة عن تفشي الطائفية والفوضى وحالة الفراغ السياسي الكبير في المنظومة الرسمية العربية.

ليس مستغربا أن يكون تنظيم الدولة هو الهدف الرئيسي والمركزي للتحالف الدولي ضد الإرهاب، وهذا لا يعني أن الجماعات الأخرى مستثناة من قائمة أهداف التحالف، أو أنها لا تشكل خطرا كما هو حال تنظيم القاعدة مثلا، لكن ومن خلال قراءة خارطة انتشار تلك الجماعات وبنيتها ومرجعياتها التنظيمية، يتبين أن الغالبية العظمى من الجماعات التي تنتمي للتيار السلفي الجهادي منقسمة ما بين تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة أو تدور في فلك احدهما، وان كانت الموازين تميل لصالح تنظيم الدولة بقدر كبير، بعد أن تمكن من جذب الغالبية العظمى من الجماعات الجهادية المنتشرة في الجيوب المؤثرة في عدة دول في المنطقة (العراق، سوريا، ليبيا، تونس، سيناء في مصر، واليمن) نتيجة عوامل القوة التي يمتلكها.

بالإضافة لما سبق ذكره من مقومات وقدرات تتمتع بها الجماعات الجهادية وعلى رأسها تنظيم الدولة، فقد برزت بعض المظاهر المرتبطة بخارطة انتشارها واتساع دائرة فعلها، عززت من قدراتها وزادت من درجة خطورة فعلها ونشاطها، ومن أهم هذه المظاهر:

1- الأحزمة الجهادية:

حيث توجد العديد من الجماعات الجهادية في مناطق الحدود الرخوة والتي باتت تشكل أحد أهم محركات قوتها، حيث تتخذ منها مركزا لتوسيع نطاق عملياتها العابرة للحدود إلى عمق دول الإقليم، وتامين دعماً لوجستياً لبعضها البعض عبر تنقل السلاح والمقاتلين. كما هو الحال على الحدود السورية التركية، أو الحدود السورية العراقية، أو الحدود الليبية مع مصر ودول المغرب العربي. كما تعمل هذه الجماعات على استثمار رخاوة الحدود في تنشيط عناصر التجارة الغير شرعية، حيث تجارة البترول

والسلاح والآثار والسلع والبضائع والرهائن والأعضاء البشرية، التي تخدم اقتصاديات الفعل الجهادي، مما سمح بتبلور هيكل تمويلي ذاتي لبعض هذه الجماعات ومنها تنظيم الدولة وفروع تنظـــيم القاعـــدة (**عبد القادر خليل. محمد**، 2015-6-4، www.democracy.ahram.org).

2- أزمات ذات أبعاد دولية

أدت سيطرة الجماعات الجهادية على بعض المدن في ليبيا وخاصة الساحلية منها، الى ارتفاع منسوب خطر عملياتها وفعلها، بعد أن كانت هذه السيطرة مدخلا لتفجر أزمات ذات أبعاد دولية، فقد أدت سيطرة تنظيم الدولة على مدينة سرت الساحلية الى ارتفاع منسوب الهجرة غير الشرعية الى أوروبا، بحكم قربها من السواحل الأوروبية، الأمر الذي فجر أزمة أخلاقية في وجه أوروبا تمثلت بآليات استيعاب الأعداد الضخمة من اللاجئين، كما عززت مخاوفها من استغلال الجماعات الجهادية لقضية الهجرة في تسلل مقاتليها والقيام بعمليات إرهابية داخلها (**نصر الدين. ابراهيم وآخرون،2014. ص189**). كما تصاعد القلق بعد سيطرة الجماعات الجهادية على بعض المدن في جنوب اليمن، والتي تشكل تهديدا للملاحة البحرية في واحد من أهم الممرات المائية الدولية وهو مضيق باب المندب. ناهيك عما تمثله أزمة اللاجئين السوريين من ضغط أخلاقي وامني وسياسي على معظم الدول الأوروبية.

3- المقاتلون الأجانب:

ترتبط ظاهرة المقاتلين الأجانب في صفوف الجماعات الجهادية ببروز نمط من الإرهاب متعدد الجنسيات والثقافات واللغات، وتعتبر هذه الظاهرة من اخطر ارتدادات تعاظم الجماعات الجهادية على المستويين الإقليمي والدولي، نسبة لحجم انتشارها وتضخمها، وبالنظر الى الإحصائيات الصادرة عن مؤسسات دولية، وتقارير بحثية استخباراتية يمكن تقدير حجم الكارثة التي قد تسببها هذه الظاهرة على المدى المنظور والاستراتيجي.

فقد أشارت تلك التقارير الى أن عدد المقاتلين الأجانب ممن انضموا إلى الجماعات الجهادية للقتال في العراق وسوريا وليبيا قد تضاعف مقارنة بسنوات سابقة، ففي حين بلغ عددهم 12 ألف مقاتـــل عـــام 2014، فقد تضاعف ليصل بين 27 ألف الى 31 ألف مقاتل في عام 2015، كانوا قد قـــدموا مـــن حوالي 86 دولة. من بين هؤلاء حوالي 5 آلاف مـــن الـــدول الأوروبيـــة، و4700 آخـــرون مـــن

الجمهوريات السوفيتية السابقة، ومن دول أمريكا الشمالية 280 شخص تقريبا، ومن دول البلقان 875، ودول المغرب العربي 8000، ومن دول الشرق الأوسط 8240، ومن دول جنوب شرق أسيا 900. كما أشارت تلك التقارير أن ما بين 20 الى 30% من المقاتلين الأجانب عادوا إلى بلدانهم الأصـــلية لتنفيذ هجمات لصالح التنظيم، الأمر الذي خلق تحديات كبيرة لأجهزة الآمـــن المحليـــة (**تزايـــد أعـــداد المقاتلين الأجانب في التنظيمات الإرهابية. 8-12-2015**، www.skynewsarabia.com)

ويُظهر تزايد أعداد المقاتلين الأجانب مدى ضآلة الجهود التي تبذلها البلدان في جميع أنحاء العالم من أجل وقف هذه الظاهرة، وتبرز في هذا السياق مسألة التجنيد الالكتروني التي تقوم بها الجماعات الجهادية لمقاتلين جدد من الدول الغربية والتي تتم في معظمها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت، وهذا أمر تواجه فيه الدول المتضررة صعوبة كبيرة في السيطرة عليه، وهو ما يبرز احد ركائز قوة الجماعات الجهادية وتفوقها خاصة تنظيم الدولة.

وفي إطار هذه الظاهرة، تبرز ظاهرة أخرى أكثر خطرا، وتشكل مصدر قلق للعديد من أجهزة الآمن العالمية، وهي ما يعرف ب "الذئاب المنفردة"، والتي تعني أن منفّذي الهجمات المسلحة يعملون بشكل فردي ومن دون الارتباط بالضرورة بنظام إمرة تسلسلي، أو يشكلون خلايا محدودة العدد تكون في حالة كمون، وعادة ما يكون أفرادها غير معروفين لأجهزة الآمن، ويترك لها الحرية في المبادرة والتنفيذ، مما يجعل من المستحيل على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية أن تكشفها. وبالتالي تكون عملياتها اشد فتكا خاصة من ناحية الخسائر البشرية (**الذئاب المنفردة، 2015**، www.albawaba.com). ومن هنا حذرت العديد من التقارير الاستخباراتية من أنه حتى لو انهار تنظيم الدولة الإسلامية تدريجيا، إلا أنه سيكون قادرا على التأثير على معتنقي أيديولوجيته، الذين يحملون وصف الذئاب المنفردة، وفي هذه الحالة سيصبح التنظيم أكثر خطورة وأكثر شراسة ((**تزايد أعداد المقاتلين الأجانب في التنظيمات الإرهابية. 8-12-2015**، www.skynewsarabia.com).

يواجه تنظيم الدولة العديد من المخاطر التي تهدد قدرته في الحفاظ على ما حققه من مكتسبات وانجازات، إذ لا يقتصر الأمر على مواجهة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فهو يواجه مخاطر محلية عديدة، أهمها الإجراءات الأمنية والعسكرية التي تتخذها كل دولة على حدة لمحاربته والحد من نفوذه. كما ان إستراتيجيته ضد الآخر من قوى وفصائل بما فيها الإسلامية وحتى

الجهادية، بالإضافة الى المذاهب والأديان الأخرى، ناهيك عن تزايد استياء السكان المحليين في المناطق الخاضعة لسيطرته ، بمجملها أدت الى اتساع دائرة أعدائه، هذا في الوقت الذي يتصاعد دور للمؤسسات الدينية الرسمية، ومشايخ التيار السلفي التقليدي في مواجهة أفكار هذه الجماعات.

وبالرغم من تعدد المخاطر التي تواجهها هذه الجماعات، وتوفر العديد من الثغرات التي يمكن الولوج منها لمحاربتها، إلا أن ذلك يبقى في الإطار النظري إذا لم يتم استثمار جميع تلك المخاطر، وصياغتها ضمن رؤية إستراتيجية شاملة تحظى بتأييد ودعم الدول كافة. ومن هنا جاءت أهمية دراسة التحالف الدولي والإقليمي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية ، من حيث مكوناته، وأهدافه وتناقضاته، وفرص نجاحه وفشله.

ثانيا: التحالف الدولي والإقليمي لمحاربة تنظيم الدولة

إن سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على مدينة الموصل في يونيو 2014، والتي جاءت بعد سيطرته على عدة مدن في سورية، وقيامه بهدم الحدود بين البلدين وإعلان دولة الخلافة الإسلامية ، ومن ثم تمدده الى مدن عراقية أخرى، والتهديد بالوصول الى بغداد والزحف نحو أربيل الكردية، بالإضافة الى سيطرته على العديد من حقول النفط والغاز الإستراتيجية، وارتكابه للعديد من المجازر ضد أتباع الديانات والمذاهب الأخرى، كانت بمجملها تطورات اكبر من أن يجري تجاهلها. وعليه بدأت الإدارة الأمريكية تنظر الى تنظيم الدولة بوصفه تهديدا جديا يتطلب استجابة خاصة، وقد تطورت تلك الاستجابة في سياق ما عرف ب "مبدأ أوباما"، والذي يحدد مستوى الاستجابة العسكرية وطبيعتها بحسب مستوى التهديد للمصالح الأمريكية، وعليه أعلن الرئيس أوباما في أغسطس 2014، انه أمر بتوجيه ضربات جوية محدودة لمقاتلي تنظيم الدولة، وأضاف في نفس الوقت قائلاً "إنني كقائد عام للقوات المسلحة لن اسمح بجر الولايات المتحدة الى حرب أخرى في العراق" **(حسن. حارث، 2015، ص36)**

استندت الاستجابة العسكرية الأمريكية لصعود تهديد تنظيم الدولة الى ثلاثة محاور رئيسية هي (**المصدر نفسه ص37**):

1- إقامة تحالف عسكري دولي وإقليمي لغرض مواجهة التنظيم، يعكس مفهوم أوباما عن العمل الجماعي، وضرورة أن يتحمل الشركاء مسؤولياتهم.
2- الاعتماد على التدخل العسكري المحدود الذي يقوم على الضربات الجوية والنشاط الاستخباري، والعمليات الخاصة المحدودة، وتجنب التدخل البري الواسع.
3- تسليح القوات الحليفة وتدريبها وإسنادها، مثل الجيش العراقي، وقوات البشمركة الكردية، والمعارضة السورية المعتدلة.

هذه الرؤية هي التي أصبحت تحكم إستراتيجية عمل قوات التحالف، وبناء عليها أعلنت 60 دولة تقريبا عن مشاركتها فيه وان اختلف صيغة هذه المشاركة، فهناك دول تقوم بتنفيذ اعمال عسكرية من خلال الضربات الجوية، وأخري تقدم دعما لوجستيا واستخباريا، أو شحنات أسلحة، أو تكتفي بتقديم دعم مالي، فيما اقتصرت مشاركة دول أخرى على أعمال الإغاثة الإنسانية فقط. ومنها من تدخل في العراق وسوريا، وأخرى اكتفت بسوريا فقط، أو بالعراق فقط، وتنوعت أيضا أشكال التدخل. ومن جانب آخر فقد عملت الولايات المتحدة وحلفائها على استبعاد قوى دولية وإقليمية مؤثرة من المشاركة في التحالف لتباين واختلاف استراتيجياتها مثل روسيا والصين وإيران (**الدسوقي. أبو بكر، 2015، ص80**)

بعد ثمانية أشهر من بدء الضربات التي وجهها التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة، لم يسهم ذلك في تقليص قوة التنظيم أو منعه من التمدد الى مناطق جديدة، بدليل سيطرته في مايو 2015 على مدينة الرمادي العراقية، كما تمكن من تحجيم آثار الضربات الجوية والتخفيف من حجم الأضرار التي تسببت بها، واستطاع أن يحافظ على صلابة مقاتليه، وتماسكه الداخلي، كما تمكن من الحفاظ على الأماكن والمدن التي خضعت لسيطرته من قبل (**عباس ناجي. محمد، 14-9-2015**، www.acrseg.org). هذا التقييم لمستوى نجاح التحالف والذي يشمل الفترة الزمنية الممتدة لأكثر من سنة ابتداء من تاريخ بدء الضربات وحتى نهاية العام 2015، يشير الى تدني مستوى فعالية التحالف،

وفي هذا السياق يمكن الإشارة الى العديد من الأزمات المتداخلة والمعقدة التي يعاني منها التحـــالف، والتي قد تكون كافية لتوفير مقومات فشله أوالحد من فعاليته، ومن ابرز هذه الأزمات:

1- غياب رؤية إستراتيجية شاملة

يعاني التحالف من وجود خلل في بنيته وفي هيكل ومهام قواته، إذ ليس له هيكل تنظيمي واضح، أو قوات معروفة، بالرغم من تعيين جنرال أمريكي قائدا لقوات التحالف، فانه لا يقوم إلا بدور المنسق بين الدول المشاركة فيه. كما أن هناك خللا بالمهام، إذ لا يوجد ما يلزم أطراف التحالف بتقديم دعم ما، حيث تقوم كل دولة باختيار طبيعة دورها ومشاركتها في التحالف. كما ان إستراتيجية التحالف اقتصرت على مواجهة تنظيم الدولة في سوريا والعراق. وهذا يعني عدم وجود إستراتيجية شاملة، بهدف مواجهة الجماعات الجهادية ككتلة واحدة دون تجزئة **(أبو بكر الدسوقي، مصدر سابق، ص80)**. ناهيك عن غياب رؤية متكاملة لمحاربة فكر وأيدلوجية هذه الجماعات ودحضها، وهو الأهم لإلحاق الهزيمة بها.

2- تجزئة الإستراتيجية العسكرية:

ان اقتصار الجهد العسكري لقوات التحالف حتى الآن على الضربات الجوية، وبالرغم من الخسائر الضخمة التي أوقعتها في صفوف التنظيم، إلا أنها لن تكون حاسمة بدون تدخل قوات برية في القضاء عليه، أو بالحد الأدنى إنهاكه وإضعافه وتشتيته. وما يزيد من تعقيد هذه المسالة هو سياسة الرئيس الأمريكي أوباما بعدم إرسال قوات خارج بلاده، ورفض الغالبية العظمى من الأطراف المشاركة بقوات برية خشية من ارتفاع فاتورة الخسائر البشرية.

هذا في الوقت الذي تواجه إستراتيجية التحالف بالعمل على تدريب وتأهيل السنة في العراق وسورية صعوبات وتعقيدات سياسية وفنية، فالحرس الوطني العراقي المزمع تأسيسه وتطويره يحتاج لسنوات كي يكون قادرا على المواجهة، كما تواجه عملية تسليح العشائر السنية رفضا من الحكومات العراقية ومن قوى سياسية شيعية مؤثرة. في حين أن الجيش السوري الحر ما يزال ضعيفا، كما يحول استمرار الخلافات بين الفصائل السورية المسلحة التي تصنف بالمعتدلة دون اتخاذ قرارات حاسمة

بدعمها (**أبو هنية. حسن، وأبو رمان. محمد، 2015، ص228**). هذا بالإضافة الى رفض الحكومة السورية لأي تدخل بري في أراضيها، وهو ما يلقى الدعم والتأييد من حلفائها روسيا والصين وإيران.

ثالثا: مواجهة الجماعات الجهادية – بين النجاح والفشل

في ظل هذا المشهد، وما يحتويه من تناقضات، واستراتيجيات قاصرة ومجزئة، وبرامج عمل غير متجانسة، وأزمات سياسية معقدة، يمكن القول أننا أمام تحالف مأزوم، وفي حال استمرار الوضع على ما هو عليه، فان الانتصار على الجماعات الجهادية وفي مقدمتها تنظيم الدولة، وإلحاق هزيمة ساحقة بها والقضاء عليها، أمر يكاد يكون مستحيلا، وهنا لا نقصد تحقيق انتصارات جزئية هنا أوهناك، إذ انه وبالرغم من مجموع الأزمات التي يعاني منها التحالف، الا انه حقق العديد من الانجازات أهمها وقف تمدد وتوسع التنظيم، وإيقاع خسائر ضخمة في صفوف مقاتليه وقياداته، وموارده المالية. وتبقى قدرة التحالف في تحقيق انتصار حاسم على تنظيم الدولة والجماعات الأخرى، مرهونة بمدى استجابة القوى الرئيسية والفاعلة فيه إيجابا مع العديد من المحددات أهمها:

أولا: محددات ذات علاقة بتحقيق انتصار عسكري على تنظيم الدولة، والقضاء على مقومات صموده، وتحجيم قدرته على القيام بعمليات عسكرية كبرى، أي حرمانه من مراكز الثقل والملاذات الآمنة.

1. العمل على تدعيم القوى المحلية على الأرض، والتي تشكل الضد النوعي في مواجهة تنظيم الدولة تحديدا العشائر السنية في العراق، وهذا يستدعي طمأنة المكون السني وإيجاد سبل وآليات تضمن وتكفل دمجه في مؤسسات وهياكل الدولة خاصة الجيش والمؤسسة الأمنية ، وهذا من شأنه فك الارتباط بين التنظيم والقضية السنية، وبالتالي فقدان التنظيم لواحدة من أهم نقاط قوته. وفي هذا السياق يمكن استحضار تجربة الصحوات عام 2007 وما حققته من نجاحات، وما واكبها في الوقت نفسه من غياب لإستراتيجية مستدامة في الحفاظ على المكاسب التي تحققت.
2. وضع إستراتيجية عسكرية وأمنية شاملة، بحيث لا تقتصر مهمة التحالف على مواجهة تنظيم الدولة في العراق وسوريا فقط، وإنما تشمل كافة أماكن تواجد التنظيم وانتشاره، خاصة بعد ان تعددت مراكز ثقله كما في ليبيا وسيناء في مصر. ومن جانب آخر لابد وان تشمل الإستراتيجية العسكرية مواجهة تنظيم الدولة على الأرض، وهذا ما سيؤدى الى حسم المعركة وحرمان التنظيم من القدرة على الاحتواء والتأقلم، والاختفاء في المدن وبين السكان. وبالتالي فان المواجهة على الأرض من

خلال قوى محلية تعطى نتائج أفضل من استخدام قوات أجنبية، خاصة وان تدخلها قد يعطي طابعاً آخر للصراع في ظل التشكيك بالنوايا الأمريكية والغربية.

3. وضع معايير واضحة ومحددة في تصنيف الجماعات الإرهابية، وهذا من شأنه تقليل حجم الخلافات بين الأطراف المشاركة في التحالف، ويضع تبعات قانونية وسياسية على الدول التي تدعم بعض الجماعات التي لم تُحسم مسألة تصنيفها، كما يقلل من حجم التحالفات بين الجماعات الجهادية مع جماعات أخرى وتحديداً الإسلامية منها. كما يستدعي هذا الأمر إعادة النظر في بقاء بعض الجماعات الشيعية التي تقاتل في سوريا والعراق على أسس طائفية خارج التصنيف كجماعات إرهابية، حتى بدا الأمر وكان التطرف والإرهاب هو حالة سنية فقط.

ثانيا: محددات ذات علاقة بمعالجة الأسباب والمقومات التي توفر المناخات المناسبة لنمو وترعرع الجماعات الجهادية، ووضع آليات من شانها القضاء عليها واجتثاثها من جذورها، وعدم الاكتفاء بتحقيق انتصار عسكري حاسم، الذي لا يشكل ضمانة لعدم انبعاثها من جديد، وإثارة موجة أخرى من العنف والفوضى حتى لو بعد حين. وهذا يستدعي العمل على:

1- إيجاد حلول لازمات المنطقة بالتوازي في سوريا وليبيا واليمن، وهي أزمات مترابطة عضويا فيما بينها، وذلك من خلال التوصل لمقاربات جديدة واقعية، تعتمد التدرج في الأولويات، وصولا لإعادة هيكلة النظام السياسي في تلك الدول بمشاركة ومساهمة جميع المكونات والفرقاء، وضمان مصالح القوى الإقليمية والدولية ذات العلاقة. مما يستدعى التخلي عن وضع شروط واستراتيجيات تجاوزتها تطورات الأوضاع وتغير الظروف وموازين القوى، مثل التمسك برحيل الرئيس الأسد كمدخل لنجاح الحل السياسي في سوريا، خاصة وان العمل على هذا الخيار من شانه أن يفجر حربا إقليمية في المنطقة (**أبو بكر الدسوقي. مصدر سابق، ص81**).

2- إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، والتي تعتبر نموذجا لازدواجية المعايير الدولية، ومدخلا للتحريض على الولايات المتحدة والغرب، وحافزاً للشباب المسلم للالتحاق بالجماعات الجهادية (التي ترفع راية الجهاد من اجل تحرير فلسطين من اليهود). كما ان استمرار الاحتلال الإسرائيلي يشكل احد المنافذ المهمة لتلك الجماعات لإضفاء الشرعية على نفسها، وكسب مزيدا من الأنصار

والمؤيدين، من خلال منح القضية الفلسطينية ركنا أساسياً في منظومتها الفكرية، وإستراتيجيتها الإعلامية. وبالتالي فان أي جهود تبذل في مواجهة الإرهاب ومهما حققت من نتائج، لن تكون قادرة على اجتثاث هذه الجماعات دون حل القضية الفلسطينية.

3- مواجهة ومحاربة البنية الفكرية للجماعات الجهادية، فالاقتصار على الخيار العسكري وحده، لن يكون كافيا في القضاء عليها واجتثاث جذورها، إذ أن هناك حاجة ملحة لوضع آليات وخطط قادرة على مواجهة الفكر المتطرف لهذه الجماعات ونسف أسسه وركائزه. وتعتبر تجربة التحالف الدولي بعد هجمات 11 سبتمبر في محاربة تنظيم القاعدة نموذج لفشل الولايات المتحدة وحلفائها في هزيمة التنظيم والجماعات التي تدور في فلكه، حين جرى التركيز على هزيمة التنظيم عسكريا في غياب لأي رؤية متكاملة حول هزيمته أيدلوجياً، ومواجهة الظروف التي تمنح جاذبية لعقيدته في الوسط الإسلامي خاصة بين فئة الشباب، مما منح تنظيم القاعدة القدرة على إعادة تفعيل منظومته الجهادية. وللاستفادة من فشل تلك التجربة فان مواجهة الفكر المتطرف لهذه الجماعات يستدعي العمل على:

أ. تعزيز دور المؤسسات الدينية ذات الثقل في المنطقة العربية مثل مؤسسة الأزهر، وهيئة كبار العلماء في السعودية وغيرهما، للعمل على مواجهة الفكر المتطرف لهذه الجماعات، على أن يتم إعادة هيكلة هذه المؤسسات بعيداً عن الشكل التقليدي في ممارسة دورها، ومنحها الشخصية الاعتبارية وفك الارتباط العضوي بينها وبين السلطة التنفيذية، لإكسابها مزيداً من المصداقية مما يمنحها قدرة أكبر على التأثير في المجتمعات الإسلامية . هذا بالإضافة الى العمل على فتح المجال أمام دعاة التجديد الديني، وإعادة صياغة دور المؤسسات الدينية مثل المساجد والجمعيات الخيرية، ولجان الزكاة وغيرها بما يتناسب مع آليات وطرق ووسائل تجديد الخطاب الديني، وتجنيب استثمارها من قبل دعاة التطرف والتشدد.

ب. إعادة النظر في المنظومة التربوية والتعليمية ذات العلاقة بالموضوع الديني، وحصر العلوم الدينية والشرعية في المؤسسات التعليمية الرسمية كالمدارس والمعاهد والجامعات، وإخضاع المنهاج الديني وما يتبعه من تفسيرات للقرآن والسنة إلى لجان مختصة، وفرض رقابة مشددة على من يناط بهم تدريس العلوم الدينية والشرعية، بما يضمن عدم تسلل الأفكار المتشددة

والمتطرفة للأجيال القادمة. وفي نفس الوقت لابد وان تشمل المنظومة التعليمية ما يعزز من إعلاء شأن مفاهيم المواطنة والتسامح والاعتراف بالآخر واحترامه والتعايش معه.

ت. دراسة تجارب الدول التي عانت من عنف وإرهاب الجماعات الجهادية في المنطقة العربية، والاستفادة منها بعد إعادة تقييمها وتطويرها، خاصة من ناحية مقارباتها في مواجهة الرؤية الأيدلوجية والفكرية لهذه الجماعات، وفي هذا السياق يمكن الإشارة للتجربة الجزائرية التي أفضت الى ميثاق السلم والمصالحة بعد عشر سنوات من العنف والإرهاب فيما عرف بالعشرية السوداء. وكذلك دراسة التجربتين المصرية والسعودية في مواجهة الفكر التكفيري، والتي حققت نجاحات عديدة عبر سياسة المراجعات في مصر، وبرنامج المناصحة في السعودية، وذلك بالرغم من بعض الانتكاسات التي شابت التجربتين، من حيث عودة العديد من عناصر وكوادر تلك الجماعات لاستئناف نشاطهم الجهادي من جديد بعد إعلان توبتهم وخضوعهم لبرامج المعالجة الفكرية، إلا ان ذلك لا ينفي أهمية دراستهما والبناء عليهما وتطويرهما.

ث. الضغط على الحركات والجماعات الإسلامية التي توصف بالمعتدلة وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، لإعادة صياغة منظومتها الفكرية والتربوية، بشكل يؤدي الى استبعاد كل ما يشير للتطرف في هذه المنظومة، وإصدار قوانين تضمن قبولها قولا وفعلا بالتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، والاعتراف بالآخر، ونبذ العنف والتطرف بكافة أشكاله وصوره، والأهم عدم توظيف الدين في خدمة السياسة. خاصة بعد أن تأكد على مدار العقود السابقة بوجود علاقات متداخلة ومتشابكة تصل حد التعاون والتعاضد بينها وبين الجماعات الجهادية، كما أن المنظومة الفكرية والتربوية لكليهما تكاد تكون متطابقة.

خلاصة القول إن تحقيق انتصار استراتيجي وساحق على الجماعات الجهادية وممثلها الأبرز تنظيم الدولة الإسلامية ، يتوقف على قدرة التحالف الدولي على تجاوز اشكالياته، وإزالة التناقض الحادث بين أطرافه، وإصلاح الخلل في هيكله، واعتماد إستراتيجية شاملة لا تقتصر على العمل العسكري والأمني فقط، وإنما تتضمن رؤية واضحة لمحاربة البنية الفكرية لهذه الجماعات ودحض أيدلوجيتها

التي تنشر التطرف والعنف. وحينها يمكن أن يلحق التحالف الهزيمة بهذه الجماعات وتفككها وتشرذمها، وتحجيم قدرتها على الفعل. إلا أن هذا الانتصار لن يضمن القضاء عليها واجتثاثها دون إيجاد حلول واقعية للأزمات السائدة في العديد من دول المنطقة مثل سوريا وليبيا واليمن، والعمل على احتواء تصاعد وتيرة الصراع الطائفي في المنطقة عبر معالجة المسالة السنية في العراق تحديدا. ورغم ذلك تبقى القضية الفلسطينية حجر الرحى في تحقيق انتصار استراتيجي وساحق يضمن القضاء على هذه الظاهرة وإنهائها إذا ما تم حل القضية الفلسطينية ومنح الفلسطينيون حقوقهم، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف. ودون ذلك ستبقى الجماعات الجهادية تطل برأسها بين الحين والآخر، وسيظل الفكر التكفير المتطرف حاضرا باسم القدس وفلسطين.

الخاتمة:

عكست هذه الدراسة عبر فصولها الأربعة محاولة لتقديم رؤية شاملة لمسألة محورية ومركزية ضمن الواقع العربي الراهن. وهي مسالة العلاقة بين تعاظم الجماعات السلفية الجهادية وتمددها وانتشارها، واتساع دائرة فعلها من جهة، و"ثورات الربيع العربي" التي اجتاحت المنطقة العربية في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011 ومآلاتها ومخرجاتها من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار ناقشت الدراسة الجماعات السلفية الجهادية، من حيث بنيتها الفكرية والمفاهيم المؤسسة لهذه البنية وتطبيقاتها الميدانية، ومن حيث نشأتها ومراحل تطورها. كما ناقشت الدراسة ثلاثة نماذج من الجماعات الجهادية تعبر عن تطور تلك المراحل، وهي: جماعة الجهاد المصرية، وتنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية . ومن خلال هذه النماذج بيَن الباحث العديد من التحولات والتغيرات والانقسامات التي مر بها التيار الجهادي، والتي تعددت أسبابها واختلفت نتائجها، فكان التحول من إستراتيجية مقاتلة العدو القريب الى مقاتلة العدو البعيد ثم الدمج بينهما، ومن المحلية الى العالمية، ومن العنف الى المراجعات الفكرية، ومن الاندماج الى التفكك وبالعكس، ومن التنظيم الى الدولة، مما دفع بظهور جماعات واختفاء أخري. إلا أن الثابت الوحيد هو قدرة هذه الجماعات على البقاء، واستمرار حضورها وفعلها عبر موجات متتالية من المد والجزر، تخضع في قوتها أو ضعفها لمؤثرات محلية وإقليمية ودولية.

وبعد دراسة العلاقة بين تعاظم الجماعات الجهادية، ومخرجات الثورات العربية، قدمت الدراسة رؤية استشرافية لمستقبل الجماعات الجهادية في المنطقة العربية بشكل عام، وتنظيم الدولة الإسلامية بوجه خاص بعد أن أصبح العنوان الأبرز في فضاء السلفية الجهادية. وفي سياق ذلك بينت الدراسة أسباب صعودها وتعاظمها، بعد أن شهدت تراجعا وانحسارا كبيرا خلال السنوات التي سبقت تلك الثورات. كما بينت السيناريوهات المحتملة لمستوى نجاح أو فشل التحالف الإقليمي– الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافه بالقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية وباقي الجماعات الجهادية.

وقد توصلت الدراسة الى العديد من الاستخلاصات أهمها:

- أن ثورات الربيع العربي باختلاف أنماطها وتعدد مساراتها وتباين مآلاتها، قد عبرت عن الثورة بمفهومها الواسع، وفق ما تضمنته آراء العديد من المفكرين والفلاسفة الذين تناولوا مفهوم الثورة بالدراسة والتحليل، بما في ذلك الفترة الانتقالية التي قد تشهد فوضى عارمة تهدد أركان الدولة بالانهيار، وتؤدي لحروب أهلية كما هو حال في سوريا وليبيا واليمن.
- أن ظهور الجماعات الجهادية بداية السبعينيات من القرن الماضي، شكل قطيعة مع الفكر الإسلامي الإصلاحي الذي تبلور مع نهاية القرن الثامن عشر، بعد أن تبنت مجموعة من الأفكار المتشددة التي تتنافي وتتعارض مع مجمل الأطروحات الإصلاحية التي تبنت المفهوم التدريجي والمنهج السلمي في تطبيق الشريعة الإسلامية والوصول لغاياتها وأهدافها.
- أن الجماعات الجهادية ولدت من رحم جماعات الإسلام السياسي وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، حيث يعتبر سيد قطب المؤسس الحقيقي للجماعات الجهادية المعاصرة، بعد أن شكلت أفكاره قطيعة معرفية مع الفكر الإصلاحي الإسلامي، وبدأت هذه الأفكار تأخذ منحى أكثر حدة على جيل كامل من الجهاديين في مصر والعالم العربي.
- أن مواقف وسياسات الحركات الإسلامية الفكرية والعملية ساهمت في إنكار العديد من المفكرين والمهتمين بالشأن الإسلامي لوجود اختلافات أو فروق جوهرية بين حركات إسلامية معتدلة وأخرى متطرفة، واعتبار أن الفارق بين هذين النمطين من الخطاب فارق في الدرجة لا في النوع، وانه لا يوجد اختلافا من حيث المنطلقات الفكرية أو الآليات بينهما، وأن الخلاف بين الاعتدال والتطرف هو خلاف في مجال تطبيق المبدأ لا حول المبدأ ذاته، وبذلك فإن الاختلاف ما بين الخطابين حول مسائل التكفير، والحاكمية، والنص هو اختلاف هامشي سطحي، وغاية الأمر أنه واضح معلن في خطاب المتطرفين، كامن خفي في خطاب المعتدلين.
- أن الجذور الفكرية للجماعات الجهادية ارتبطت بكتب وفتاوي ابن تيمية، ولكنها في تطبيقاتها العملية تعود لثلاثة مرجعيات رئيسية، ظهرت ونمت في بيئات فقهية مختلفة، وأنتجت مفاهيم شكلت الأساس في تبلور الفكر الجهادي، هذه البيئات تمثلت في السلفية المدرسية الوهابية التي تحولت إلى سلطة في الجزيرة العربية، والتي ولدت فيها عقيدة الولاء والبراء، والثانية هي البيئة التي ظهر فيها أبو الأعلى المودودي في الهند، وأنتجت مفهومي الجاهلية الجديدة والحاكمية الإلهية، أما الثالثة فهي

البيئة التي ظهر فيها سيد قطب، وأعاد إنتاج مفاهيم المودودي ووظفها كسلاح معرفي وعقائدي في مواجهة النظام الحاكم في مصر آنذاك.

- انه ومن خلال دراسة مراحل نشأة وتطور الجماعات الجهادية، يمكن القول أن العامل الأيدلوجي وان كان العامل الرئيسي في تبلور الفكر الجهادي، إلا أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الصعيد المحلي كانت العامل الحاسم في توفير مقومات التأطير الحركي لهذا الفكر وتوسعه وانتشاره. كما أن اقتصار مواجهة عنف هذه الجماعات على المعالجة الأمنية على الصعيد المحلي زاد من تصميمها على استكمال طريق العنف، وكذلك عززت محاولة استثمارها في مواجهة خصوم محليين من قبل الأنظمة من حضورها ونفوذها كما في مصر فترة السبعينيات، وفي اليمن فترة التسعينيات. أو دوليا كما تم توظيفها في مواجهة الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب في أفغانستان فترة الثمانينيات.
- أن التناقض والتباين في السياسات الإقليمية والدولية أحيانا، وتعارض المصالح أحياناً، والسياسات الأمريكية والغربية الخاطئة في المنطقة العربية أحيانا أخرى، منح الجماعات الجهادية في كثير من الأحيان فرصة للولوج من هذا الباب لإيجاد الملاذ الآمن وساحات للمواجهة، والحصول على الدعم بكافة أشكاله. أو لاستثماره وتوظيفه في إعادة إحياء نفسها ولملمة صفوفها، بعد أن تكون قد شهدت حالة من التراجع والتفكك. فقد وفر التواجد الأمريكي في الخليج العربي بعد غزو العراق للكويت عام 1990 الغطاء الأيدلوجي لعولمة الجهاد. كما وفرت السودان ملاذاً آمناً للجماعات الجهادية، وذلك في إطار سعي النظام الحاكم في ظل قيادة البشير– الترابي إلي لعب دور إقليمي ودولي فاعل من خلال ورقة الحركات الإسلامية .
- أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، كان بمثابة طوق النجاة للجماعات الجهادية وتنظيم القاعدة، حيث وجدت في العراق فرصة سانحة للملمة بقاياها، وإيجاد ملاذ امن وساحة مركزية جديدة لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن كان التيار الجهادي وعلى رأسه تنظيم القاعدة على شفا الانهيار التام، حين افرز هذا الاحتلال جماعات مقاومة تتبنى إستراتيجية القاعدة وتسير وفق منهجها، وكان أهمها جماعة التوحيد والجهاد بزعامة أبو مصعب الزرقاوي، والتي أسست للجيل الثاني من القاعدة وهو الجيل الأكثر وحشية ودموية من القاعدة، والذي عمل على تأجيج الصراع المذهبي والطائفي في العراق وفي المشرق العربي كله.

- أن ما يشهده التيار الجهادي من صراع بين تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية ترك آثارا عميقة على مجمل التيار الجهادي، خاصة وان هذا الخلاف لا يمكن إيعازه لأسباب شخصية أو تنظيمية بحته، وإنما يكمن بالأساس في فهم الأحكام الشرعية وتنزيلها، إذ أن تنظيم الدولة اعتمد التفسيرات الأشد في تنزيله للقواعد والأحكام الشرعية، وبالتالي اعتمد على إستراتيجية موغلة في العنف والتوحش، قادته الى إحياء سنن ماتت مثل السبي والجزية. وفي المقابل اعتمد تنظيم القاعدة سلسلة من المراجعات عمقت من الهوة بينه وبين تنظيم الدولة. وهو ما قاد الى تصاعد وتيرة الخلاف تدريجيا، وتحولها من الانفصال والقطيعة الى التنافس والصراع، وصولا الى انقسام التيار الجهادي الى فريقين يكفر ويخون كل منهما الآخر، وكل فريق يتبارى رموزه ومنظريه مع رموز ومنظري الفريق الآخر بالتنقيب في النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وسيرة السلف عما يدعم به موقفه ويدين به الفريق الآخر.
- أن نجاح الثورات في كل من تونس ومصر واليمن في إسقاط أنظمة الحكم فيها سلميا، خلق حالة من الإرباك وعدم التوازن في أوساط الجماعات الجهادية، بعد ان قدمت هذه الثورات نموذجا في آلية التغيير السياسي يتناقض تماما مع النموذج الذي تقدمه الجماعات الجهادية باعتماد العنف المسلح سبيلا وحيدا للتغيير. وهذا ما دفع العديد من رموزها وقياداتها ومنظريها لإصدار بيانات وخطابات قائمة على تقديم خطابا استقطابياً يتلائم مع طبيعة المرحلة ويسعى للتكيف معها، ومن ثم السعي للانخراط فيها وتوجيه دفتها بما يتوافق مع إستراتيجيتها، وهو ما كان عليه موقف تنظيم القاعدة.
- أن عسكرة الثورتين الليبية والسورية مبكرا وطول أمد الأزمة السورية، والأوضاع التي سادت المرحلة الانتقالية ما بعد سقوط الأنظمة في بلدان الربيع العربي الأخرى مثل اليمن ومصر وتونس، من حيث تفكك أو ضعف الدولة المركزية وتآكل مؤسساتها، وزيادة مساحة الحرية لدرجة الانفلات، وصعود الهويات الإثنية والطائفية، وانتشار الميليشيات المسلحة في بعضها، ساهمت بمجملها في إيجاد تربة خصبة تناسب وتلائم طبيعة الجماعات الجهادية، والتي وجدت فيها مدخلا للولوج منه لاستعادة حضورها ودورها وفعاليتها، بعد أن كانت قد شهدت تراجعا وانحسارا كبيرا خلال السنوات التي سبقت تلك الثورات، حتى بات تمددها وانتشارها السمة الغالبة على الأوضاع السائدة في مرحلة ما بعد الثورات، وتمكنت من فرض سطوتها على الإقليم، ولم يعد هناك دولة خارج دائرة فعلها ونفوذها.

- أن صعود جماعات الإسلام السياسي، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، وتسلمها مقاليد الحكم في دول كمصر وتونس، وبروز تأثيرها في دول أخرى كاليمن وليبيا وسوريا، شكل حاضنة رئيسية للجماعات الجهادية، حيث منحتها مساحات واسعة من حرية الحركة والنشاط وتباطأت في كبح جماحها كما في تونس، فيما تحالفت وتعاونت معها كما في مصر وليبيا واليمن وسوريا.
- تناقض وتباين السياسات الدولية، وتعارض الرؤى والمصالح بين الأطراف المؤثرة في أزمات المنطقة، كان واحدا من الأسباب التي مكنت الجماعات الجهادية، خاصة تنظيم الدولة الإسلامية من التعاظم، ووفرت له مقومات الصمود والتمدد والانتشار.
- إن تحقيق انتصار استراتيجي وساحق على الجماعات الجهادية وممثلها الأبرز تنظيم الدولة الإسلامية ، يتوقف على قدرة التحالف الدولي على تجاوز اشكالياته، وإزالة التناقض الحادث بين أطرافه، وإصلاح الخلل في هيكله، واعتماد إستراتيجية شاملة لا تقتصر على العمل العسكري والأمني فقط، وإنما تتضمن رؤية واضحة لمحاربة البنية الفكرية لهذه الجماعات ودحض أيدلوجيتها التي تنشر التطرف والعنف. كما أن هذا الانتصار لو تحقق، إلا أنه لن يضمن القضاء عليها واجتثاثها دون إيجاد حلول واقعية للأزمات السائدة في العديد من دول المنطقة مثل سوريا وليبيا واليمن، والعمل على احتواء تصاعد وتيرة الصراع الطائفي في المنطقة عبر معالجة المسالة السنية في العراق تحديدا. والأهم من ذلك كله هو إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، كون ذلك يشكل حجر الرحى في تحقيق انتصار استراتيجي وساحق يضمن القضاء على هذه الظاهرة وإنهائها، ودون ذلك ستبقى الجماعات الجهادية تطل برأسها بين الحين والآخر، وسيظل الفكر التكفيري المتطرف حاضراً باسم القدس وفلسطين.

- **الاستنتاجات**

جاءت الاستنتاجات التي خرجت بها الرسالة على النحو التالي:

1- أن الجماعات الجهادية تعمد أسلوب العنف المسلح سبيلا وحيدا لفرض التغيير السياسي، وهذا ما تعارض مع سلمية الثورات التي اندلعت في عدد من الدول العربية.

2- أن الجماعات الجهادية لم تكن موجودة في أحداث ثورات الربيع العربي السلمية، ولم يبرز لها أي دور فيها، سواء من ناحية المشاركة فيها، أومن ناحية دعم نهجها السلمي.

3- أن الجماعات الجهادية عملت على التكيف مع هذه الثورات بوصفها فرصة سانحة يجب استثمارها، والعمل على حرف بوصلتها باتجاه العنف، بما يتوافق مع منهجها وإستراتيجيتها.

4- أن الأوضاع التي سادت بعد سقوط عدد من الأنظمة الحاكمة في دول الثورات، والتي تمثلت في حالة الاضطراب والفوضى وانتشار الميليشيات المسلحة نتيجة ضعف السلطة المركزية للدولة، وتآكل وتفكك مؤسساتها وهياكلها، منحت الجماعات الجهادية منفذاً للولوج منه لاستعادة حضورها ودورها وفعاليتها حتى بات تمددها وانتشارها السمة الغالبة على الأوضاع السائدة في مرحلة ما بعد الثورات.

5- أن صعود جماعات الإسلام السياسي وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، كان له دور واضح في تعاظم الجماعات الجهادية، بعد أن وفر هذا الصعود حاضنة لها، منحتها مساحات واسعة من حرية الحركة والنشاط.

6- أن السياسات الدولية الخاطئة التي تبنتها العديد من القوى الدولية والإقليمية، وتناقض وتعارض مصالح هذه القوى وتصاعد حدة الخلاف والتنافس فيما بينها، واختلاف مقارباتها حول آليات وسبل مواجهة الجماعات الجهادية، وعدم الاتفاق حول معايير تصنيف التنظيمات الإرهابية، وفي كثير من الأحيان استثمار وتوظيف هذه الجماعات بشكل أو بآخر في خدمة أجنداتها وسياساتها الخارجية، قد شكلت بمجموعها نافذة للجماعات الجهادية استطاعت أن تستغلها وتوظفها لخدمة إستراتيجيتها، ومكنتها من الصمود وزودتها بعوامل ومقومات التمدد والانتشار.

المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية:

1. أ.س.كوهان. ترجمة فاروق عبد القادر. **مقدمة في نظريات الثـــورة**، بيـــروت: المؤسســـة العربيـــة للدراسات والنشر،1979.
2. أبو رمان، محمد. **السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ط2.
3. أبو زيد، محمد وآخرون. **رائحة البارود – مراجعات الجماعة الإسلامية في مصر**، دبي: مركـــز المسبار للدراسات والبحوث، ط2011،3.
4. أبو طه، أنور وآخرون. **السلفية– النشأة، المرتكزات، الهوية**، بيروت: معهد المعارف الحكمية، ط1، 2004.
5. أبو عبد الله المهاجر. **مسائل من فقه الجهاد**، منبر التوحيد والجهاد.
6. أبو هنية، حسن وآخرون. **السلفية الجهادية: دار الإسلام ودار الكفر**، دبي: مركز المسبار للدراســـات والبحوث، ط3، 2011.
7. أبو هنية، حسن. وأبو رمان محمد، **تنظيم الدولة الإسلامية – الأزمـــة الســـنية والصـــراع علـــى الجهادية العالمية**، عمان: مؤسسة فريدرش ايبرت، ط1، 2015.
8. أحمد، رفعت سيد احمد. **قرآن وسيف**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط2، 2002.
9. احمد، رفعت سيد. **النبي المسلح – الثائرون ج2**، لندن: رياض الـــريس للكتـــب والنشـــر، ط1، 1991.
10. آرندت، حنة. **في الثورة**، ترجمة: عطا عبد الوهاب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـــة، ط1، 2008.
11. الأسود، شعبان طاهر. **علم الاجتماع السياسي– قضايا العنف السياسي والثـــورة**، القـــاهرة: الـــدار المصرية اللبنانية، 2003.
12. الأفندي، عبد الوهاب وآخرون. **الحركات الإسلامية وأثرها في الاســـتقرار السياســـي فـــي العـــالم العربي**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2002.
13. برادلي، جون ار. **ما بعد الربيع العربي**، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، 2013.

14. بشارة، عزمي. **في الثورة والقابلية للثورة**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.

15. جرجس، فواز. **القاعدة الصعود والأفول- تفكيك نظرية الحرب على الإرهاب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012.

16. حبيب، كمال السعيد وآخرون. **الفتنة الغائبة – جماعة الجهاد في مصر**، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1، 2012.

17. حسين، فؤاد. **الزرقاوي – الجيل الثاني للقاعدة**، بيروت: دار الخيال،ط1، 2005.

18. راندل، جوناثان. **أسامة- السبيل الى الإرهاب**، ترجمة شكري رحيم، بيروت: دار النهار للنشر، ط1، 2005.

19. رايت، لورانس. **البروج المشيدة – القاعدة والطريق الى 11 سبتمبر**، ترجمة هبة نجيب مغربي، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ط3، 2011.

20. السلطة الوطنية الفلسطينية. مجلس الوزراء، **تقرير اللجنة الوزارية الخاصة بتوثيق الجرائم والانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان وحريات المواطن الفلسطيني**، رام الله، شباط 2008.

21. السويدي، جمال سند. **السراب**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي: 2015.

22. شحادة، مروان. **تحولات الخطاب السلفي – الحركات الجهادية حالة دراسية (1990-2007)**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،ط1، 2010.

23. الشريف، ماهر. **تطور مفهوم الجهاد في الفكر الإسلامي**، بيروت: دار المدى للثقافة والنشر، ط1، 2008.

24. الشيشاني، مراد بطل. **تنظيم القاعدة – الرؤية الجيوسياسية والإستراتيجية والبنية الاجتماعية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1 ، 2012.

25. الظواهري، أيمن. **الولاء والبراء- عقيدة منقولة وواقع مفقود**، منبر التوحيد والجهاد، ديسمبر 2002.

26. الظواهري، أيمن. **فرسان تحت راية النبي**، منبر التوحيد والجهاد، ط1، 2001.

27. عبد الحكيم، عمر- أبو مصعب السوري. **دعوة المقاومة الإسلامية العالمية**، منبر التوحيد والجهاد، 2004.

28. عبد الناصر، جمال. **فلسفة الثورة**، القاهرة: بيت العرب للتوثيق العصري، 1996.

29. عثمان، عبد الحكيم احمد محمد. **أحكام دفع الصائل المعتدي والباغي في الفقه الإسلامي- دراسة فقهية مقارنة**، كفر الشيخ: العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط1، 2008.

30. عطوان، عبد الباري. **الدولة الإسلامية "الجذور، التوحش، المستقبل"**، بيروت: دار الساقي، ط1، 2015.

31. عطوان، عبد الباري. **القاعدة التنظيم السري**، بيروت: دار الساقي، ط3، 2012.

32. عكاشة، خالد. **أمراء الدم – صناعة الإرهاب من المودودي الى البغدادي**، القاهرة: سما للنشر والتوزيع، 2015، ط1.

33. العلوش، عبد الرحمن مظهر. **الشيخ والطبيب أسامة بن لادن وأيمن الظواهري**، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط1،2011.

34. علوش، محمد. **داعش وأخواتها- من القاعدة الى الدولة الإسلامية**، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 2015.

35. عماد، عبد الغني. **الإسلاميون بين الثورة والدولة – إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.

36. عماد، عبد الغني. **الحركات الإسلامية في لبنان إشكالية الدين والسياسة في مجتمع متنوع**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2006.

37. عمارة، محمد. **الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2003.

38. فرج، محمد عبد السلام. **الجهاد الفريضة الغائبة**، منبر التوحيد والجهاد، 1981.

39. قطب، سيد. **معالم في الطريق**، دار الشروق، القاهرة: 1982، ط9.

40. الكحلأوي، طارق وآخرون. **السلفية الجهادية في تونس- الواقع والمآلات**، تونس: المهد التونسي للدراسات الإستراتيجية، 2014.

41. الكيالي، عبد الوهاب. **الموسوعة السياسية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، 1979.

42. محمد جمال باروت. **يثرب الجديدة – الحركات الإسلامية الراهنة**، لندن: رياض الريس للكتب والنشر،1994، ط1.

43. محمد عمارة. **السلف والسلفية**، القاهرة: مكتبة وهبة،2011، ط1.

44. مشاقي، منذر. **مركز حركات الإسلام السياسي في الثورات الشعبية العربية – دراسة حالة: مصر وتونس**، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2013.

45. مصلح. احمد وآخرون. **الثورات والانتقال الديمقراطي في العالم العربي وأوروبا الشرقية، بولندا ومصر نموذجاً**، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2015.

46. **ميثاق العمل الإسلامي**. القاهرة: منشورات الجماعة الإسلامية المصرية، 1984.

47. ناجي، أبو بكر. **التوحش– أخطر مرحلة ستمر بها الأمـــة**. 2004. منبـــر التوحيـــد والجهـــاد. www.tawhed.ws.

48. نافع، بشير موسى. **الإسلاميون**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2010.

49. نصر الدين، إبراهيم وآخرون. **حال الأمة العربية 2013–2014 – مراجعات ما بعد التغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 2014.

الكتب باللغة الانجليزية:

1. Jessica Stern ad J.M Berger. **ISIS- The state of terror**, London: William Collins, FP, 2015.
2. Max Boot. **Invisible Armies**, New York. Gondon: Liverigh Publishing Corporation , 2013, FP , P515.

الدوريات والمجلات

1. أبو بكر الدسوقي. **التحالف المأزوم وفرص الانتصار**، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، يناير 2015.

2. ايمان احمد رجب. **أنماط وادوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011.

3. حسن، الحارث. **السياسة الأمريكية تجاه تنظيم داعش**، مجلة سياسات عربية، العدد 16، سبتمبر 2015.

4. حمزة مصطفى المصطفى. **جبهة النصرة لأهل الشام: من التأسيس الى الانقسام**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة، العدد 5، نوفمبر2013.

5. خالد حنفي علي. **جماعات العنف الليبية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 198، أكتوبر 2014، ص103.

6. خالد حنفي. **تقديم**، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 184، ابريل 2011.
7. محمد أبو رمان. **أيدلوجياً القاعدة ومحاولة التكيف مع الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011.
8. محمد إسماعيل. **خريطة الجيل الثالث من جماعات العنف في مصر**، مجلة السياسة الدولية، العدد 198، أكتوبر 2014.
9. محمد بسيوني عبد الحليم. **الإرهاب العابر للحدود- الأنماط والمحفزات**، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، يوليو 2015.
10. مريم وحيد. اثر الاحتقان: **الاشكال الجديدة للعنف في المراحل الانتقالية**، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسية الدولية، العدد 193، يوليو 2013.

مقالات ودراسات الكترونية باللغة العربية

1. أبو مصعب الزرقاوي. **رسالة من الزرقاوي الى بن لادن والظواهري**، موقع مبتدا الالكتروني، 31-7-2015، www.mobtada.com.
2. أبو يحيى الليبي. **ثورات الشعوب بين التأثر والتأثير**، ربيع الثاني 1432ه. www.dorarmouba3tara.blogspot.com
3. احمد أبا زيد. **تحالفات متبدلة: اتفاق وشقاق المعارضة السورية المسلحة**، مركز الجزيرة للدراسات، 6- 5- 2014. www.aljazeera.net.
4. احمد النظيف. **الخارطة السلفية الجهادية في ليبيا**، بوابة إفريقيا، 26-12-2013، www.afrigatenews.net.
5. احمد نظيف. **القواعد الجديدة بعد الظواهري- من داعش الى أنصار الشريعة**، معهد العربية للدراسات، 2-3-2014، www. studies.alarabiya.net .
6. اشرف الفلاحي. **الدولة الإسلامية يكبر في اليمن**، موقع المونيتور، 30-11-2015، www.al-monitor.com .
7. اعلية علاني. **الإرهاب في تونس: الجذور وآفاق التجاوز وطنيا وعربيا**، 18-10-2013، www.new-middle-east.blogspot.com
8. **أقوال العلماء في مسألة الخروج على الحكام**". www.muslm.org .

9. **الإمارات تصم تنظيمات أبرزها الإخوان بالإرهاب**، 15-11-2014. www.aljazera.net .
10. أنور الجمعاوي. **الجماعات السلفية الجهادية في تونس**، صحيفة العربي الجديد الالكترونية، 7-12-2015، www.alaraby.co.uk. .
11. أورين كيسلر، واميلي داير. من **هم الإرهابيون في سيناء ومصادر أسلحتهم؟**، 19-7-2015، www.kafa24.net.
12. **تزايد أعداد المقاتلين الأجانب في التنظيمات الإرهابية**. موقع سكاي نيوز عربية، 8-12-2015، www.skynewsarabia.com .
13. جابر السكران. **الثورة. تعريفها. مفهومها**، الجريدة، 2013:www.aljaredah.com.
14. **حركة أنصار الشريعة**. الجزيرة نت، 15-12-2014، www.aljazeera.net .
15. حسن أبو هنية. **القاعدة وإيران- انتهت المتعة والطلاق بائن**، 27-12-2013، www.arabi21.com
16. حمزة المصطفى، وعبد العزيز الحيص. **سيكولوجيا داعش**، منتدى العلاقات العربية والدولية، 28-8-2014. www.fairforum.org.
17. **حوار أبو محمد المقدسي مع صحيفة العصر الالكترونية**، تم نشرها في منبر التوحيد والجهاد بتاريخ 5-7-2005. www.tawhed.ws.
18. **حوار بين أبو يحيى الليبي وعطية الله الليبي حول الثورات العربية**. مؤسسة السحاب للإنتاج الإعلامي، يوليو 2014، www. dorarmouba3tara.blogspot.com.
19. **داعش في ليبيا**. موقع السكينة، 13-6-2015، www.assakina.com . .
20. **الذئاب المنفردة – شبح داعش المتجول في عواصم الغرب**. موقع البوابة الالكتروني، 6-12-2015، www.albawaba.com
21. **رسالة من أيمن الظواهري الى أبو مصعب الزرقاوي**، شبكة انا مسلم للحوار الإسلامي، نشرت بتاريخ 5-11-2010، www.muslm.org.
22. رسمية محمد. **ظاهرة الأفغان العرب**، 11-5-2011، www.ahewar.org.
23. سيد إمام الشريف. **العمدة في إعداد العدة**، منبر التوحيد والجهاد. www.tawhed.ws.
24. سيد إمام الشريف. **مستقبل الصراع في أفغانستان**، 25-1-2010. www.aawsat.com.

25. شفيق منير. **الجذور الأيدلوجية لتنظيم الدولة الإسلامية** . مركز الجزيرة للدراسات، 23-11-2014. www.aljazeera.net.
26. الطيب بو عزة. **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**، 19-8-2007، www.aljazeera.net.
27. عبد المنعم منيب. **خريطة الحركات الإسلامية في مصر**، www.anhri.net.
28. العربية نت. **بلير معتذرا: غزو العراق تسبب في ظهور داعش**، 25-10-2015، www.alarabiya.net.
29. على بكر. **مستقبل تنظيم القاعدة في اليمن**، مجلة السياسة الدولية، 7-10-2015، www.siyassa.org.eg .
30. عمر محمود أبو عمر. **ثياب الخليفة**، يوليو 2014، www.eldorar.net.
31. عمر محمود أبو عمر. **لماذا الجهاد؟**، منبر التوحيد والجهاد، www.tawhed.ws.
32. كمال حبيب. **صعود القاعدة في مصر والعالم العربي**، المركز العربي للبحوث والدراسات. 26-3-2014. www.acrseg.org .
33. كمال حبيب. **العنف المسلح من أفغانستان الى بلاد العرب**، 14-7-2014. www.acrseg.org
34. لينا الخطيب. **إستراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية باقية وتتمدد**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 29-6-2015. www.carnegie-mec.org.
35. محمد أبو رمان. **قراءة في ابعاد الخلاف بين الظواهري والبغدادي**، الجزيرة نت، 22-5-2014، www.aljazeera.net.
36. محمد العتر. **داعش الدولة الغاضبة التي ستنتصر طويلا**، موقع ساسة بوست، 1-12-2015 ، www.sasapost.com
37. محمد عباس ناجي. **سياسات خاطئة- دور القوى الدولية والإقليمية في انتشار التنظيمات المسلحة**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 14-9-2015، www.acrseg.org.
38. محمد عبد العاطي. **الأفغان العرب**، 3-10-2004، www.aljazeera.net
39. محمد عبد القادر خليل. **توسع الجماعات الراديكالية العابرة للحدود في الشرق الأوسط**، 4-6-2015. www.democracy.ahram.or .
40. **المشهد الأمني والسياسي في ليبيا**. 10-9-2014، www.aljazeera.net

41. مصطفى زهران. **التنظيمات المسلحة في سيناء وإمكانية التمدد داخليا**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 20-12-201. www.eipss-eg.org.

42. ناجح ابراهيم. **قياديون في داعش- سيناء نبذوا العنف في سجون مبارك**، صحيفة الحياة الالكترونية، 25-7-2015، www.alhayat.com.

43. نواف القديمي. **سؤال كبير - كيف تشكلت داعش**، العربي الجديد، 20-8-2014، www.alaraby.co.uk.

44. هاني نسيرة. **رؤية تحليلية لمراجعات الجماعات الجهادية**، 8-2-2012، www.assakina.com

45. هاني نسيرة. **من بوعزيزي الي داعش- إخفاقات الوعي والربيع العربي**، صحيفة الشرق الأوسط، 3-2- 2015، www.aawsat.com.

46. هاني نسيرة. **من يقود الجهاد العالمي؟ داعش والقاعدة سبعة فروق**، مركز العربية للدراسات، 17-6-2014. www.studies.alarabiya.net.

مقالات الكترونية باللغة الانجليزية

1. Aaron y zelin. Islamism in Libya, ***American Foreign Policy Council***, April 2013 , www.washingtoninstitute.org.
2. Combating Terrorism Center. Letters from Abbottad: Bin Laden Sidelined.3-5-2012. www.ctc.usma.edu
3. Matthew Levitt and Ryan Youkilis .Findings from the Stat Departments Annual Terrorism Report (Part 2),19-6-2015, www.washingtoninstitute.org.

تسجيلات صوتية

1. أبو بكر البغدادي. **كلمة صوتية بعنوان "باقية في العراق والشام"**، 14-6-2014. www.youtube.com.

2. أبو محمد العدناني. **تسجيل صوتي بعنوان "عذرا أمير القاعدة"**، مؤسسة الفرقان، الرابط www. Youtube.com.

3. تسجيل صوتي. أبو محمد العدناني. **إعلان الخلافة**. www.thabat111.wordpress.com

4. تسجيل صوتي. أيمن الظواهري. 9-9-2015. www.thabat111.wordpress.com

5. تسجيل صوتي. أيمن الظواهري. **رسائل الأمل والبشر لأهلنا في مصر**، مؤسسة السحاب الإعلامية. www.archive.org
6. تسجيل صوتي. **أيمن الظواهري**، 8-11-2013. www.youtube.com.